جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الأولى:

- **العهد الصفوي 1501- 1722**
- **الاوضاع السياسية قبل قيام الدولة الصفوية**

كانت ايران تسمى بلاد فارس حتى سنة 1935، وقد أتسمت الاوضاع السياسية فيها بعدم الاستقرار في اعقاب الغزو المغولي في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، حتى انها أصبحت على حد قول احد المؤرخين: اشبه بالكرة بتنازعها جماعة من امراء القبائل المتنافسين، يرجع بعضهم الى تركي وينتسب بعضهم الآخر الى المغول، فقد صارت ايران جزءاً من الدولة الأيلخانية التي اقامها المغول، والتي شملت آنذاك العراق وجزءاً مهماً من آسيا الصغرى (الاناضول) ايضاً، وعندما دب الانحلال في تلك الدولة بعد وفاة السلطان ابو سعيد سنة 1335م، دون وريث يخلفه على العرش، استغلت القوى المحلية في ايران والمناطق المجاورة لها الفرصة وانشأت دولاً وأمارات مستغلة. ومن ابرز هذه القوى الكَرت أو الكُرت في هراة، والسربداريون في غرب خرسان، والمظفريون في مقاطعتي فارس وكرمان، والجلائريون في العراق وأذربيجان شمال غرب ايران.

وبعد حوالي نصف قرن كانت ايران والمناطق المجاورة (الاناضول والعراق وبلاد الشام) هدفاً لموجة ثانية من الغزو المغولي بقيادة تيمورلنك ابان السنوات 1381- 1404م، وصارت ايران مرة اخرى جزءاً من الامبراطورية التي اقامها تيمور لنك في المشرق الاسلامي، وبعد وفاة تيمورلنك في شباط 1405م جرى جري تقسيم هذه الامبراطورية بين اثنين من ابنائه وهما: ميران شاه وشاه رخ، وقد حصل الاول على غرب ايران والمناطق المجاورة، بما في ذلك بتريز وبغداد عاصمتا اذربيجان والعراق. اما الثاني فقد عزز سلطة في مقاطعات فارس وخراسان وغرب وسط ايران وبلاد ما وراء النهر.

لم تعمر مملكة ميران شاه طويلاً، ففي سنة 1408م مني ميران شاه وجيشة بهزيمة عسكرية قرب مدينة تبريز على يد **القرة قوينلو (دولة الخروف الاسود)**، وهي قبائل تركمانية موطنها الاصلي في تركستان، وخلال السنوات القليلة التالية سيطر القرة قوينلو على اجزاء واسعه من مملكة ميران شاه. اما مملكة شاه رخ فقد عمرت زمناً اطول، اذ سعى شاه رخ طيلة حكمة الذي امتد حتى سنة 1447م الى توحيد مناطق شرق ايران والتوسع في بلاد ما وراء النهر، كما حاول استرداد اذربيجان من القرة قوينلو لكنه لم يفلح في ذلك، وبعد وفاة شاه رخ بدأت مملكته بالانحلال، فقد استولى القرة قوينلو على مدن

سلطانية وقزوين وغيرها إبان السنوات 1447- 1452م، وفيما بعد استولى الأوزبك، وهم مسلمون اتراك، على قسم من بلاد ما وراء النهر في اواخر القرن الخامس عشر الميلادي.

كانت هناك قوة اخرى في ذلك الوقت تزداد شأناً في المنطقة وهي **الآق قوينلو (دولة الخروف الابيض)**، وهي مجموعة أخرى من القبائل التركمانية موطنها الاصلي في تركستان ايضاً، والتي اصبحت تشكل تحدياً لدولة الخروف الاسود القرة قوينلو، فقد أسس الآق قوينلو امارة قوية مركزها ديار بكر (آمد) في اوائل القرن الخامس عشر، ونجحت هذه الامارة في عهد حاكمها القوي الأمير (السلطان فيما بعد) **اوزون حسن** (1453-1478م) في تحقيق مكاسب عسكرية وسياسية مهمة، وفي مقدمتها انهاء حكم القرة قوينلو سنة 1467م، وعقب ذلك بسط اوزون حسن سيطرته على غرب ايران ومقاطعتي فارس وكرمان في جنوب ايران ومقاطعة اذربيجان شمال غرب ايران واتخذ تبريز عاصمة له، وبعد وفاة اوزون حسن في كانون الثاني 1478م حدثت نزاعات وحروب على السلطة بين امراء الآق قوينلو، الامر الذي ادى الى اضعاف دولتهم ومن ثم سقوطها في نهاية المطاف على يد الصفويين في مطلع القرن السادس عشر.

- **قيام الدولة الصفوية :**

حكمت الدولة الصفوية ايران منذ مطلع القرن السادس عشر حتى النصف الاول من القرن الثامن عشر، وتعدد الروايات بشأن اصل الاسرة الصفوية فقد ادعى الصفويون النسب العلوي ووضعوا شجرة نسب تظهر انحدار الاسرة الصفوية من الامام الكاظم، بهدف كسب التأييد واعلاء شأن الاسرة الصفوية، وهناك من عد الصفويين من أصل كردي لكن الدراسات الحديثة اثبتت خطاء هذا الرأي، اما الرأي الاكثر قبولاً فهو ان الصفويين من اصل تركي أو اصل ايراني محلي وانهم اعتمدوا اللهجة الآزرية، وهي من اللهجات التركية الشائعة في اذربيجان، وقد عُرفت الدولة الصفوية بهذا الاسم نسبة الى الشيخ **صفي الدين اسحق الاردبيلي** (1252/ 1253- 1334م)، وهو من اسرة ثرية معروفة في مدينة اردبيل الواقعة في الجزء الشرقي من اذربيجان، وقد ذاعت شهرته بوصفه ولياً من الاولياء ومؤسس طريقة صفوية عرفت بالطريقة (الصفوية)، وكانت هذه الطريقة واحدة من طرق صفوية عديدة نشأت في انحاء المشرق الاسلامي ابان عهود الاضطراب والقلق السياسي، وتكمن اهمية الشيخ صفي الدين الاردبيلي في تحويله الطريقة الصفوية من مجرد طريقة صفوية محلية الى حركة دينية لم يقتصر نفوذها وتأثيرها ضمن حدود ايران فحسب، بل في بلاد الشام والاناضول، وقد تحقق ذلك من خلال نشاط الدعاة الصفويين، الذين نجحوا خلال المراحل اللاحقة في كسب العديد من القبائل التركمانية في تلك الأنحاء، وشكلت هذه القبائل التركمانية فيما بعد نخبة القوة العسكرية الصفوية، وهذه القبائل هي استاجلو، روملو، شاملو، ذو القدر، تكه لو، أفشار، قاجار.

بعد وفاة صفي الدين الاردبيلي سنة 1334م تولى ابنه صدر الدين موسى مشيخة الحركة الصفوية حتى سنة 1392م، وكانت هذه الفترة تتسم بعدم الاستقرار في ايران، بدءاً من وفاة السلطان ابو سعيد سنة 1335 م وانتهاء بغزو تيمورلنك للمنطقة منذ سنة 1381م، وفي مثل هذا الوضع واصل صدر الدين موسى الدعاية الصفوية بنشاط لكسب المزيد من الانصار، حتى وصل دعاة الحركة الصفوية في عهده الى مدينة هراة حيث اقاموا هناك مركزاً للدعوة الصفوية منذ 1377- 1378م، وانتقلت مشيخة الصفويين بعد وفاة صدر الدين موسى سنة 1392 الى ابنه خوجة علي الذي لقب بـ (سياه يوش)، اي لابس السواد لأنه اعتاد ارتداء الملابس السوداء، وفي عهده بدأت الحركة الصفوية تأخذ طابعاً شيعياً، في حين كان جده وابوه من الشافعة، وقد عاصر خوجة علي مرحلة الغزو المغولي بقيادة تيمورلنك، الذي اراد الاستفادة من مكانة الصفويين ونفوذهم وكسبهم الى جانبه بجعل اردبيل وضواحيها وقفاً على خوجة علي وعلى ذريته من بعده، وبعد وفاة خوجة علي سنة 1427م أو 1428م في فلسطين وهو عائد من اداء فريضة الحج، تولى ابنه ابراهيم مشيخة الصفويين واستمر فيها لحين وفاته سنة 1447 م، وعندها تولى ابنه جنيد المشيخة.

تعد فترة جنيد التي امتدت بين عامي (1447- 1460 م) من المراحل المهمة في تاريخ الحركة الصفوية، ففي عهده اتخذت الحركة الصفوية طابعاً سياسياً واضحاً، فقد كان جنيد اول زعيم صفوي يعبر علناً عن طموحه في ان يصبح ملكاً (باد شاه) الى جانب كونه مرشداً روحياً للصفويين، ولتحقق ذلك نظم جنيد الحركة الصفوية على اسس عسكرية، وجعل اتباعه يظهرون مظاهر التقديس تجاهه الى حد العبادة، وقد كان هذا الامر مثار قلق جهان شاه آخر حكام دولة القرة قوينلو في ايران، ولذا فانه أمر جنيد بان يفرق اتباعه ويرحل عن أردبيل، وهدده بتدمير اردبيل ان لم يستجيب لذلك، فترك جنيد اردبيل وامضى بضع سنين متنقلاً في الاناضول وبلاد الشام الى ان دعاه حاكم الآق قوينلو اوزون حسن الى بلاطه في ديار بكر سنة 1456م، وكانت علاقات الاخير عدائية مع القرة قوينلو ايضاً، وقد أمضى جنيد ثلاث سنين (1456- 1459م) في بلاط اوزون حسن وتزوج من خديجة بيكوم شقيقة أوزون حسن، ومن هناك حاول جنيد استرداد اردبيل سنة 1459، وعندما اخفق في ذلك توجه بقواته لقتال الشراكسة، ولكنه قتل في آذار 1460 على يد حاكم مقاطعة شيروان الواقعة جنوب القفقاس، وذلك عند مرور جنيد بأراضيه متوجهاً لقتال الشراكسة.

استمر التحالف بين الصفويين والآق قوينلو في عهد الشيخ حيدر الذي تولى زعامة الحركة الصفوية بعد مقتل ابيه جنيد، وعزز حيدر هذا التحالف بزواجه من ابنة اوزون حسن، وفي عهد حيدر اتخذ الصفويون غطاء رأس مميز لهم يسمى **تاج حيدري**، وهو عمامة حمراء ذات 12 لفة ترمز الى أئمة الشيعة الاثني عشر، ومن هنا كانت تسمية

الصفويين بـ **القزلباش**، وهي تسمية تركية معناها الرؤوس الحمر دلالة عن لبس العمامة الحمراء، ودلالة على القوة العسكرية الصفوية المؤلفة من القبائل التركمانية.

أخذ التحالف بين الصفويين ولآق قوينلو يضعف تدريجياً بعد نجاح الآق قوينلو في القضاء على الدولة القرة قوينلو، ومن ثم توليهم حكم مناطق مهمة من ايران، وبوفاة اوزون حسن سنة 1478م انتهى ذلك التحالف تماماً، وتفسير ذلك ان الآق قوينلو صاروا بعد تولي مقاليد الامور في ايران، هدفاً للمطامع السياسية والعسكرية للأسرة الصفوية التي كانت قد عادت الى اردبيل، ومن جهة اخرى ادرك الآق قوينلو شأنهم في ذلك شأن القرة قوينلو سابقاً، الابعاد السياسية للحركة الصفوية ولذا عملوا على محاصرتها بغية القضاء عليها، وكان أول دليل على انهيار التحالف بين الطرفين موقف الآق قوينلو من الصدام المسلح الذي وقع بين حيدر الذي اراد الثأر لمقتل ابيه جنيد وحاكم شيروان، فقد دعم الآق قوينلو حاكم شيروان وكان هذا الدعم عاملاً حاسماً في انتصاره على الصفويين ومقتل حيدر في ميدان المعركة في تموز سنة 1488.

بعد مقتل حيدر بوقت قصير تجمع عدد كبير من اتباع الصفويين في اردبيل حول ابنه وخلفه في قيادة الحركة الصفوية سلطان علي (1488– 1494 م)، وقد جاء قسم من هؤلاء لتهنئته، والقسم الاخر لحثه على الانتقام لمقتل ابيه، وعندما وصلت هذه الانباء مسامع السلطان يعقوب حاكم الآق قوينلو (1478– 1490 م) شعر بالقلق وارسل قوة عسكرية الى اردبيل القت القبض على سلطان علي واخوية ابراهيم واسماعيل، وارسلهم الى سجن في قلعة اصطخر بشيراز جنوب ايران، حيث امضوا هناك قرابة اربع سنوات ونصف (من اذار 1489 لغاية آب 1493م)، وكان اسماعيل مؤسس الدولة الصفوية فيها بعد اصغر الاخوة سناً ولا يتجاوز عمره السنتين (كانت ولادته في 17 تموز 1487م).

في اب 1493 اطلق رستم بن مقصود بك الذي آلت اليه مقاليد الامور في دولة الآق قوينلو (1492- 1497 م) سراح سلطان علي واخوته لكي يستفيد من دعم الصفويين له في صراعه ضد منافسه على السلطة بايسنقر بن السلطان يعقوب، وقد حصل رستم على هذا الدعم من الصفويين فعلاً، ولكن مع عودة سلطان علي الى اردبيل وتجمع عدد كبير من اتباعه هناك صار رستم يشعر بالقلق من احتمال تهديد الصفويين لحكمه في نهاية المطاف، ولذا القى القبض على السلطان علي واخوته مرة اخرى سنة 1494 م وارسلهم الي مدينة خوي الواقعة شمال غرب بحيرة اورمية ليمنع اي اتصال بينهم وبين اتباعهم، وقرر رستم في نهاية الامر التخلص من سلطان علي وخطط ايضاً للقضاء على اتباع الصفويين ومؤيديهم في تبريز واردبيل، وعندما علم سلطان علي بخطط رستم هذه هرب مع اخوته واتباعه المقربين من خوي متجهاً الى اردبيل، ولما كان سلطان علي يشعر بعدم الامان فقد اوصى بان يكون اخوه اسماعيل خلفاً له وهو في طريقه الى اردبيل، وارسل اسماعيل مع

سبعة من اتباعه المختارين الى اردبيل امامه، وكانت مخاوف سلطان علي وتوقعاته في محلها اذ سرعان ما فاجأته قوة من الآق قوينلو وقتلته، اما اسماعيل فقد نجح في الوصول الى اردبيل بسلام، ومن هناك نقله اتباعه الى مدينة لاهيجان في مقاطعة كيلان لتجنب حملة تفتيش عنه قام بها الآق قوينلو في اردبيل من منزل الى منزل، وفي لاهيجان وفر له حاكمها كاركيا ميرزا على الرعاية والحماية ورفض عدة طلبات من الآق قوينلو لتسليمهم اسماعيل الصفوي، ومع ان رستم حاكم الآق قوينلو خطط لمهاجمة لاهيجان ومقاطعة كيلان الا ان المنازعات الداخلية بين امراء الآق قوينلو منعته من ذلك.

امضى اسماعيل حوالي خمس سنوات (1494– 1499) في لاهيجان، وقد عين كاركيا ميرزا علي له مدرساً هو مولانا شمس الدين لاهيجي ليعلمه القران الكريم واللغتين العربية والفارسية، ومع انشغال امراء الآق قوينلو بمنازعاتهم الداخلية تهيأ الفرصة لاتباع اسماعيل بالذهاب اليه حيث بقي قسم منهم في لاهيجان وعاد القسم الاخر الى مناطقهم لموصلة الدعاية للصفويين فيها، وكان هؤلاء الاتباع يدعون اسماعيل بلقب (مرشدي كامل) بوصفه زعيماً روحياً لهم ويلقب بادشاه اشارة الى قبولهم اياه بوصفه زعيماً دنيوياً، ومع ظهور بوادر انحلال دولة الآق قوينلو بسبب المنازعات الداخلية قرر الصفويون التحرك مرة اخرى في سنتي 1499– 1500 م، وفي اقل من سنة كان اسماعيل واتباعه قد انتقموا من حاكم مقاطعة شيروان، ثم تحركوا صوب اذربيجان حيث انزلوا هزيمة ساحقة بجيش الاق قوينلو في موقعه **شرور** قرب نخجوان في ربيع سنة 1501 م، وفي صيف تلك السنة دخل اسماعيل مدينة تبريز وتوج ملكاً على ايران متخذاً لقب شاه مع ان سلطته كانت لا تتعدى حدود اذربيجان، وخلال السنوات القليلة اللاحقة بسط اسماعيل الصفوي سيطرته على معظم انحاء ايران التي دخلت مرحلة جديدة من تاريخها.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الثانية:

- **الدولة الصفوية في مرحلة القوة 1501 – 1629 :**
- **الدولة الصفوية في عهد الشاه إسماعيل الصفوي (1501- 1524):**

كان أول إجراء للشاه اسماعيل (1501– 1524 م) هو اعلان المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة الصفوية، وقد استخدم الشدة والعنف لوضع هذا الاجراء موضع التطبيق، حتى انه قتل العديد من رجال الدين المعارضين واجبر قسم آخر منهم على الهرب خارج البلاد، وليس لدينا ما يثبت نجاح الشاه اسماعيل في فرض التشيع على المجتمع الايراني، فهناك اكثر من اشارة الى ان هذه العملية تمت في مراحل لاحقة من العهد الصفوي وربما في القرن الثامن عشر، وقد امضى الشاه اسماعيل السنوات العشر الاولى من حكمه في بسط سيطرته على ايران والتوسع على حساب المناطق المجاورة، وكانت قوة الصفويين تزداد باطراد في هذه الاثناء، بسبب تدفق تركمان الاناضول الى ايران بعد ان بلغتهم انباء انتصارات الشاه اسماعيل وتوزيعه الغنائم بسخاء على اتباعه.

وجه الشاه اسماعيل اهتمامه اولاً نحو القضاء على بقايا قوات الاق قوينلو وتم له ذلك في معركة قرب مدينة همدان سنة 1503 م، حيث ضمن بعدها السيطرة على وسط وغرب ايران، ثم اخضع مقاطعات مازندران وجرجان على بحر قزوين ومدينة يزد في سنة 1504 م، والمواصل وجنوب غرب ايران سنة 1508 م، واخضع شيروان سنة 1509 م، وفي سنة 1510م احتل خراسان وطرد الأوزبك منها ودخل مدينة هراة، الا أن الأوزبك عادوا مع تعزيزات عسكرية كبيرة وهزموا الصفويين واكتسحوا خراسان وحاصروا هراة في مطلع سنة 1513م، ثم دخلوها بعد انسحاب الصفويين منها، كما احتلوا مدن طوس ومشهد، ومع ان الشاه اسماعيل قاد مرة اخرى حملة عسكرية ضد خراسان، الا انه لم يفلح في وضع حد لتهديد الاوزبك لحدود الدولة الصفوية في الشرق، وفضلاً عن ذلك كان على الشاه اسماعيل التفرغ للمواجهة العسكرية مع قوة كبرى مجاورة لحدود بلاده الشمالية الغربية ونعني بذلك الدولة العثمانية.

ان قيام الدولة الصفوية وجهود الشاه اسماعيل للسيطرة على ايران والتوسع على حساب المناطق المجاورة، جعل المواجهة العسكرية مع الدول العثمانية امراً محتوماً، لاسيما ان قضاء الشاه اسماعيل على بقايا دولة الاق قوينلو جعل الدولة الصفوية متاخمة للدولة العثمانية ،الأمر الذي زاد من فرص الاحتكاك بينهما، وقد اتسم هذا الاحتكاك

بالسلبية والعداء لاعتبارات عديدة، ففضلاً عن الاختلاف المذهبي بين الدولتين فأن العثمانيين نظروا بقلق الى النشاط العسكري الصفوي الذي امتد الى مناطق كان العثمانيون يعدونها ضمن مناطق نفوذهم، وينطبق هذا بشكل خاص على حملة الشاه اسماعيل على امارة ذو القدر سنة 1507 م، وكانت هذه الامارة وعاصمتها البستان امارة عازلة بين العثمانيين ودولة المماليك في مصر وبلاد الشام، وقد مارس كل فريق منهما نفوذه من خلالها، وفيما عدا ذلك كان نشاط الدعاة الصفويين في الاناضول من اسباب المواجهة بين الدولتين، لاسيما وان هذا النشاط اتخذ شكل تمرد مسلح ضد العثمانيين سنة 1511 م، ففي تلك السنة قاد تكه لي قره بيغلي اوغلو تمرداً خطيراً في الاناضول واتخذ لنفسه لقب شاه قلي (عبد الشاه)، وقد شمل هذا التمرد منطقة الاناضول الوسطى وامتد من سواحل البحر الاسود الى سواحل البحر المتوسط، وقد واجه العثمانيون صعوبة في اخماد هذا التمرد الذي انتهى بعد وفاة شاه قلي في حزيران 1511م، وهرب الكثير من اتباعه الى الدولة الصفوية، ونضيف الى العوامل السابقة محاولات الصفويين التحالف مع الممالك ومع ملك جورجيا ضد الدولة العثمانية، ولابد من الاشارة اخيراً الى العامل الاقتصادي ودوره في الصراع العثماني الصفوي، فقد تطلع العثمانيون الى السيطرة على اكثر من طريق تجاري مهم ضمن مناطق السيادة الصفوية، مثل طريق تجارة الحرير الذي يبدأ من العاصمة الصفوية تبريز ويتجه الى مدن ارضروم وطوقات وبورصة في الاناضول، وطريق التوابل من البصرة الى بغداد وحلب.

بدأت بوادر المواجهة العسكرية العثمانية – الصفوية منذ تولي السلطان سليم الاول (1512– 1520م) عرش الدولة العثمانية، فقد استهل السلطان سليم حكمة بالقضاء على مناوئيه وخاصة من المتعاطفين مع الدولة الصفوية في الاناضول وفي الجزء الاوربي من الدولة العثمانية، وبذلك أمن جبهته الداخلية قبل القيام بعمل عسكري ضد الصفويين، وبعد وقت قصير قاد حملة عسكرية كبيرة ضد الدولة الصفوية سنة 1514م، ووقعت المعركة الحاسمة بين الطرفين في 23 آب 1514م في وادي جالديران، وقد انتهت المعركة بانتصار العثمانيين الذين كانوا يتفوقون على الصفويين في استخدام المدفعية والاسلحة النارية، أما الشاه اسماعيل فقد فر من ميدان المعركة مخلفاً وراءه عدد كبير من القتلى والجرحى من بينهم عدد من قادة الغزلباش، ولم يتعقب السلطان سليم فلول الجيش الصفوي بل توجه الى عاصمتهم تبريز ودخلها في 5 ايلول 1514 م، ثم انسحب منها بعد ثمانية ايام الى مدينة اماسيه في الاناضول حيث امضى فيها فصل الشتاء، بعد ان رفض قادة جيشه البقاء في تبريز وسط محيط معاد للعثمانيين، فضلاً عن قلة مؤن وامدادات الجيش العثماني.

كانت هزيمة جالديران اول هزيمة عسكرية يمنى بها الشاه اسماعيل الصفوي، وكان من نتائجها المباشرة استيلاء العثمانيين على ديار بكر وبسط سيطرتهم على امارة ذو

القدر، كما انهت تلك الهزيمة آمال الشاه اسماعيل في التوسع باتجاه الاناضول، وعلى اية حال فان النتائج الاكثر اهمية لتلك الهزيمة تمثلت في اثرها في شخصية الشاه اسماعيل وسياسته الداخلية والخارجية.

كانت سيطرة الشاه اسماعيل على اتباعه القزلباش سيطرة مطلقة بوصفه ملكاً من جهة وزعيماً وروحياً من جهة اخرى، وقد عزز الشاه سلطته الروحية على اتباعه بتأكيد كونه ذاتاً مقدسة، واعتبره اتباعه شخصاً لا يقهر، الا ان هزيمة جالديران دمرت هذا الصورة، فبعد هزيمة جالديران لبس الشاه اسماعيل السواد، كما وشح اعلام الدولة الصفوية بالسواد وترك امور الدولة لزعماء القزلباش الذين اخذ نفوذهم يتزايد، ويقال ان الشاه لم يبتسم قط بعد هزيمة جالديران ولم يقم بقيادة اية حملة عسكريه، وترتب على كل ما سبق خسارة الدولة الصفوية مدينة بلخ سنة 1516– 1517م، وقندهار سنة 1522م، كما حاصر الاوزبك مدينة هراة مرتين في سنة 1520 م و 1523م، اما في ميدان السياسة الخارجية فقد حاول الشاه اسماعيل بعد هزيمة جالديران عقد تحالفات عسكرية مع بعض الدول الاوربية ضد العثمانيين، الا ان مساعيه لم تؤد الى نتيجة ملموسة في هذا المجال كما سنوضح ذلك لاحقاً.

نجح الشاه اسماعيل الصفوي في اقامه دولة قوية وحدت ايران بعد فترة طويلة من التجزئة والصراع بين الاسر والشخصيات المتنفذة، ولم تشهد ايران أية اصلاحات اجتماعية او اقتصادية تستحق الذكر في عهده، كما ان نظام الحكم الذي تبناه لم يكن يمثل تقدماً بالنسبة لأنظمة الحكم السابقة في ايران، فقد كانت حكومته ملكية وراثية مطلقة تميزت عن بقية انظمة الحكم الشرقية المجاورة بطابعها الديني، وان هذا الطابع الديني لنظام الحكم وما ترتب عليه من تقديس شخص الشاه يعد من عوامل قوة الملكية واستمرارها حتى وقت متأخر في ايران.

اعتمد الشاه اسماعيل على القزالباش الذين ازداد شأن زعامتهم بسبب دورهم في اقامة الدولة الصفوية . وقد تولى هؤلاء الزعماء حكم مقاطعات الدولة الصفوية باسم الشاه ' الذي منحهم معظم الاراضي الزراعية الخصبة في ايران . واحتكر زعماء القزالباش في البداية المناصب الحساسة والمهمة في الدولة وفي مقدمتها منصب نائب الشاه ومنصب القائد العام للجيش، وبسبب نفوذ ودور زعماء القزلباش في هذا المرحلة أطلقت على ايران اسم أرض أو بلاد القزلباش، وفي جوانب معينة من الادارة اعتمد الشاه اسماعيل على الارستقراطية المحلية من العنصر الفارسي الذي كان يعرف باسم **تاجيك**، حيث اسندت الى هؤلاء بعض المناصب المدنية والدينية مثل منصب الوزير ومنصب الصدر اي رئيس المؤسسة الدينية، ونظراً لقيام الدولة الصفوية على اساس مذهبي فأن نفوذ رجال الدين ازداد بشكل كبير فيها بحيث هدد في مراحل لاحقة الملوك الصفويين انفسهم، لذلك حاولوا الحد من نفوذ ونشاط

رجال الدين من خلال تتغير وظائفهم باستمرار، ومنذ عهد الشاه اسماعيل ايضاً بدأ التوتر يظهر بين هذين العنصرين أي القزلباش التركمان والعنصر الفارسي في ادارة الدولة، وكان مبعث هذا التوتر عدم وجود تحديد واضح لسلطات وصلاحيات الموظفين الاساسيين في الدولة الصفوية، وزاد من حدة هذا التوتر تنبه الشاه اسماعيل في وقت لاحق الى مخاطر ازدياد نفوذ زعماء القزلباش، وقد اتضح هذا الأمر جلياً بعد وفاة الشاه اسماعيل الصفوي في 23 أيار 1524 م.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الثالثة:

- **الدولة الصفوية في عهد الشاه طهماسب (1524- 1576):**

تولى العرش الصفوي بعد اسماعيل ابنه الشاه طهماسب وكان صبياً في العاشرة من العمر، وقد استمر حكمه زهاء 52 سنه لحين وفاته في 14 أيار 1576 م، ولم يكن الشاه طهماسب قادراً على ممارسة سلطة فعالة في البداية، بسبب صغر سنه واستغلال زعماء القزلباش فرصة وفاة الشاه اسماعيل لاعادة تأكيد نفوذهم في الدولة الصفوية، وقد نجحوا في ذلك فعلاً ابان السنوات العشر الاولى من عهد طهماسب، والتي عرفت نتيجة لذلك باسم فترة القزلباش، فقد هيمن زعماء قبائل روملو وتكه لو واستاجلو على مقاليد الامور في البداية، ثم قامت حرب اهلية بين قبيلة استاجلو وبقية قبائل القزلباش سنة 1526 – 1527م، واعقب ذلك فترة هيمنة قبيلة تكه لو بين سنتي 1527 – 1530م، وبعدها فترة هيمنة قبيلة شاملوبين سنة 1530 و 1534م، وفي هذا الوقت كان الشاه طهماسب قد بلغ العشرين من عمره وبدأ باتخاذ الخطوات اللازمة للسيطرة على مقاليد الامور في الدولة، وفي مقدمة هذه الخطوات الحد من نفوذ زعماء القزلباش، فقد اعدم حسين خان زعيم قبيلة شاملو الذي كان الحاكم الفعلي في الدولة، كما اسند منصب نائب الشاه الى العناصر الفارسية مرة اخرى بعد ان كان القزلباش قد استردوه اثر وفاة الشاه اسماعيل، وقد ادت هذه الخطوات وغيرها الى تضاؤل دور زعماء القزلباش ونفوذهم خلال السنوات اللاحقة من حكم طهماسب، ولم تتهيأ لهم الفرصة لتحدي سلطته الا بعد حوالي 40 سنه عندما لازم طهماسب فراش المرض منذ سنة 1574 م .

واجه الشاه طهماسب تهديدات خارجية خطيرة ايضاً تمثلت في العثمانيين في الشمال الغربي والاوزبك في الشرق، وكانت الدولة العثمانية حينئذ في اوج قوتها ابان عهد السلطان سليمان القانوني (1520– 1566 م)، اما الاوزبك فكان يقودهم احد ابرز قادتهم وهو عبيد خان (ت 940 هـ/ 1539– 1540)، وقد شن العثمانيون أربع هجمات كبيرة على اذربيجان خلال السنوات 1533– 1534 م و 1534– 1535 م و1548 و 1553م، وخلال هذه الهجمات نجمح العثمانيون في الاستيلاء على بغداد سنة 1534 م، كما احتلوا العاصمة الصفوية تبريز اكثر من مرة، ولذلك قرر الشاه طهماسب نقل العاصمة من تبريز الى قزوين سنة 1548– 1549م، ثم وقع معاهدة صلح مع العثمانيين سنة 1555 م سميت بمعاهدة أماسية، ضمنت السلم في العلاقات بين الدولتين لا كثر من 30 سنه تالية، اما في

الشرق فقد شن الاوزبك خمس هجمات كبيرة على خراسان خلال السنوات 1524–1538م، وعلى أية حال فأن عهد الشاه طهماسب شهد نشاطاً عسكرياً صفوياً موفقاً في جبهات أخرى، فقد تم شن حملة عسكرية ضد حكام كيلان سنتي 1539- 1540، قضت على ما كانوا يتمتعون به من استقلال، كما شن الصفويين عدة حملات عسكرية ضد جورجيا بين سنتي 1540- 1569، نتج عنها اسر عدد كبير من الجورجيين بينهم بعض نبلاء جورجيا.

- **الدولة الصفوية في عهد الشاه عباس الكبير (1588- 1629):**

توفى الشاه طهماسب في 14 آيار 1576 وتولى العرش من بعده ابنه اسماعيل الثاني الذي حكم ايران ثمانية عشر شهرا فقط (1576- 1577)، فانتقل العرش الصفوي بعده الى أخيه الشاه محمد خدابنده، وقد اهمل هذا امور الدولة وانصرف الى اللهو والعبث، كما انه اصيب بمرض افقده البصر في اواخر ايامه، فسيطرت على مقاليد الامور في الدولة زوجته الملكة خير النساء بيكوم التي عرفت بلقب مهدي عُليا، وقد اغتالها القزلباش لكونها من أصل أيراني وحاولت ترجيح نفوذ العناصر الايرانية في البلاط الصفوي، وبعد وقت قصير دبر القزلباش مؤامرة اغتيال ولي العهد الامير حمزة في قزوين، ثم قام القزلباش بحركة عسكرية اطاحت بالشاه العاجز محمد خدابنده، الذي اجبر على التنازل عن العرش لابنه الامير عباس في تشرين الاول 1588، وكان الشاه الجديد في السابعة عشر من عمره عند اعتلائه العرش، واستمر يحكم ايران 43 سنة لحين وفاته في كانون الثاني 1629، وقد بلغت الدولة الصفوية في عهده الذي شهد اصلاحات عديدة ذروة قوتها مما اكسبه لقب الكبير، وبسبب اهمية عهده يميل بعض الباحثين الى تقسيم تاريخ الدولة الصفوية الى ثلاثة مراحل وهي: مرحلة السنوات 1501- 1588، ومرحلة الشاه عباس الكبير 1588- 1629، ومرحلة ما بعد حكم الشاه عباس الكبير 1629- 1722.

كان الشاه عباس في وضع حرج عند توليه العرش، فقد كان العثمانيون والأوزبك يهددون حدود دولته من الغرب والشرق، وكانت سلطة الحكومة المركزية ضعيفة في العديد من المقاطعات الايرانية التي كانت في حالة تمرد واضطراب، أما في العاصمة قزوين فقد كان التنافس مستمراً بين زعماء القزلباش الذين نصبوه ملكاً على البلاد، وبدأ الشاه الجديد للوهلة الاولى وكانه مجرد لعبة بيد هؤلاء الزعماء، لكن الاحداث اللاحقة اثبتت ان الشاه عباس كان مصمماً على ان يكون الحاكم الفعلي للدولة الصفوية، وقد نجح في خاتمة المطاف في تقوية سلطة الحكومة المركزية اكثر من اي وقت مضى.

وجه الشاه عباس اهتمامه اولاً الى ضرب زعماء القزلباش والتخلص من نفوذهم واستخدم لتحقيق هذا الغرض سياسة **فرق تسد**، فقد استغل الخلافات بين زعماء القزلباش

بطريقة لا تثير الشكوك فيه، وتخلص منهم واحداً اثر اخر، ففي البداية وقف الشاه الى جانب ابرز زعماء القزلباش وهو مرشد قلي خان استا جلو مدبر الحركة العسكرية التي اوصلته الى العرش ضد منافسيه من زعماء القزلباش الآخرين، ودبر مقتل سبعة من هؤلاء الآخرين بتهمة اشتراكهم في اغتيال الملكة مهدي عليا واخيه الامير حمزة، وبعد فترة وجيزة تحول تأييد الشاه بشكل خفي لزعماء اخرين من القزلباش كانوا يناصبون مرشد قلي خان العداء، لاحتكاره السلطة واستغلال وجوده في منصب نائب الشاه لحصر المناصب المهمة في اقربائه، وفي تموز 1589 دبر الشاه عملية اغتيال مرشد قلي خان وتخلص بذلك من اخطر زعماء القزلباش، وشدد الشاه بعد ذلك حملته على بقية زعماء القزلباش وتخلص من عدد منهم وأجبر آخرين منهم على الاختفاء او الهروب الى الدولة العثمانية.

أدرك الشاه عباس ان التخلص من زعماء القزلباش لن يسوي المشكلة تماماً طالما ان الدولة الصفوية تعتمد اعتماداً مطلقاً على قوات القزلباش التي كانت تتألف من حوالي 60,000 من الفرسان الذين يدينون بالولاء لزعمائهم القبليين في المقام الاول، ولذا استقر رأيه على ضرورة ايجاد قوة عسكرية بديلة ترتبط به مباشرة وتدين له بالولاء وتكون رهن اشارته في أية لحظة، تألف الجيش الجديد الذي اسسه الشاه عباس من صنفين، الاول من الفرسان ويضم حوالي 15000 رجل، والثاني من المشاة حملة البنادق ويضم حوالي 12000 رجل، وكان معظم الفرسان من الجورجيين والشراكسة والأرمن الذين وقعوا في الاسر في حملات صفوية سابقة ثم اعتنقوا الاسلام، اما المشاة فكان معظمهم من الفلاحين وسكان المدن الذين يتحدثون من اصل ايراني، وقد ركز الشاه جل اهتمامه على الفرسان، فقد منحهم امتياز لبس العمامة الحمراء واصبحوا تدريجياً العنصر المهيمن في الجيش الصفوي، واصبح منصب قائد قوات الفرسان (قولار أغاسي) اهم منصب عسكري في الدولة الصفوية، وفي اواخر عهد الشاه عباس كان هناك 21 شخصاً من اصل جورجي او شركسي او أرمني في مناصب عسكرية عليا في الدولة الصفوية، كما برزت هذه العناصر في الادارة ايضاً فقد استحوذت على 20% من المناصب الادارية المهمة في اواخر عهد الشاه عباس، اما قوة الشاه فلم يكن لها امتياز مماثل بل عدها الشاه قوة من الدرجة الثالثة.

ان تأسيس الجيش الجديد كان يعني اعتماد الدولة الصفوية على طبقة الجنود المحترفين من العناصر غير التركية بدلاً من الاعتماد على الزعماء الاقطاعيين التركمان القزلباش، وعلى اية حال فان ذلك لا يعني نهاية وجود قوات القزلباش، فقد استمرت بعض وحداتهم حتي نهاية عهد الدولة الصفوية، وبعد التخلص من نفوذ القزلباش وجه الشاه عباس اهتمامه نحو اعادة سلطة الحكومة المركزية على المقاطعات الايرانية واخضاع الزعامات المحلية فيها التي كانت تتمتع بقدر من الاستقلال، وقد استمرت عملية اعادة تأكيد

سلطة الحكومة المركزية على هذه المقاطعات زهاء عشر سنوات 1590– 1600 استخدم الشاه خلالها اساليب دبلوماسية حيناً واساليب عسكرية حيناً اخر .

وفي سياق سياسة تقوية سلطة الحكومة المركزية واشرافها على المقاطعات الايرانية اتبع الشاه عباس سياسة التوسع في اراضي التاج وكانت ايرادات هذه الاراضي تذهب الى خزينة الشاه، كما أنها تدار من قبل موظفين مرتبطين بالشاه مباشرة، وبلغ هذا التوسع الى حد تحويل مقاطعات بكاملها الى اراضي التاج وخاصة بين سنتي 1588– 1606، ولاشك ان الحاجة الى مزيد من الاموال للانفاق على الجيش الجديد كانت من ضمن دوافع الشاه عباس الاول في اتباع هذه السياسة، ومن ضمن إجراءات الشاه عباس المهمة في هذه الفترة نقل العاصمة الصفوية من قزوين الى اصفهان في حدود سنة 1598، وكانت العاصمة الجديدة تتوسط ايران، فهي قريبة من حدود بلاده الشرقية ومن الخليج العربي، فضلاً عن بعدها عن حدود الدولة الصفوية مع الدولة العثمانية، مما يجعلها اكثر أمناً من التهديدات العثمانية، لاسيما وان الشاه كان يتهيأ آنذاك للحرب معهم، ويمكن اعتبار نقل العاصمة من قزوين وهي احدى مراكز العناصر التركمانية القزلباش، بمثابة خطوة اخرى من جانب الشاه باتجاه انهاء هيمنة العناصر التركمانية في الدولة الصفوية.

اصبحت العاصمة الجديد موضع اهتمام الشاه الذي خصص الكثير من الجهد والمال لعمرانها ونقل اليها اعداداً كبيرة من التجار والصناع المهرة حتى غدت واحدة من كبريات مدن الشرق، وكان من بين من نقلوا اليها الاف الارمن، وكان غرض الشاه من هذه العملية نقل مركز تجارة الحرير التي كان يديرها هؤلاء الارمن الى ايران، وتحويل طريق الحرير ليمر عبر اصفهان الى ميناء بندر عباس على الخليج العربي، ولعل من المناسب هنا ان نذكر اهتمام الشاه عباس بالوضع الاقتصادي في الدولة الصفوية، فقد اهتم بالطرق التجارية وأنشأ العديد من الخانات التجارية لتكون محطات استراحة للمسافرين والقوافل التجارية، وحرص على ضمان سلامة هذه الطرق من هجمات قطاع الطرق، وعقد اتفاقيات تجارية مع بعض الدول الاوربية لبيع الحرير الايراني، واصدر اوامر مشددة الى حكام المقاطعات بعدم التعرض للتجار الاجانب، وقام ببناء ميناء بندر عباس ليصبح مركزاً تجارياً مهماً على الخليج العربي، واهتم بتوحيد وتثبيت النظام النقدي في الدولة الصفوية لتسهيل عمليات التبادل التجاري، ولقيت الحرف والصناعات المحلية ومنها صناعة النسيج والسجاد والاسلحة تشجيعاً منه، وينسب اليه تطوير بعض الصناعات وادخال اخرى جديدة الى ايران مثل الزجاج والاواني الخزفية، فقد جلب الى ايران عمالاً مهرة في هذه الصناعات من بينهم عمال صينيون في مجال صناعة الخزف.

أما فيما يخص السياسة الخارجية فأن الشاه عباس ادرك استحالة مواجهة العثمانيين والاوزبك في وقت واحد، لاسيما وانه كان يواجه مشكلات داخلية سبق الحديث عنها، ولذا

قرر عقد صلح مع العثمانيين اولاً ليتفرع لخطر الاوزبك في الشرق، وقد تم هذا الصلح بموجب **معاهدة فرهاد باشا** سنة 1590، والتي تنازلت الدولة الصفوية فيها عن اذربيجان وقره باغ وكنجه وقرجه داغ وجورجيا وبعض مناطق لرستان وكردستان الى الدولة العثمانية، وقد عكست بنود هذه المعاهدة ضعف مركز الشاه عباس في مواجهة العثمانيين.

وجه الشاه عباس عدة حملات عسكرية ضد الاوزبك خلال السنوات 1594 و1597 و1600 و1602، ونتج عن هذه الحملات ابعاد خطر الاوزبك عن خراسان والحاق مدينة مرو بالدولة الصفوية سنة 1600، وفرض حصار على مدينة بلخ سنة 1602، ومع ان الشاه عباس اخفق في احتلال تلك المدينة الا ان حملاته العسكرية المذكورة امنت حدود بلاده الشرقية من خطر الاوزبك لسنوات عديدة، وكانت آخر حملة عسكرية باتجاه الشرق سنة 1622، وقد ادت الى اعادة احتلال مدينة قندهار والحاقها بالدولة الصفوية مجدداً.

بعد تأمين خطر الاوزبك في الشرق أصبح الشاه عباس في وضع يمكنه من مواجهة الدولة العثمانية التي كانت منهكة في حرب مستمرة مع النمسا وفي اخماد الاضطرابات التي حدثت في الاناضول، وقد بدأت العمليات العسكرية الصفوية ضد العثمانيين منذ سنة 1603، ونجح الصفويون خلالها في استرداد تبريز وريوان وتخجوان ووصلوا الى مدينة وان، واستمرت الحرب سجالاً بين الدولتين وتخللتها معاهدات لم تعمر طويلاً كان آخرها معاهدة سراو سنة 1618، التي نصت على اعادة الحدود بين الدولتين الى ما كانت عليه في معاهدة اماسية سنة 1555، وكان هذا يعني اعادة جميع المناطق التي سبق للدولة الصفوية ان تخلت عنها للعثمانيين بموجب معاهدة 1590، وعلى اية حال فان معاهدة سراو لم تمنع الشاه عباس من استغلال اية فرصة مواتية للتوسع على حساب الممتلكات العثمانية، فقد استغل فرصة حدوث تمرد في بغداد سنة 1623 بقيادة احد الضباط العثمانيين، وقادة حملة عسكرية صفوية احتلت المدينة في السنة ذاتها، كما احتلت القوات الصفوية الموصل بين عامي 1623– 1626، وتعرضت البصرة الى محاولتين صفويتين فاشلتين لاحتلالها في 1625 و 1629.

وفيما عدا مواجهة خطر العثمانيين والاوزبك فان الشاه عباس وجه اهتمامه الى الخليج العربي ايضاً، وكانت البرتغال القوة الاوربية المتنفذة هناك منذ القرن السادس عشر، اذ كانت تحتل البحرين وجلفار (راس الخيمة) وميناء كمبرون (بندر عباس) وجزيرة هرمز التي كانت معقلهم الرئيس في المنطقة، وقد بدأ التوسع الصفوي في الخليج العربي منذ بداية القرن السابع عشر عندما احتلوا البحرين سنة 1602، ثم انتزعوا كمبرون من البرتغاليين سنة 1615، واحتلوا جلفار سنة 1619، ولكنهم واجهوا صعوبة في انهاء الوجود البرتغالي في هرمز لافتقارهم الى القوة البحرية، ولذا طلب الشاه عباس من شركة

الهند الشرقية الانكليزية التي كانت قد اقامت حديثاً علاقات تجارية مع بلادة تقديم الدعم البحري اللازم له، وبعد تردد وافقت الشركة على طلب الشاه عباس مقابل امتيازات ووعود لصالح الشركة تضمنتها اتفاقية **ميناب** المعقودة بين الطرفين في كانون الثاني 1622، وبعد عقد الاتفاقية بدأت العمليات العسكرية ضد البرتغاليين حيث ركز الانكليز جهدهم على تدمير الاسطول البرتغالي، في حين اندفع الصفويون لحصار قلعة هرمز التي استسلمت بعد شهر ونصف، وقد حاول الصفويون تعقب البرتغاليين والاستيلاء على مواقعهم في مسقط وصحار وخورفكان على ساحل عمان، الا انهم عجزوا عن ذلك لان الانكليز رفضوا المشاركة في عملية تعقب البرتغاليين.

وما دمنا بصدد الحديث عن التحالف الصفوي الانكليزي ضد البرتغاليين لابد لنا من الاشارة الى حقيقة ان عهد الشاه عباس تميز بصلات تجاريه وسياسية مهمة بين ايران واوربا، وكان اقامة التحالف صفوي اوربي ضد العثمانيين من الاهداف المهمة التي سعى الى تحقيقها الشاه عباس والقوى الاوربية التي اتصلت به او تصل هو بها، ويمكن تتبع هذا الامر منذ عهد الشاه اسماعيل الاول (1501– 1524)، الذي سعى بعد هزيمة جالديران سنة 1514 الى اقامة تحالف مع بعض القوى الاوربية وفي مقدمتها اسبانيا ضد العثمانيين ولكن دون نتيجة، وقد تجددت مثل هذه المساعي في النصف الثاني من القرن السادس عشر بعد هزيمة العثمانيين في موقعة ليبانتو البحرية في 7 تشرين الاول 1571 امام اساطيل اسبانيا والبندقية وقوى اوربية اخرى في البحر المتوسط، فقد بعث البابا بيوس الخامس الى الشاه طهماسب (1524– 1576) يدعوه الى اقامة تحالف مع القوى الاوربية ضد العثمانيين، الا ان الاخير لم يتحمس كثيراً للفكرة بسبب الهدوء الذي كان يسود العلاقات الصفوية العثمانية منذ عقد معاهدة اماسيه سنة 1555، وعندما نشأت ازمه جديدة في علاقات الدولة العثمانية وبعض القوى الاوربية سنة 1583 حاول البابا كريكوري الثالث عشر بعث الروح الصليبية في اوربا ضد العثمانيين واحياء مشروع التحالف الاوربي الصفوي ضد العثمانيين، وارسل البابا مبعوثاً عنه الى ايران هو جيوفاني فيجيتي لهذا الغرض، وقد لاحظ مبعوث البابا تدهور حالة الدولة الصفوية في عهد الشاه محمد خدابنده (1577– 1588) وهزيمة الجيش الصفوي امام العثمانيين في اكثر من مناسبة، ولذا عاد الى اوربا سنة 1587 مع تقارير خلاصتها ان وضع الدولة الصفوية لا يؤهلها لتقديم اية مساعدة فعالة لاوربا ضد العثمانيين، لذلك لم يحدث اي اتصال مهم اخر بين ايران والقوى الاوربية حتى اواخر القرن السادس عشر عندما كان الشاه عباس في الحكم.

ففي تشرين الثاني 1598 استقبل الشاه في بلاطه بعثة انكليزية برئاسة انطوني شيرلي وكان معية انطوني شيرلي أخوه روبرت شيرلي اضافة الى 26 رجلاً، وكان هدف البعثة الحصول على تسهيلات وامتيازات للتجارة الانكليزية مع ايران وقناع الشاه عباس

بالتحالف مع القوى الاوربية ضد الدولة العثمانية، وقد رحب الشاه عباس بالبعثة لأنها وصلت الى بلاطة في وقت كان الشاه يتهيأ فيه للحرب ضد الدولة العثمانية، واصدر مرسوماً ملكياً (فرمان) تضمن تعهداً بتوفير الحماية الكاملة للتجار الغربيين الذين يتاجرون مع ايران وثرواتهم اضافة الى الامان الكامل لممارسة طقوسهم الدينية بكل حرية، وفي السنة التالية غادر انطوني شيرلي ايران مفوضاً عن قبل الشاه عباس لا جراء اتصالات مع ملوك وامراء اوربا لغرض اقامة تحالف ضد الدولة العثمانية، وبقي روبرت شيرلي وخمسة من افراد البعثة الانكليزية في ايران بمثابة رهائن لحين عودة انطوني شيرلي، وكان يصاحب انطوني شيرلي في بعثته الى اوربا سفير ايراني هو حسين علي بيك وعدد من الموظفين والخدم الايرانيين، وقد زود الشاه بعثة انطوني شيرلي بعدة رسائل الى البابا وملوك اوربا ومنهم امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة وملوك فرنسا واسبانيا ويوهيميا وبولندة وإسكتلندا وغيرهم، وعلى اية حال فان البعثة لم تتحقق نتيجة مهمة تذكر بسبب الخلافات بين انطوني شيرلي وحسين علي بيك حول رئاسة البعثة، كما ان بعض الايرانيين الذين ارسلوا مع البعثة اعتنقوا المسيحية وبقوا في اوربا وانتهى المطاف بأنطوني شيرلي في اسبانيا حيث توفي هناك فيما بعد سنة 1630، وبالرغم من اخفاق بعثة انطوني شيرلي وعدم عودته الى ايران فأن وضع اخيه روبرت شيرلي قد تحسن في ايران فقد استفاد الشاه عباس من خبرته في المجال العسكري وخاصة في مجال تطوير سلاح المدفعية وقد شارك روبرت شيرلي في بعض حروب الشاه عباس ضد العثمانيين، واصبح موضع ثقته لحين وفاته بقزوين سنة 1628، فقد ارسله الشاه مرتين الى اوربا في 1608– 1615 و 1616– 1627 في مهام تتعلق اساساً بشؤن تجارة الحرير الايراني مع اوربا لكنه لم يحقق نجاحاً مهماً يذكر.

وفي الوقت الذي استمر فيه اتصالات الشاه عباس مع ملوك وامراء اوربا من خلال بعثات الاخوين شيرلي وغيرها، فان علاقاته مع الانكليز في مجال التجارة كانت في تقدم من خلال تجارة شركة الهند الشرقية الانكليزية مع الموانئ الايرانية على الخليج العربي، وكانت هذه الشركة قد تأسست سنة 1600 بهدف المتاجرة مع الشرق، وبدأت نشاطها بالمتاجرة مع الهند اولاً ثم اخذت تتطلع الى المتاجرة مع المناطق المجاورة لاسيما ايران، وارسلت اثنين من خبرائها سنة 1615 الى ايران، لاستطلاع وضع التجارة هناك ومعرفة افضل ميناء ايراني على الخليج العربي والحصول على امتيازات اضافية للتجار الانكليز من الشاه عباس، وقد حالف النجاح تلك البعثة فقد منحها الشاه مرسوما ملكياً تضمن امراً الى كل اتباعه بان يستقبلوا الانكليز ويحسنوا استقبالهم واكرامهم في اي وقت تصل فيه سفنهم الى الموانئ الايرانية، وقد سهل هذا الفرمان تطور نشاط شركة الهند الشرقية في الموانئ الايرانية منذ ذلك التاريخ، وفضلاً عن ذلك فان الشاه عباس شجع الهولنديين ايضاً

على المجيئ الى الموانئ الايرانية والمتاجر معها ومنافسة البرتغاليين فأسهم بذلك في ادخال ضمن ادارة الصراع والتنافس بين القوي الاوربية.

اذا كان عهد الشاه عباس الاول يمثل أوج قوة الدولة الصفوية فأن هذا العهد حمل بذور انحلال الدولة الصفوية فيما بعد، فقد حكم عباس الاول شأنه شان اسلافه ايران بالقوة والاستبداد، وقد دفعه هاجس الاحتفاظ بالسلطة الى تبني ساسة مقيته وهيي قتل الابناء والامراء الطموحين من الاسرة الصفوية أو سمل عيونهم وحجزهم في جناح الحريم في قصره حتى لا يشكلون خطراً عليه، وبدأ تطبيق هذه السياسة منذ وقت مبكر فبعد توليه الحكم سنة 1588 وضع اخوته تحت الحراسة المشددة ثم اقدم على سمل عيونهم سنة 1590، وعندما ساورته الشكوك في اشتراك ابنه محمد باقر في مؤامرة ضده بادر الى قتله سنة 1615، وسمل عيون ابنه الاخر المسمى محمد خدابنده على اسم جده لأنه حاول ان يجمع عناصر القزلباش حوله عندما مرض والدة الشاه عباس سنة 1621، كما واجه ابن ثالث له وهو امام قلي ميرزا مصيراً مماثلاً سنة 1626 أو 1627، وكان للشاه عباس الاول ابنان آخران توفيا قبله وبذلك لم يترك ابناً يخلفه على العرش بعد وفاته، وقد سار خلفاء عباس شاه على هذه السياسة حيث أصبح ولي العهد يحجز في جناح الحريم الى ان يحين موعد اعتلائه العرش وهو يفتقر الى الخبرة في شؤون الحكم، وكانت نتيجة ذلك تولي عدد من الملوك الضعفاء عرش الدولة الصفوية بعد وفاة عباس الاول.

والواقع ان هناك مآخذ أخرى على سياسات الشاه عباس الداخلية والخارجية، ومن هذه المآخذ ان سياسته في التوسع في اراضي التاج والتي استمر عليها خلفاؤه من بعده ايضاً تركت اثاراً سلبية على اقتصاد الدولة الصفوية على المدى البعيد، ذلك ان هذه الاراضي عهدت ادارتها كما ذكرانا الى موظفين مرتبطين بالشاه مباشرة وكان الهم الاول والاخير لهؤلاء ارضاء سيدهم بجمع اكبر قدر من المال من الفلاحين وارساله الى خزينته دون ادنى اهتمام بحالة الفلاحين، وكانت نتيجة ذلك هجرة عدد كبير من الفلاحين عن قراهم وخراب مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية، ومن المآخذ الاخرى التي يذكرها المؤرخون عن الشاه عباس الكبير القسوة الشديدة التي كان يتصف بها في احيان كثيرة، فغالباً ما كان اعدام شخص ما يتبعه قتل اهله وذويه ومصادرة اموالهم وممتلكاتهم، بيد ان هذا المآخذ لا يقتصر على الشاه عباس لكبير لوحده وانما كان هذا امراً شائعاً في التراث السياسي للمنطقة عموماً.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الرابعة:

- **انحلال الدولة الصفوية:**

توفى الشاه عباس الاول في 19 كانون الثاني 1629، وقد استمرت الدولة الصفوية من بعد زهاء قرن من الزمان لم يبرز خلالها ملك صفوي يمكن مقارنته بالشاه اسماعيل او الشاه عباس الاول، فقد تعاقب على العرش الصفوي اربعة ملوك تميزت عهودهم باستثناء عهد الشاه عباس الثاني (1642– 1666) الى حد ما بتدهور متواصل في اوضاع الدولة الصفوية وانحلالها ومن ثم سقوطها اثر الغزو الافغاني لإيران سنة 1722،

كان أول خلفاء الشاه عباس الاول حفيده سام ميرزا الذي تولى العرش باسم الشاه صفي (1629– 1642)، وقد اشتهر هذا بالقسوة الشديدة وسفك دماء معارضيه ومنافسيه، وربما يفسر هذا الامر الى حد ما تعرض الدولة الصفوية الى سلسلة هزائم عسكرية، ففي عهده احتل العثمانيون مدينة همدان سنة 1630، كما قاد السلطان العثماني مراد الرابع (1623– 1640) حملة عسكرية سنة 1635 نجحت في احتلال يريفان وتبريز، ولم يواجه الشاه صفي السلطان العثماني بل قاد حملة عسكرية اعادت احتلال يريفان في ربيع 1636، وفي سنة 1638 خسر الصفويون مجدداً مدينة قندهار التي استولى عليها شهاب الدين شاه جهان الاول امبراطور المغول في الهند (1628– 1657)، وفي السنة ذاتها جهز السلطان العثماني مراد الرابع حملة عسكرية اعادت احتلال بغداد وانهت الاحتلال الصفوي الثاني للمدينة، وفي سنة 1639 تم توقيع معاهدة صلح بين الدولتين العثمانية والصفوية سميت بمعاهدة زهاب، وقد ضمنت هذه المعاهدة السلم بين الدولتين حتى الربع الاول من القرن الثامن عشر، وفضلاً عن هذه الهزائم العسكرية فان عهد الشاه صفي شهد تدهوراً واضحاً في احوال المقاطعات الايرانية، ذلك ان معظم ايراداتها كانت تذهب الى خزينة الشاه ولم يخصص لتلك المقاطعات ونفقاتها الضرورية سوى مبلغ ضئيل من المال.

تولى العرش بعد وفاة الشاه صفي سنة 1642 ابنه الامير سلطان محمد ميرزا الذي عرف باسم عباس الثاني، ويعد هذا ابرز الملوك الصفويين المتأخرين فقد عرفت ايران في عهده فترة قصيرة من الازدهار، ونجح في كبح جماح مختلف القوى المتصارعة داخل الدولة الصفوية، واسترد مدينة قندهار سنة 1648، وحاول ان يسير على خطى الشاه عباس الاول في سياسته ومن ذلك توسيع اراضي التاج بإضافة مقاطعات جديدة اليها بين

سنة 1658، لكن تغييراً طرأ عليه وعلى سياسته في اواخر حكمه، فقد ادمن شرب الخمر وعجل هذا الامر بوفاته سنة 1666.

اعقب الشاه عباس الثاني على العرش ابنه صفي باسم الشاه سليمان (1666– 1694)، وكان مدمناً على الخمر لذلك أهمل شؤون الدولة واصبح الوزير الاول اي رئيس الجهاز الاداري في الدولة الحاكم الفعلي فيها، ولم يكن عهد ابنه الشاه سلطان حسين (1694– 1722) بأفضل منه، فقد كان يدمن شرب الخمر أيضا، وترتب على ذلك اهماله شؤون الدولة التي فقدت هيبها وبدأت تواجه تحديات خطيرة من الداخل والخارج، ففي سنة 1699 شن البلوش القاطنون عند اقصى الحدود الجنوبية الشرقية من ايران عدة غارات على مدينة كرمان، وفي سنة 1701 بدأت الاضطرابات في مدينة قندهار حيث كانت قبيلة غلزائي الافغانية بزعامة ميرويس تزداد قوة وشأناً ونجحت في نهاية الامر في السيطرة على قندهار سنة 1709، وفشلت معظم محاولات الصفويين لاستردادها، وشجع هذا الامر قبيلة ابدالي وهي ثاني اقوى قبيلة أفغانية بعد غلزائي على اعلان الثورة في مدينة هراة وقامة امارة فيها ونشر نفوذها في خراسان بعد ذلك، وفي الخليج العربي نجح امام مسقط سلطان بن سيف اليعربي في انتزاع البحرين 1717 وجزيرة قشم وغيرها سنة 1720 من الصفويين، كما هاجم اللزجيون القاطنون بين جورجيا وبحر قزوين اسفل جبال القفقاس مقاطعة شيروان ومركزها مدينة شماخي، وشهدت لرستان وكردستان عدت ثورات مناوئة وحركات للصفويين، ليس هذا فحسب بل ان العاصمة اصفهان شهدت اضطرابات لاسيما سنة 1707، عندما ثار سكانها بسبب المجاعة وطالبو بعزل الشاه سلطان حسين وطلاق سراح شقيقه عباس ميرزا وتنصيبه ملكاً، وفي مثل هذه الظروف تعرضت ايران الى الغزو الافغاني سنة 1722، ويعد هذا الحدث النهاية الفعلية لحكم الاسرة الصفوية في ايران والذي دام اكثر من قرنين من الزمان.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الخامسة:

- **عهود الاحتلال والاضطراب والصراع على السلطة :**

عاش المجتمع الايراني مرحلة حرجة من تاريخه في القرن الثامن عشر، فقد عانى الايرانيون الامرين من الغزو والاحتلال الافغاني ومن الخضوع لحكام دمويين قساة ومن الصراع على السلطة وما صاحب ذلك من حروب أهلية على مدى سنوات عديدة من ذلك القرن.

- **الغزو والاحتلال الافغاني 1722- 1729 :**

ان البلاد التي تشكل افغانستان الحالية كانت ميداناً للصراع والتنافس بين الدولة الصفوية في ايران وامبراطورية المغول في الهند ابان القرنين السادس عشر والسابع عشر، وقد لاحظنا في الفصل الاول تناوب هاتين القوتين في السيطرة على مدينة قندهار في القسم الجنوبي من افغانستان، مثلما لاحظنا تناوب الاوزبك والصفويين في السيطرة على المدينة هراة في القسم الشمالي منها، وقد وجدت القوى القبلية في افغانستان نفسها بلا قدرة على مواجهة هاتين القوتين في تلك الفترة، واهم هذه القوى القبلية الأبدالي في الاجزاء الشرقية من افغانستان والغلزائي في الاجزاء الجنوبية منها وكانت اقوى قوة قبلية في قندهار، ومنذ أوائل القرن الثامن عشر سنحت الفرصة لهذه القوى القبلية لتأكيد سيادتها واستقلالها في بلادها، فقد عانت الدولة الصفوية من الضعف والانحلال، كما ان امبراطورية المغول في الهند عانت من مشكلات وأزمات داخلية اثر وفاة الامبراطور اورانجزيب سنة 1707، وفي مثل هذه الظروف بسطت قبيلة غلزائي سيطرتها على قندهار سنة 1709، كما نجحت قبيلة ابدالي في اقامت امارة في هراة.

فشلت محاولات الصفويين لاسترداد قندهار من الغلزائي، فقد رفض زعيمها مير ويس التفاوض مع سفير بعثه الشاه الصفوي سلطان حسين بشأن اعادة السيطرة الصفوية على قندهار، كما الحق الهزيمة بحملتين عسكريتين بعثها الشاه السلطان حسين لاسترداد قندهار، وبعد وفاة مير ويس سنة 1715 خلفه اخوه مير عبد الله الذي ابدى رغبته في التفاوض مع الصفويين، وكان ذلك سببا لكره عدد كبير من الغلزائي له وكذلك لاغتياله بعد سنتين من قبل مير محمود الابن الاكبر لمير ويس، وكان مير محمود في الثامنة عشر من العمر عند توليه السلطة ويحظى باحترام قبيلته لكونه محارباً شجاعاً وبارعاً وقد نجع مير محمود في بسط سيطرته على امارة الأبدالي في هراة وصار بذلك حاكماً فعلياً على

افغانستان، واضطر الشاه السلطان حسين الى قبول الامر الواقع والاعتراف به حاكماً على قندهار، ولكن ذلك لم يقنع مير محمود الذي ادرك ضعف الدولة الصفوية واخذ يتطلع الى التوسع على حسابها، ففي نهاية 1719 توجه على رأس قوة عسكرية كبيرة تتألف من 11000 مقاتل نحو مدينة كرمان واحتلها لمدة تسعة اشهر، ثم انسحب منها لمواجهة بعض الاخطار التي هددت مركزة في قندهار، ثم عاد وركز اهتمامه على الدولة الصفوية وشجعة على ذلك ضعف المقاومة التي واجهها في حملته السابقة على كرمان، وفي اواخر سنة 1721 جهز حملته العسكرية اخرى ضد ايران وهاجم في طريق زحفه الملاقاة الجيش الصفوي كلاً من كارمان ويزد فلم يفلح في احتلالهما، الا انه واصل تقدمه نحو معسكر الجيش الصفوي المجاور لهما، ومن الجدير بالذكر ان الدولة الصفوية لم تحسب حساباً لخطر الافغان قبل ذلك، فقد ركزت اهتمامها على التهديد الذي مثله الامام سلطان بن سيف اليعربي، وكانت على وشك ارسال حملة عسكرية ضده عندما تلقت الضربة القاضية من الافغان في الشرق.

تمكن الافغان من الحاق هزيمه مهمة بالجيش الصفوي في 8 آذار 1722 في موقعة كلناباد على مسافة قصيرة شرق العاصمة اصفهان، ثم بدأوا بفرض الحصار على العاصمة، وقد نجح احد ابناء الشاه سلطان حسين وهو طهماسب من اختراق الحصار ليلة 7/ 8 حزيران 1722 متوجهاً الى قزوين مع ستمائة رجل على أمل تجهيز قوة عسكرية هناك لأنجاد العاصمة المحاصرة ولكنه اخفق في ذلك، وكتب الى ابيه يدعوه الى الهرب من العاصمة التي كان وضعها يزداد سوءاً بسبب المجاعة والأوبئة ولم يكن امام الشاه الصفوي في مثل تلك الحالة سوى الاستسلام دون شروط لمير محمود في 12 تشيرين الاول 1722، وبعد حوالي اسبوعين من ذلك دخل مير محمود العاصمة حيث توج ملكاً في 25 تشرين الاول 1722 من قبل الشاه الصفوي الذي اقتيد بعدها الى السجن.

سعى مير محمود الى ضمان استمرار الادارة السابقة في ايران ولذا ابقى الموظفين الفرس في وظائفهم وابقى بعض المراقبين الافغان معهم ليتأكدوا من ان الامور لا تسير في اتجاهات مضادة للحكم الافغاني الجديد، كما عامل الاوربيين معاملة طيبة وسمح لهم بالاستمرار في ممارسة نشاطهم التجاري في ايران والتمتع بالامتيازات التي حصلوا عليها منذ العهد الصفوي، وعلى اية حال فان مثل هذه السياسة لم تستمر طويلاً فقد واجه مير محمود تحديات داخلية عديدة في ايران دفعته الى تبني سياسة مغايرة تماماً، فبعد ورود اخبار سقوط اصفهان وتتويج مير محمود أعلن طهماسب نفسه ملكاً في قزوين في 10 تشرين الثاني 1722 باسم الشاه طهماسب الثاني، ولكن المقام لم يطل به في قزوين ذلك ان مير محمود ارسل حملة عسكرية ضد قزوين لاعتقال طهماسب الذي هرب منها الى تبريز، وقد احتلت هذه القوة الافغانية مدن كاشان وقم وقزوين، لكنها تكبدت خسائر كبيرة

في المدينة الاخيرة، فقد ادت قسوة القوات الافغانية في قزوين الى ثورة سكانها وقتلهم عدداً كبيراً من القوات الافغانية التي هرب من بقي منها الى خارج المدينة، وكان رد فعل مير محمود على ذلك ذبح كثير من نبلاء الفرس وحوالي 3000 رجل من أسرى الجيش الصفوي في اصفهان، وقد علل مير محمود هذه المذبحة بالخوف من احتمال حدوث ثورة في اصفهان ضد الاحتلال الافغاني، وكان هذا أول بادرة تحول في سياسة التسامح التي كان قد سار عليها مير محمود في الاسابيع الاولى من الاحتلال، وفي شباط 1725 دبر مير محمود مذبحة اخرى شملت معظم افراد الاسرة الصفوية عدا الشاه السابق سلطان حسين واثنين من الامراء، وكان سبب هذه المذبحة شعور مير محمود بالقلق اثر هرب الامير صفي ابن الشاه سلطان حسين من اصفهان، وما لبث مير محمود الذي ظهرت علية علامات الاضطراب العقلي ان قتل من قبل ابن عمه أشرف الذي اعلن نفسه ملكاً في 26 نسيان 1725.

ان التطورات التي حدثت في ايران بدءا من الاحتلال الافغاني شجعت جارتيها القويتين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية على استغلال الفرصة والتوسع على حسابها، فالدولة العثمانية كانت تريد تعويض خسائرها في اوربا، في حين كان قيصر روسيا الشهير ببطرس الكبير (1682- 1725) يركز جهوده على التوسع في منطقة السهول الواسعة بين البحر الاسود وبحر قزوين، لان السيطرة على هذه المنطقة ستمكن روسيا القيصرية من اقامة طريق تجاري عبر بحر قزوين والسيطرة على البحر الاسود، وكانت روسيا تعد حرية الملاحة في البحر الاسود وحرية الوصول منه الى مياه البحر المتوسط عبر المضائق التركية (البسفور والدردنيل) أمراً جوهرياً لها لتصبح قوة عظمى.

بدأ بطرس الكبير عمليات العسكرية ضد ايران سنة 1722 عندما هبط عن طريق نهر الفولغا على رأس قوة من 22 الف مقاتل واستولى على مدينة دربند الواقعة على الساحل الشمالي الغربي من بحر قزوين، وكانت حجته في ذلك عدم قدرة مير محمود على ضبط اتباعه الذين هاجموا قافلة روسية ونهبوها، واتجه من هناك الى مدينة شماخي للاستيلاء عليها، الا ان مبعوثاً عثمانياً وصل الى معسكر بطرس الكبير معلناً احتلال العثمانيين مدينة شماخي ومحذراً الروس من اي تقدم آخر، وعلى اية حال لم يلبث الطرفان ان دخلا في مفاوضات للتفاهم بشأن الوضع دخل ايران، خاصة وان تطورات خطيرة كانت تحدث على حدودهما المشتركة مع ايران، فبينما كان الافغان يضغطون على مدينة رشت استنجد حاكمها الايراني بالروس فاستولوا عليها، كما عقد الروس اتفاقية مع طهماسب الثاني في ايلول 1723، تضمنت وعداً روسياً بتقديم الدعم لطهماسب الثاني في صراعه ضد الاحتلال الافغاني مقابل تنازله للروس عن مدن دربند وباكو ومقاطعات كيلان ومازندران واستراباد، ومن جهة ثانية كانت شيروان قد استنجدت بالعثمانيين وقد ترتب على كل ذلك

في البداية توتر في العلاقات العثمانية الروسية، لكن تدخل فرنسا ووساطتها ساعد على توصل الطرفين الى معاهدة سنة 1724 بخصوص تقسيم ايران فيما بينهما، نصت المعاهدة على حصول الدولة العثمانية على يريفان وكنجة ونخجوان ومناطق واسعة من اذربيجان مثل تبريز ومرند وأورمية، فضلاً عن المناطق التي سبق ان حتلها العثمانيون حديثاً، كما نصت على سحب الدولة العثمانية اي اعتراض لها على حصول روسيا القيصرية على كيلان ومازندران واستراباد، وتضمنت كذلك وعداً روسياً بأقناع طهماسب الثاني او اجباره اذا اقتضت الضرورة على التنازل عن المناطق المخصصة للعثمانيين بموجب المعاهدة، ونصت ايضاً على اعتراف الطرفين بطهماسب الثاني ملكاً على ايران اذا وافق على المعاهدة المذكورة.

وفي السنة التالية من عقد المعاهدة توفي بطرس الكبير وتوقف التقدم الروسي داخل ايران، لكن الدولة العثمانية مضت قدماً في احتلال المناطق الايرانية التي خصصت لها بموجب معاهدة 1724، وبحلول سنة 1727 كان العثمانيون قد احتلوا معظم مقاطعات غربي ايران، ومع ان اشرف الافغاني احتج لدا العثمانيين على عقد المعاهدة بعد اعتلائه العرش سنة 1725 ودخل في حرب مع العثمانيين لأجل ذلك بين سنتي 1726– 1727، الا أنه وقع معاهدة صلح معهم في 3 تشرين الثاني 1727، وقد اعترف اشرف الافغاني في تلك المعاهدة بسيطرة العثمانيين على المقاطعات التي احتلوها، كما اعترف بالسلطان العثماني خليفه على المسلمين واعترف به الاخير ملكاً على ايران.

ان السبب الذي دفع اشرف الافغاني الى طلب عقد معاهدة صلح مع العثمانيين هو التهديد الذي اخذ يمثله طهماسب الثاني للاحتلال الافغاني، فقد ثبت طهماسب الثاني مركزه في استراباد شمال شرق ايران حيث دعمته قبيلة القاجار القوية، وفي سنة 1726 انضوى تحت لوائه عسكري مغامر هو **نادر خان الأفشاري** مع حوالي 5000 مقاتل من قبيلة الافشار التركمانية والاكراد، وقد منحه طهماسب الثاني في تلك السنة لقب طهماسب قلي اي عبد طهماسب، وقد لعب نادر خان دوراً اساسياً في انهاء الاحتلال الافغاني لإيران، وبدأ هذه المهمة بشن سلسلة من الهجمات الناجحة ضد قبيلة ابدالي الافغانية في هراة خلال السنوات 1727- 1729 ونجح في احتلال هراة ومشهد، فأمن بذلك مؤخرة جيشه قبل المواجهة الحاسمة مع اشرف الافغاني.

لم تكن مهمة نادر خان صعبة جداً مع اشرف الافغاني الذي كان قد غادر العاصمة اصفهان في ايلول 1729 على رأس جيش من 30000 مقاتل متوجهاً نحو خراسان لمواجهة نادر خان، لكن اشرف الافغاني واجه اكثر من هزيمة عسكرية على يد نادر خان واضطر الى التراجع نحو اصفهان، ثم هرب منها الى شيراز مع بقايا قواته بعد ان قتل الشاه الصفوي السابق سلطان حسين، وفي 16 تشرين الثاني 1729 دخل نادر خان

العاصمة اصفهان وارسل الى طهماسب الثاني يدعوه الى المجي الى العاصمة وتولي العرش الايراني، ثم واصل نادر خان تقدمه جنوباً حيث انزل هزيمة اخرى بالأفغان شمال مدينة شيراز، فهرب اشرف الافغاني من المدينة مع نفر قليل من رجاله محاولاً شق طريقه نحو قندهار، لكنه قتل على يد احد رجال البلوش في الصحراء الواقعة بين شيراز وسيستان وارسل رأسه الى طهماسب الثاني، وكان هذا خاتمة الاحتلال الافغاني لإيران.

- **فترة الحكم الصوري للصفويين 1729- 1736:**

حكم الصفويون ايران حكماً صورياً بين عامي 1729- 1736، وكان نادر خان هو الرجل القوي في ايران، والحقيقة ان هدفه من الالتحاق بخدمة الصفويين لم يكن اعادة حكمهم لإيران بل الاستفادة من المشاعر المؤيدة لهم لأغراضه الخاصة.

ارسل الشاه طهماسب الثاني رسالة بتحريض من نادر خان الى السلطان العثماني يطلب منه فيها اعادة المناطق التي احتلها العثمانيون، كما ارسل في حزيران 1730 مبعوثاً منه الى اسطنبول للتباحث مع العثمانيين بشأن الموضوع، غير ان نادر خان قام بهجوم مفاجئ على الحامية العثمانية في نهاوند في تموز 1730 وكبدها خسائر كبيرة واحتل المدينة، كما استعاد مدن همدان واردلان وكرمنشاه وتبريز من العثمانيين، الا ان قيام الابداليين بثورة في هراة اجبرت نادر خان على عقد الهدنة مع العثمانيين والتوجه الى هراة، وفي بداية 1731 حاول طهماسب الثاني اكمال المهمة التي بدأها نادر خان باسترجاع ما تبقى من المناطق من أيدي العثمانيين، ولكنه مني بهزيمة واستولى العثمانيون مجدداً على همدان وتبريز في اواخر سنة 1731، واضطر طهماسب الثاني الى عقد معاهدة صلح مع العثمانيين في شباط 1732، تنازل فيها عن اراضي ايرانية أخراي للعثمانيين، الا ان نادر خان رفض المعاهدة واتخذها مبرراً لعزل الشاه طهماسب في آب 1732، ونصب بدلاً منه ابنه عباس الثالث وكان طفلاً رضيعاً، وفرض نادر خان نفسه وصياً على الشاه الطفل .

واصل نادر خان الحرب ضد العثمانيين فهاجم العراق سنة 1733، وحاصر بغداد زهاء سبعة اشهر، وارسل قوه عسكرية لحصار الموصل، الا انه تعرض لهزيمه عسكرية كبيرة في 19 تموز 1733 قرب سامراء على يد قوة عسكرية عثمانية ارسلتها الدولة العثمانية لنجدة بغداد المحاصرة، وكانت هذه القوة بقيادة احد ابرز القادة العسكريين العثمانيين وهو طوبال عثمان باشا، وعلى اية حال فأن نادر شاه لم يستسلم للهزيمة فقد عاد الى غزو العراق مرة اخرى بعد حوالي ثلاثة اشهر واستطاع ان يثار لهزيمة طوبال عثمان باشاه في معركة ليلان قرب كركوك في 26 تشرين الاول 1733، والتي خر الاخير صريعاً فيها بصورة شجاعة ومؤثرة، وفي اعقاب هذه المعركة احتلت القوات الايرانية

شهرزور ودرنه وكركوك، وتوجه نادر خان الى بغداد لفرض الحصار عليها مجدداً في كانون الثاني في 1734، ولكن الحصار لم يدم طويلاً هذه المرة اذ اضطر نادر خان الى رفعه بسبب بعض الاضطرابات الداخلية في ايران، ووقع صلحاً مع والي بغداد احمد باشاه تضمن اعترافهما بالحدود التي رسمتها معاهدة زهاب سنة 1639 وطلاق سراح اسرى الجانبين وتسهيل مهمة الحجاج الايرانيين للعتبات المقدسة في العراق، لكن معاهدة الصلح هذه لم تحض بتصديق الحكومة العثمانية في اسطنبول، مما ادى الى تجدد الحرب بين الطرفين، لاسيما وان نادر خان استطاع ان يقضي على الاضطرابات في ايران، وهنا نجح نادر خان في الحاق هزيمه اخرى بالجيش العثماني قرب قارص في 18 حزيران 1735، ونجح في الاستيلاء على تفليس وكنجه ويريفان، ومن الجدير بالذكر ان نادر خان ارسل في السنه ذاتها حملة عسكرية ضد البصرة بقيادة لطيف خان قائد الاسطول الايراني مع قوة برية من 8000 جندي لاحتلال المدينة، الا ان الفشل كان مصير هذه الحملة، وقد توقفت الحرب رسمياً بين الطرفين بعقد معاهدة القسطنطينية في 17 تشرين الاول 1736، والتي نصت في ملحقها على ان تكون الحدود بين ايران والدولة العثمانية تلك التي عينت في معاهدة زهاب سنة 1639.

وعلى العكس من الدولة العثمانية فأن نادر خان لم يواجه صعوبات تذكر في استرداد المناطق التي استولت عليها روسيا القيصرية، وكان العداء الروسي العثماني من العوامل المهمة التي جعلت الروس يدعمون نادر خان في حربة مع العثمانيين ويستجيبون لمطالبة الاقليمية، فضلا عن انشغال روسيا بحرب الوراثة البولندية سنة 1733، وقد عقد الروس معاهدتين مع ايران الاولى **معاهدة رشت** سنة 1732، التي نصت على اعادة لاهيجان وكيلان والمناطق الايرانية الاخرى حتى نهر آراس الى ايران، والثانية **معاهدة كنجه** سنة 1735، واستردت ايران بموجبها باكو وكنجه، وهكذا نجح نادر خان في استرداد جميع المناطق الايرانية التي سبق ان استولى عليها العثمانيين والروس ابان الاحتلال الافغاني لإيران، وقد عزز هذا الامر مركزه في ايران بدرجة كبيرة ومهد له السبيل لتولي العرش الايراني، وهذا ما حصل في سنة 1736، فقد توفى الشاه عباس الثالث ودعا نادر خان قادة الجيش وحكام الاقاليم القضاة والعلماء الى الاجتماع في سهل مغان قرب مدينة اردبيل لاسناد العرش الايراني لمن يرونه مناسباً له، وقد اجمع الحاضرون على اختياره لذلك المنصب لكن نادر خان تظاهر بعدم قبول ذلك في البداية طيلة شهر كامل ثم قبل تولي العرش الايراني وجعل هذا القبول مشروطاً بتخلي الايرانيين عما جاء به مؤسس السلالة الصفوية، ونبذ التعصب الديني لأنه ادى الى سفك دماء الكثير من الايرانيين والاتراك واعلن انه سيضيف الى المذاهب السنية الاربعة مذهباً خامساً هو المذهب الجعفري، نسبة الى الامام جعفر الصادق وعلى الايرانيين اتباع هذا المذهب، وبعد الموافقة على مطلبه هذا

توج نادر خان شاهاً على ايران في 8 آذار 1736، ومن الجدير بالذكر انه حاول خلال المفاوضات التي جرت مع العثمانيين وانتهت بعقد معاهدة القسطنطينية، الحصول على اعتراف السلطان العثماني بالمذهب الجعفري مذهباً خامساً من مذاهب السنة وتخصيص ركن في الكعبة له شأن المذاهب الاربعة الاخرى، لكن السلطان العثماني رفض ذلك.

- **ايران في عهد نادر شاه 1736 - 1747 :**

ينتمي نادر شاه الى عشيرة كركلو التي دفعها ضعفها الى الاتحاد مع قبيلة أفشار التركمانية القوية، وكانت ولادته سنة 1688 في قرية صغيرة تدعى كُبكان في خراسان، أما والده امام قلي فقد كان فقيراً يكسب عيشه من الرعي، وقد امتهن نادر الرعي وجمع الحطب بعد وفاة والده، وعندما بلغ الثامنة عشر من العمر أسر مع والدته من قبل الاوزبك اثناء احدى غاراتهم على خراسان واخذوا الى خبوه، وهناك توفيت والدته بعد اربع سنوات من الاسر، في حين تمكن نادر من الهرب والعودة الى موطنه، وسرعان ما انخرط في الخدمة العسكرية لدى بابا علي بيك احمدلو أفشار حاكم مدينة ابيورد، ومن الواضح انه حظي بمكانة طيبة هناك وقدم خدمات مهمة الى بابا علي بيك الذي زوجه ابنته، وبعد وفاة الاخير اصبح نادر حاكماً على ابيورد، ويشك في ان نادر كان وراء وفاته بالسم، وتطلع نادر بعد ذلك الى حاكم خراسان فاصطدم بحاكمها لكنه مني بهزيمة، ففر من ابيورد وتحول الى قاطع طريق، واستطاع ان يجمع حوله عدداً كبيراً من الاتباع المسلحين وساعده على ذلك الاوضاع المضطربة التي كانت تعيشها ايران آنذاك، واتخذ من احدى المناطق المنيعة في جبال خراسان مقراً له عرف باسم قلعة نادري نسبة اليه، وبدأ من هناك محاولة اخرى لتوسيع نفوذه في المنطقة فهاجم مدينة نيسابور واستولى عليها، وعقب ذلك دخل في خدمة طهماسب الثاني ضد المحتلين الافغان، وقد مر بنا الدور الذي لعبه في طرد الافغان واستعادة المناطق التي استولى عليها الروس والعثمانيون ثم توليه عرش ايران سنة 1736.

اتسم عهد نادر شاه الذي استمر حتى سنة 1747 بالحرب والتوسع، مما اثقل كاهل الايرانيين الذين وقع عليهم عبء تمويل حملات نادر شاه العسكرية، ولم يتخذ نادر شاه طيلة عهده اية خطوات مهمة تذكر لتحسن الادارة وتطوير موارد البلاد أو أدخال اية اصلاحات اقتصادية او اجتماعية، وطبقاً لوصف احد الباحثين الايرانيين فانه لسوء حظ ايران كان نادر شاه مجرد فاتح ولم يكن مؤسس دولة، وليس هناك دليل على انه كان يبدي اي اهتمام بإعادة رخاء الشعب او أمنه واستقلاله، ويبدو ان هدفه كان النصر والنهب، لذلك تسبب في دمار النظام الاداري الذي ورثه عن الصفويين، وأفقر الدولة، وترتب على ذلك انهيار عام في القانون والنظام، وكانت النتيجة صراعاً مريراً على السلطة اثر وفاة نادر شاه.

استهل نادر شاه نشاطه العسكري بعد توليه العرش الايراني بحملة عسكرية ضد قندهار واحتلها في اذار 1738، ومن ثم قرر مهاجمة مقاطعات امبراطورية المغول في الهند التي كانت تعاني من الازمات والضعف منذ وفاة الامبراطور اورانجزيب سنة 1707، وبرر نادر شاه حملته ضد الهند بإيواء بلاط امبراطور المغول للاجئين الافغان، وقد قادته حملته ضد الهند الى احتلال مدن غزنه وكابل وبيشاور، ومن ثم في كانون الثاني 1739 مدينه لاهور، ودحر قوات امبراطور الهند ناصر الدين محمد شاه (1719 - 1748) في **معركة كارنال** شمال مدينة دلهي التي دخلها نادر شاه منتصراً في 24 شباط 1739، ثم رحل عن الهند بعد ان حصل على غنائم كثيرة، كما تنازل له امبراطور المغول عن جميع المناطق الواقعة شمال غرب نهر الاندوس، وفي طريق عودته الى ايران قامت قواته باجتياح مناطق تركستان وبلاد ما وراء النهر وخوارزم خلال ما تبقى من سنة 1740، وكان لهذه العمليات دور في دفع نادر شاه الى نقل عاصمته الى مشهد التي كانت اقل ارتباطاً بالصفويين، فضلاً عن توسطها امبراطوريته الجديدة مع امتداداتها في تركستان والهند وافغانستان.

لم يحقق نادر شاه نصراً آخر في أي من حملاته العسكرية اللاحقة، ففي اذار 1741 قاد حملة عسكريه ضد اللزجيين في داغستان، وقد عانت هذه الحملة الكثير من الهزائم على يد اللزجيين الذين اعتادوا الحياة القاسية في جبالهم الوعرة، وكان اللزجيون قد استغلوا غياب نادر شاه في حملته ضد الهند واجتاحوا شيروان وداغستان وقتلوا الاخ الوحيد لنادر شاه وهو ابراهيم خان، ولذا قرر نادر شاه الثأر لمقتل اخيه، لكن حملته انتهت بهزيمة عسكرية على يد اللزجيين، فاضطر الى التراجع ولعل الامر الاكثر اهمية من ذلك تعرض نادر شاه لمحاولة اغتيال فاشلة اثناء الحملة، واشتبه في ان هذا العمل كان بتدبير من ابنه رضا قلي الذي كان ينوب عنه في حكم البلاد اثناء غيابه، فأمر نادر شاه بسمل عيونه وترتب على هذا حصول تغيير في شخصية نادر شاه فاصبح اكثر قسوة وعنفاً وميلاً الى القتل، وتفاقمت حالته عندما اصيب بجنون العظمة في سنواته الاخيرة.

ومع انتهاء حملته الفاشلة في داغستان وانسحابه منها في الشهور الاولى من سنة 1743، استأنف نادر شاه خططه العدائية ضد الدولة العثمانية وتطلع الى احتلال العراق وربما كان يريد بذلك تعويض هزيمته وخسارته السابقة، وقد برز نادر شاه غزوه للعراق برفض الدولة العثمانية لعدة مطالب تقدم بها سنة 1741، ومنها الاعتراف بالمذهب الجعفري والسماح بإرسال كسوة الكعبة الشريفة من قبله وتخصيص ركن في مكة المكرمة لصلاة اهل المذهب الجعفري، وقد هيأ نادر شاه حملة عسكرية ضخمه لغزو العراق تحركت في تموز 1743، واستهدفت شمال العراق ولاسيما مدينة الموصل، ويرجع ذلك الى المركز الاستراتيجي المهم لهذه المدينة والمتمثل في تحكمها في طرق المواصلات بين

العراق والاناضول، وهذا يعني ان احتلال الموصل سيمنع وصول اية امدادات عسكرية عثمانية ويسهل عملية احتلال الاجزاء الوسطى والجنوبية من العراق.

حاصر نادر شاه بجيشه الجرار مدينة الموصل منذ اواخر ايلول وحتى منتصف تشرين الاول 1743، وبالرغم من القصف الشديد الذي تعرضت له المدينة والمحاولات المتكررة لاقتحام اسوارها إلا انها قاومت الغزو الايراني مقاومة رائعة، بفضل صمود سكانها وتآزرهم وحكمة واليها حسين باشا الجليلي، ولم يكن مصير الحملة التي وجهها نادر شاه لاحتلال البصرة في ذات الوقت بأفضل من مصير حملة الموصل، ولم يعد امام نادر شاه سوى العودة خائباً الى بلاده، وفي ايلول 1746 تم عقد معاهدة جديدة بين الدولة العثمانية وايران، اقرت الحدود بين الدولتين على اساس معاهدة زهاب، وتسهيل سفر الحجاج الايرانيين، وتبادل السفراء بين الدولتين، وعدم جواز بيع اسرى الطرفين والسماح بعودة الراغبين منهم الى بلادهم.

وفي سياق الحديث عن النشاط العسكري في عهد نادر شاه تقتضي الضرورة الى جانب آخر اولاه نادر شاه عناية خاصة، ونعني بذلك بناء قوة بحرية ايرانية في الخليج العربي، وقد بدأ نادر شاه هذا المشروع منذ سنة 1734، اي عندما كان وصيا على العرش الصفوي، وقد حصل على بعض السفن من شركتي الهند الشرقية الانكليزية والهولندية، ومن ثم شراء سفن اخرى من الهند، كما حاول بناء ترسانة لصناعة السفن في ميناء بوشهر الايراني على ساحل الخليج العربي، الا ان عدم توفر الاخشاب الصالحة لبناء السفن هناك وصعوبة نقلها من الغابات في شمال البلاد الى جنوبها جعلته يصرف الاهتمام عن ذلك ويعود لشراء السفن من سورات، وبحلول سنة 1742 كان اسطول نادر شاه يضم 15 سفينة كبيرة وعدد كبير من السفن الصغيرة، وقد استغل نادر شاه هذه القوة البحرية للتوسع على حساب المناطق المجاورة، فقد هاجم البصرة سنة 1735، واحتل البحرين في مطلع سنة 1736، وحاول التوسع في عمان مستغلاً الصراع على السلطة بين اسرة اليعاربة هناك، كما حاول احتلال البصرة مجدداً سنة 1743، كما سبقت الاشارة الى ذلك، وعلى اية حال فأن نجاح الايرانيين كان قصير الامد ومحدودا في مجال القوة البحرية، اذ كانوا يفتقرون الى الخبرة في ركوب البحر، مما جعل نادر شاه يعتمد على البحارة العرب الذين ثاروا عليه اكثر من مرة، كما ان اشغال نادر شاه بالقضاء علي الانتفاضات والاضطرابات داخل ايران في اواخر حكمه جعله يهمل شؤن السطول الايراني، وبعد وفاته سنة 1747 تشتت هذا السطول واستولي على سفنه البحارة العرب.

واجه نادر شاه في السنوات الخمس الاخيرة من عهدة مشكلات داخلية خطيرة تمثلت في كثرة الانتفاضات ضدة، وكانت سياسات نادر شاه مسؤوله عن هذا الوضع، فالحملات العسكرية العديدة التي قادها تطلبت مبالغ طائلة تم تأمينها من خلال زيادة الضرائب

المفروضة على الايرانيين، ولاسيما بعد فشل حملته في داغستان، ليس هذا فحسب بل ان نادر شاه تبع اساليب في غاية القسوة لجباية هذه الضرائب ومن ذلك تعذيب وسجن الالاف من الفلاحين الذين عجزوا عن الدفع، وقد ادت سياسة نادر شاه هذه الى ترك اعداد كبيرة من الفلاحين أراضيهم ولجوء كثير من الايرانيين الى امبراطورية المغول في الهند والى جزيرة العرب، فضلاً عن ذلك فان مصادرة نادر شاه لكثير من اراضي الاوقاف واضطهاده رجال الدين الشيعة ومصادرة اراضي وممتلكات بعض القبائل التركمانية القزلباش وخاصة قبيلة قاجار أدت الى زيادة التذمر في ايران، وكانت النتيجة سلسلة من الانتفاضات ضد حكم نادر شاه في اربعينات القرن الثامن عشر، وقد قمعها نادر شاه بمنتهى الشدة والقسوة، ولكنه لقي مصرعه اخيراً عند ما كان في طريقه للقضاء على انتفاضة الاكراد في خبوشان سنة 1747، ففي 20 حزيران من تلك السنه تم اغتياله في خيمته بتدبير من اثنين من ضباط جيشه الايرانيين وهما صالح خان كركلو افشار ومحمد خان قاجار.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة السادسة:

- **كريم خان الزند 1750 – 1779 :**

كان اغتيال نادر شاه بداية مرحلة من الحرب الاهلية والصراع على السلطة في ايران، لاسيما وان ابن اخيه علي قلي خان الذي تولى العرش باسم (عادل شاه) كان اضعف من ان يحافظ على امبراطوريته الواسعة التي اضاعها خلال سنة في حروب اضطر الى خوضها ضد الطامعين في السلطة، وقد سلك عادل شاه سلوكاً وحشياً مثل عمه نادر شاه، اذ استولى على كنوز عمه في قلعة نادري ودبر مذبحة لأسرة نادر شاه وشرد من تبقى منهم، ولم يستثن من ذلك الا صبياً في الرابعة عشر هو شاه رخ حفيد نادر شاه وهو ابن ابنه رضا قلي، ولم يمكث عادل شاه طويلاً في العرش اذ لم يلبث ان سملت عيناه من قبل اخيه ابراهيم، الذي هزم هو الاخر وقبضت عليه قواته وقتل وهو في طريقه الى مشهد كما قتل عادل شاه وتولى العرش شاه رخ حفيد نادر شاه.

كانت قائمة المتصارعين على السلطة وعلى اشلاء امبراطورية نادر شاه تضم زعماء الافغان والافشار والقاجار وبقايا الاسرة الصفوية وغيرهم، فقد استولى احمد خان ابدالي دوراني على هراة وقندهار، وتوسع فيما بعد على حساب الهند وانتخب شاهاً على الافغان في تشرين الاول 1747، ويعد مؤسس افغانستان الحديثة، اما في داخل ايران فقد استولى ازاد خان وهو من قادة نادر شاه على اذربيجان وادعى الملك وجمع حوله اتباعاً لاسيما من عشيرة الافشار، واحتل آغا محمد حسن خان زعيم قبيلة القاجار اقليم قزوين، وفي جنوب غرب ايران استولى علي مردان خان زعيم قبيلة البختياري علي اصفهان ونصب على العرش اميراً صفوياً هو اسماعيل ميرزا ابن اخت الشاه الصفوي سلطان حسين باسم اسماعيل الثالث، وكان صبياً في الثامنة من عمره، وانضم الى علي مردان في اصفهان زعيم قبلي قدر له ان يحكم معظم ايران بعد سنوات قليلة هو **كريم خان الزند**، ففي سنة 1750 اغتيل علي مردان وصار كريم خان الزند الحاكم الفعلي الوحيد في جنوب ايران، وعلى الرغم من انه لم يتخذ لنفسه لقب شاه ابداً وخلال السنوات التسع التالية 1750 – 1759 نجح كريم خان الزند في ان يصبح سيد معظم ايران تقريباً، فقد الحق هزيمه ساحقة بآزاد خان، وأجبر آغا محمد حسن قاجار علي التراجع الى مازندران حيث قتل سنة 1758 من قبل زعماء آخرين من القاجار الذي انضموا الى كريم خان الزند، اما خرسان فقد بقيت تحت حكم ورثة نادر شاه.

اتخذ كريم خان الزند من مدينة شيراز عاصمه له في سنة 1765، وقد اتخذ لنفسه لقب وكيل الدولة في البداية ثم وكيل الرعاية واحياناً وكيل الخلائق فيما بعد، ورفض ان يخاطبه احد بلقب شاه على اساس ان اسماعيل الثالث هو الشاه، وعندما توفي اسماعيل الثالث سنة 1773 رفض كريم خان اتخاذ لقب شاه لنفسه، وقد شهدت ايران شيء من الاستقرار والرخاء في عهد كريم خان الزند، وازدهرت شيراز في عهده وانتعشت الآداب والفنون في بلاطه، وقد ابدى اهتماماً بتحسين اوضاع شعبه ونجح في تنظيم الشؤون المالية، وشجع الحرف من خلال اقامة الورش لإنتاج الخزف والزجاج، وخفف عبء الضرائب على الفلاحين من خلال تحديده السلطات التعسفية التي كان يتمتع بها ملاك الاراضي، ونجح في احياء مشاريع الري وخاصة في مقاطعة فارس جنوب ايران، أما على الجانب العسكري فلم يشهد عهد كريم خان نشاطاً عسكرياً ملحوظاً مثل عهد سلفه نادر شاه، واذا ما استثنينا حملاته العسكرية ضد منافسيه ابان الصراع على السلطة 1750– 1759 وحملاته لإخضاع قبيلة كعب في منطقة الاحواز سنة 1757 و 1765، فان العمل العسكري المهم الوحيد تمثل في غزو البصرة سنة 1775.

كانت تجارة البصرة تشهد تطوراً مهماً في هذه الفترة اثر اغلاق شركة الهند الشرقية الانكليزية مقرها التجاري في ميناء بوشهر الايراني سنة 1769، بسبب خلافاتها مع كريم خان الزند، فأصبحت البصرة مركزاً رئيساً للتجارة الانكليزية في المنطقة، ومقابل ذلك قلت اهمية ميناء بوشهر من الناحية التجارية، فاراد كريم خان احتلال البصرة والقضاء على تجارتها ومنافستها للموانئ الايرانية، وكانت هناك دوافع اخرى وراء غزو البصرة، تمثلت في رفض العثمانيين والانكليز التعاون مع كريم خان الزند ضد امام عمان احمد بن سعيد، الذي رفض دفع الاتاوة السنوية التي كان يدفعها سابقاً الى نادر شاه، وكذلك محاولة كريم خان الزند اشغال قواته في عملية عسكرية خارجية بعد ان شعر بوجود تذمير بين صفوفهم، واستغلال فرصة خروج الدولة العثمانية منهوكة ومهزومة من حربها مع روسيا القيصرية بين عامي 1768– 1774، فضلاً عن اضطراب الاوضاع في العراق بسبب انتفاضات العشائر والدمار الذي خلف وباء الطاعون في بغداد، اما الذريعة التي اتخذها لغزو البصرة فهي: رفض الدولة العثمانية مطلبه بتسليمه رأس والي بغداد عمر باشا (1764 – 1775) الذي اتهمه كريم خان الزند بأساءه معاملة التجار الفرس وسلب امولهم وفرض ضرائب على زوار العتبات المقدسة من الايرانيين ومساعدة امام عمان.

ارسل كريم خان الزند حملة عسكرية كبيرة ضد البصرة قوامها 30000 رجل بقيادة شقيقه صادق خان، وارسل قوة عسكرية أصغر الى شمال العراق لمشاغلة العثمانيين في اكثر من جبهة، وقد حاصرت القوات الايرانية البصرة زهاء سنة كاملة أي من 7 نيسان 1775– 15 نيسان 1776، ورغم صمود اهل البصرة وشجاعة حكامها المملوكي سليمان

اغا فان القوات الايرانية تمكنت من احتلال المدينة واستمر الاحتلال الايراني لها حتى وفاة كريم خان الزند في آذار 1779، وانسحب صادق خان وقواته منها بعد نشوب الحرب الاهلية والصراع على السلطة في ايران، وكان من بين عوامل سقوط البصرة بيد الايرانيين عجز الدولة العثمانية عن ارسال تعزيزات عسكرية اليها، واجبار كريم خان قبيلة كعب العربية على تقديم مساعدات للإيرانيين، وخذلان موظفي شركة الهند الشرقية في البصرة لأهل المدينة وحاكمها، حيث انسحبوا مع سفنهم من البصرة في مرحلة حرجة من مراحل الحصار.

- **الصراع على السلطة وقيام الحكم القاجاري:**

بعد وفاة كريم خان الزند في 2 آذار 1779 عاشت ايران مرحله اخرى من الحرب الاهلية والصراع على السلطة بين افراد الاسرة الزندية وغيرهم من الطامعين في السلطة، وقد حسم هذا الصراع في نهاية المطاف لصالح قبيلة القاجار، ومعلوماتنا عن التاريخ المبكر للقاجار قليلة ومتضاربة، فمن المؤرخين من يرى انهم هاجروا الى ايران من اسيا الوسطى عشية الغزو المغولي في القرن الثالث عشر الميلادي فأسهموا في قيام الدولة الصفوية، وهناك من يرى بان القاجار كانوا يشكلون في القرن الخامس عشر الميلادي جزءاً من تركمان الاناضول ويقيمون تحت سيادة امراء ذو القدر، ومع سقوط دولة القرة قوينلو على يد الاق قوينلو تحركت بعض القبائل التركمانية من الاناضول الى ايران، ومنها قبيلة القاجار التي استقرت في منطقة قرة باغ شمال اذربيجان في نهاية القرن الخامس عشر، وهناك دخلت في خدمة اسماعيل الصفوي واسهمت في قيام الدولة الصفوية، وزاد ذلك من شأنهم في تلك الدولة.

صارت استراباد منطقة تمركز رئيس للقاجار في نهاية قرن السابع عشر، وبعد الغزو الافغاني سنة 1722 وسقوط الدولة الصفوية لعب القاجار دوراً بارزاً في الصراع على السلطة في شمال ايران، ولكن هيمنة نادر شاه وسطوته العسكرية منعت بروز القاجار ولكن مؤقتاً، ومما لهو دلالته ان بعض زعماء القاجار اسهموا في عملية اغتيال نادر شاه سنة 1747، وعاد القاجار مرة اخرى الى الصراع على السلطة تحت زعامة اغا محمد حسن خان في استراباد، لكن الصراع حسم مرة اخرى لصالح الزنديين وفقد اغا محمد حسن خان حياته في صراعه مع كريم خان الزند، واخذ ابنه ويدعا اغا محمد خان ايضاً رهينه في بلاط كريم خان الزند في شيراز، وبعد وفاة كريم خان الزند في اذار 1779 والفوضى التي اعقبت ذلك هرب اغا محمد خان من شيراز متوجهاً الى مازندران، وقد امضى بضع سنين في الصراع مع زعماء اخرين من القاجار، وبحلول سنة 1785 كان اغا محمد خان قد اصبح سيد كوركان ومازندران وكيلان، وفي السنه نفسها نجح في دحر قوة زنديه قرب مدينة قم،

واحتل بعدها مدينة اصفهان، وفي سنة 1786 اتخذ طهران عاصمة لهو وذلك لقربها من كوركان مركز قوة القاجار، فضلاً عن توسط طهران المقاطعات الشمالية الغنية.

واصل اغا محمد خان خلال السنوات اللاحقة صراعة مع الزنديين ونجح في النهاية من التخلص منهم بأنزال اكثر من هزيمة بقوات لطف علي خان الزند (1789 – 1794)، ثم قتله والاستيلاء على مدينة شيراز عاصمة الزنديين وعلى مدينة كرمان، وبذلك بسط اغا محمد خان القاجاري سيطرته على معظم ايران باستثناء خراسان التي كان يحكمها اسمياً الشاه رخ حفيد نادر شاه، واخذ اغا محمد خان يخطط بعد ذلك لاستعادة اقليم جورجيا الذي كان تحت الحماية الروسية، وبالفعل نجح اغا محمد خان في احتلال جورجيا ودخول عاصمتها تفليس في 12 ايلول 1795، وقد ارتكبت القوات الايرانية جرائم فظيعة في تفليس على مدا ثمانية ايام، وفي اليوم التاسع انسحب اغا محمد خان مع جيشة من المدينة عائداً الى بلادة مستصحباً معه 16000 شاب وشابة، فعاد الى طهران حيث توج شاهاً على ايران في ربيع 1796، ويبدأ من هذا التاريخ عهد الملكية القاجارية في ايران والذي استمره حتى سنة 1925.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة السابعة:

- **العهد القاجاري 1796 - 1925 :**

يشغل العهد القاجاري حيزاً مهماً في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، ليس لامتداده الزمني لأكثر من قرن وربع، بل للتحولات المهمة التي شهدتها ايران ابان ذلك العهد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولعل ابرزها تحول النظام السياسي من ملكية اسلامية ذات ادارة تقليدية، من النمط الذي كان سائد في المقاطعات الشرقية من دولة الخلافة العباسية، الى ملكية دستورية ذات مظاهر خارجية مقتبسة من الحكومات النيابية في اوربا الغربية، وكان هذا التحول نتيجة مباشرة من نتائج الاتصال المستمر بين ايران واوربا، وتسرب الافكار الحديثة الى ايران التي بدأت الاخذ في حذر بما لدى الغرب في القرن التاسع عشر، وانتهت بقيام الثورة الدستورية في مطلع القرن العشرين، وتمثل التحول المهم الاخر في التغيير الذي طرأ على علاقات ايران مع الدول الكبرى التي تنافست من اجل الهيمنة على ايران سياسياً واقتصادياً، مع ما ترتب على ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية مهمة في ايران.

- **الملوك القاجاريون :**

حكم القاجاريون ايران بوصفهم اسرة ملكية منذ سنة 1769 حتى سنة 1925، وقد تعاقب على العرش الايراني خلالها سبعة ملوك من تلك الاسرة، اتسم عهد كل واحد منهم بأحداث وتطورات معينة مهمة.

كان اغا محمد شاه اول ملوك الاسرة القاجارية وقد حكم ايران مدة خمسة عشر شهراً فقط بعد تتويجه، فقد اغتيل في 19 حزيران 1797 عنما كان يقود حمله عسكرية اخرى ضد جورجيا لينتقم من هيراقل الثاني لطلبه المساعدة من روسيا لحمايته ضد التهديد الايراني، وقد نفذ عملية الاغتيال اثنان من حراسه حيث قتلوه في خيمته بمعسكر في شوشة على ضفاف نهر اراس، لأنه كان قد حكم عليهما بالموت لسبب تافه، وكان في الثالثة والستين من العمر يومئذ، ولعل ابرز سمة ميزت عهد اغا محمد شاه هي قسوته الشديدة وتعطشه الدائم للقتل وسفك الدماء، فتولى العرش القاجاري بعد اغتيال اغا محمد شاه ابن اخية بابا خان باسم فتح علي شاه الذي كان حاكماً على مقاطعة فارس في جنوب ايران، ودام حكمه حتى سنة 1834، وقد عرف بالبخل والجشع مولعاً بزوجاته واولاده الذين عينهم حكاماً على الولايات وكانوا يسيرون على خطاه.

تميز عهد فتح على شاه بأمرين مهمين، اولهما الحروب الطويلة مع روسيا القيصرية والخسائر التي لحقت بإيران جراء ذلك، وثانيهما بدء تحول ايران الى ميدان من ميادين التنافس والصراع بين الدول الاوربية الكبرى، وفيما يخص الامر الاول فأن ايران دخلت حربين خاسرتين مع روسيا القيصرية، وقد نشبت الحرب الاولى في سنة 1804، ذلك ان روسيا القيصرية التي كانت تستحوذ على شرق جورجيا سعت الى السيطرة على الجزء الغربي من جورجيا الذي عدته مدخلاً استراتيجياً لجميع مقاطعات ايران الشمالية، في الوقت ذاته كانت ايران تريد استعادة جورجيا، وقد استمرت الحرب بين الدولتين حتى سنة 1813، وعانى الجيش الايراني الذي كان يقوده ولي العهد عباس ميرزا من هزائم متكررة على يد الجيش الروسي، اذ لم تكن ايران مهيأة لخوف غمار الحرب مع دولة اوربية كبرى مثل روسيا القيصرية، لأن جيشها كان يعاني من نقص خطير في التدريب والتجهيز، واضطرت ايران الى تقديم تنازلات عديدة لروسيا القيصرية بموجب معاهدة كلستان المعقودة بين الدولتين في 12 تشرين الاول 1813، وقد تألفت المعاهدة من 11 مادة وكان اهم ما فيها، اعتراف ايران بالسيادة الروسية على قره باغ وجورجيا وشاكي وشيروان ودربند وكوبه وداغستان وابتجار وجزء من طالش وجميع المناطق الواقعة بين القفقاس وبحر قزوين، كما نصت على حق روسيا المطلق في الاحتفاظ بقوة بحرية في بحر قزوين، وعلى حرية المواطنين الروس في التجارة والتجول في ايران، مع حق مماثل للإيرانيين في روسيا، وان لا تتجاوز الرسوم الكمركية المفروضة على بضائع البلدين الـ 5 % .

لم تكن معاهدة كلستان من وجهة النظر الايرانية سوي هدنه تفسح المجال أمام ايران للأعداد عسكرياً لحرب جديدة مع روسيا، وبدأت ايران بمحاولة التملص من تنفيذ بعض بنود معاهدة كلستان ومنها ما يخص اعادة الاسرى الروس، والسماح للأسر الحدودية الراغبة في الانتقال الى داخل الحدود الجديدة لروسيا القيصرية، ووضع القوائم الخاصة بالحدود بين الدولتين، اما الروس فقد حاولوا استغلال كل فرصة ملائمة لمد حدودهم مع ايران لتصل الى نهر آراس، فضلاً عن التغلغل سياسياً واقتصادياً في ايران، وعندما قامت الحرب بين ايران والدولة العثمانية سنة 1821 سارعت روسيا الى استغلال الفرصة واحتلت قواتها جزءاً من المنطقة الممتدة بين يريفان وبحيرة كوكجة التي كانت تعتبرها ضمن ما التزمت ايران بالتنازل عنها بموجب معاهدة كلستان، وقد ادى هذا التوسع الروسي الجديد الى ازمة في العلاقات الايرانية – الروسية لم توفق الى تسويتها الوفود والمحادثات المتبادلة بينهما.

ان هذه العوامل وغيرها ادت في نهاية المطاف الى نشوب حرب جديدة بين ايران وروسيا بين عامي 1826 – 1828، ولم يكن مصير هذه الحرب بأفضل من سابقتها بالنسبة لإيران، فقد ادى سوء تنظيم الجيش الايراني وعجز الشاه واخطاء القيادة العليا

الايرانية الى هزيمة جديدة، مما أجبر إيران على توقيع معاهدة مذلة جديدة هي معاهدة تركمانجاي في 22 شباط 1828، تنازلت ايران فيها عن يريفان ونخجوان لروسيا القيصرية ، ومنحت رعايا روسيا في ايران امتيازات قضائية مهمة، وفرضت على ايران دفع غرامة حربية لروسيا مقدارها 5 ملايين تومان، كما تخلت ايران في هذه المعاهدة نهائياً عن الملاحة في بحر قزوين، واقر ملحق تجاري للمعاهدة وقع في الوقت نفسه مع هذه المعاهدة الامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها روسيا بموجب معاهدة كلستان.

اما بالنسبة للأمر الثاني الذي ميز عهد فتح علي شاه اي تنافس القوى الاوربية في ايران فقد بدأ مع مطلع القرن التاسع عشر، وكان موقع ايران الاستراتيجي المتمثل في مجاورتها لروسيا وافغانستان والهند، حيث المستعمرات البريطانية المهمة، وسواحلها الطويلة على الخليج العربي، من بين الاسباب المهمة لهذا التنافس، وقد انحصر التنافس في مراحله الاولى بين بريطانيا وفرنسا، ثم بين بريطانيا وروسيا طيلة القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين.

عقدت ايران اول معاهدة تحالف مع قوة اوربية هي بريطانيا في سنة 1801، وكان ذلك بمبادرة من بريطانيا التي اعتقدت ان مصالحها في الهند مهددة وان تحالفها مع ايران يمنع هذا التهديد الذي يأتي من مصدرين، اولها فرنسا التي احتلت مصر سنة 1798 وما اعقب ذلك من حديث عن خطط فرنسية لغزو الهند بالاشتراك مع روسيا القيصرية، وكانت ايران احدى الطرق المحتملة لمرور القوات الفرنسية عبرها الى الهند، اما التهديد الثاني فكان مصدره افغانستان التي قام حاكمها زمان شاه (1793 – 1800) بغزو البنجاب سنة 1797، ووصل الى لاهور وتهيأ للسير ضد دلهي، وفي ضوء ذلك ارسلت السلطات البريطانية في الهند مبعوثاً الى ايران في اواخر سنة 1800 هو جون مالكولم، وقد لخص مالكولم دوافع بعثته بتخليص الهند من التهديد الافغاني ومواجهة التهديدات الفرنسية ومحاولة انعاش التجارة الانكليزية مع ايران التي اصابها الكثير من التدهور، وتحت اغراء وعود المساعدات البريطانية والهدايا الثمينة التي جلبها مالكولم والرشاوى التي دفعها في ايران وافق فتح علي شاه على العروض البريطانية، وتم توقيع اول معاهدة ايرانية – بريطانية سنة 1801، وقد نصت المعاهدة على ان تهاجم ايران افغانستان اذا ما هاجمت الاخيرة الهند، وان تحصل ايران في اية معاهدة سلام تعقدها مع افغانستان على وعد من الاخيرة بالتخلي عن خططها العدوانية ضد الهند، كما نصت على اتخاذ ايران وبريطانيا اجراءات مشتركة ضد اية محاولة فرنسية للحصول على موطئ قدم في ايران، وان تقدم بريطانيا مساعدات عسكرية لإيران في حالة تعرض الاخيرة لهجوم فرنسي او افغاني، كما نصت على ان تفتح ايران موانئها امام التجار الانكليز والهنود وتعفي البضائع الانكليزية من دفع الرسوم.

لم تلتزم بريطانيا بهذه المعاهدة فقد اهملتها بعد زوال مبررات عقدها، فقد خف التهديد الافغاني للهند بعد موت زمان شاه، كما زال الخطر الفرنسي مؤقتاً بعقد معاهدة صلح اميان سنة 1802 بين بريطانيا وفرنسا وانسحاب الفرنسيين من مصر، وقد تأكد الايرانيون من ذلك بعد نشوب الحرب مع روسيا سنة 1804، فقد ارسل فتح علي شاه سنة 1805 مبعوثاً عنه الى الهند لطلب المساعدة ضد روسيا من السلطات البريطانية، لكن مبعوث الشاه لم يلق اي تجارب وقد فسح هذا الامر المجال امام تقارب ايراني – فرنسي، فبعد تبادل الرسائل والمبعوثين من الجانبيين تم عقد معاهدة فنكنشتاين بين ايران وفرنسا في 4 آيار 1807، وقد نصت على حماية استقلال ايران وان تبذل فرنسا كل ما في وسعها لدفع روسيا الى عقد معاهدة مع ايران تتخلى بموجبها عن المناطق التي كانت تتبع ايران سابقا ومنها جورجيا، كما نصت على ان تقطع ايران علاقاتها السياسية والتجارية مع الانكليز، وان تتحالف فرنسا وايران ضد اي تحالف قد يعقد بين الانكليز والروس، ونصت ايضاً على قيام فرنسا بتزويد الجيش الايراني بالأسلحة وارسال بعثة عسكرية فرنسية لتدريب افراده، وطبقاً لهذا البند وصل ايران في السنة ذاتها الجنرال الفرنسي كلود كاردان على رأس بعثة عسكرية من 70 ضابطاً فرنسي لتدريب الجيش الايراني.

وعلى اية حال فان معاهدة فنكنشتاين ولدت ميتة، فبعد أشهر قليلة من عقدها توصلت فرنسا وروسيا القيصرية الى عقد معاهدة تلست في 8 تموز 1807، وكان من الطبيعي ان تثير هذه المعاهدة شكوك ايران في جدية الدعم الفرنسي لها، لان المعاهدة حولت العداء الروسي – الفرنسي الذي استندت اليه فرنسا في جذب ايران الى جانبها الى تحالف سيؤدي عملياً الى انصراف فرنسا عن تقديم الدعم المؤمل لها، وفضلاً عن ذلك فان معاهدة فنكنشتاين ووصول بعثة كاردان الى ايران دفع بريطانيا الى السعي مجدداً لدفع ايران بعيداً عن فرنسا، ولذا ارسلت السلطات البريطانية في الهند مالكولم الى ايران مجدداً، وفي والوقت نفسه ارسلت الحكومة البريطانية مبعوثاً عنها الى ايران هو السر هارفورد جونز لهذا الغرض، وكانت نتيجة مساعيها في ايران عقد معاهدة ايرانية – بريطانية جديدة سنة 1809، وفي السنة التالية وصلت بعثة عسكريه بريطانية حلت محل بعثة الجنرال كاردان، وفي 25 تشرين الثاني 1814 وقعت معاهدة ايرانية بريطانية، وكان اهم بنودها: تعاون الطرفين في صد اي عدوان خارجي على اي منها، وتقرير حدود ايران مع روسيا من خلال مفاوضات بين ايران وروسيا وبريطانيا، وتقديم معونة مالية سنوية لإيران قيمتها 150000 جنيه انكليزي يتوقف دفعها اذا دخلت ايران حرباً كانت هي الطرف المسبب لاشتعالها، وقد أثارت النقطة الاخيرة خلافاً بين الدولتين عندما نشبت الحرب الروسية – الايرانية سنة 1826، اذ عد الانكليز الايرانيين الطرف المسبب للحرب، وفي النهاية قدمت بريطانيا لإيران مساعدة مالية بقيمة 200000 تومان ايراني، لمساعدتها على دفع

التعويضات التي فرضت عليها في معاهدة تركمانجاي سنة 1828، وكان على فتح علي شاه الموافقة على الغاء شرط المعونة المالية السنوية الوارد في معاهدة 1814 مقابل استلامة المبلغ الاخير.

ولا بد من الاشارة اخيراً الى ان عهد فتح علي شاه شهد تجديد الحرب مع العمانيين ايضاً سنة 1821، وكان مبعثها تدخل الايرانيين في شؤون كردستان والخلاف حول تبعية بعض العشائر الرعوية التي كانت تنتقل على جانبي الحدود الايرانية – العثمانية، وانتهى الامر بعقد معاهدة ارضروم الاولى في آب 1823، وقد اعادت تأكيد ما ورد في معاهدة زهاب لسنة 1639 بخصوص الحدود، ونصت على عدم تدخل احدى الدولتين في شؤون الاخرى، وان تضع الدولتان حداً لتذبذب العشائر بين ايران والدولة العثمانية، وعدم قبول اي دولة منها للأشخاص الفارين من الدولة الاخرى، كما تضمنت المعاهدة بنوداً عديدة اخرى.

توفي فتح على شاه في 23 تشرين الاول 1834، وتولى العرش من بعده حفيده محمد شاه ابن عباس ميرزا الذي توج في كانون الثاني 1835، وقد واجه مدعيين بالعرش هما عماه فرمان فرما حاكم مقاطعة فارس، وظل السلطان حاكم طهران، لكنه تغلب عليهما بسهوله بدعم من الانكليز والروس اللذين تدخلا في امر تنصيب محمد شاه على العرش، مما شكل سابقة خطيرة في تاريخ ايران، وقد استمر حكمه لحين وفاته في 5 ايلول 1848، وشهد عهده ثلاثة احداث مهمة هي: محاولة التوسع في افغانستان، وتوقيع معاهدة جديدة مهمة مع الدولة العثمانية، وظهور الحركة البابية.

ان الهزائم المتكررة امام روسيا القصرية وما تبعها من خسائر اقليمية وبشرية ومادية دفع ملوك الاسرة القاجارية الى محاولة تعويضها بالتوسع في افغانستان، وكان الهدف المباشر للحملات الايرانية مدينة هراة الاستراتيجية، وشجعت روسيا القيصرية هذا التوجه، لأنه يحول انتباه ايران عن الحدود مع روسيا، ويهدد مركز البريطانيين في الهند تهديداً غير مباشر في الوقت نفسه، ولما كانت بريطانيا تعد افغانستان خطاً من خطوط الدفاع عن الهند، فأنها قاومت محاولات التوسع الايراني في افغانستان بالرغم من انها تعهدت في معاهدة سنة 1814 بعدم التدخل في اي حرب بين ايران وافغانستان .

بدأت محاولات التوسع الايراني في افغانستان منذ مطلع ثلاثينات القرن التاسع عشر، اي منذ اواخر عهد فتح علي شاه دون ان تحقق نتيجة، فقد ارسل فتح علي شاه حملة عسكرية حاصرت مدينة هراة ، ثم انسحبت الحملة الى بلادها بعد موت فتح علي شاه، وفي عهد خلفه محمد شاه جددت ايران محاولتها احتلال هراة سنتي 1837 – 1838، ولكن

الانكليز وقفوا ضد تلك المحاولة، حيث شرعوا في تنظم الدفاع عن هراة، واحتلوا جزيرة خرج في الخليج العربي في تموز 1838، وخلقوا اضطرابات وحركات عصيان داخل ايران من خلال اعوانهم من زعماء الطائفة الاسماعيلية، حيث تمرد اغا خان محلاتي ومن بعدة اخوه ابو القاسم وهددوا اقاليم يزد وكارمان وبالو وبلوشستان، فاضطر محمد شاه الى سحب جيشه من هراة في ايلول 1838، وتفرغ لضرب الاسماعيلية التي هرب زعمائها الى الهند، وبدأت العلاقات الايرانية – البريطانية بالانفراج بعقد معاهدة تجارية بين الدولتين في 28 تشرين الاول 1841، وانسحاب القوات البريطانية من جزيرة خرج بين كانون الثاني وشباط سنة 1842 .

في الوقت الذي جرت فيه الاحداث السابقة تجددت المشاكل على حدود ايران الغربية مع الدولة العثمانية، وكان موضوع السيادة على قبيلة كعب في منطقة الأحواز (عربستان) سبباً للنزاع العثماني – الايراني هذه المرة، ففي سنة 1837 قاد والي بغداد علي رضا باشا اللاز (1831 – 1841) حملة نحو مدينة المحمرة واحتلها، كما تعرض لمدينة الفلاحين حاضرة بني كعب، وانتهى الامر بتفاهم علي رضا باشا مع الحاج جابر بن مرداو شيخ المحمرة على ان يتولى الاخير شؤون المحمرة ويعترف بولائه للدولة العثمانية، وردت ايران على ذلك بالاعتداء على السليمانية في الشمال سنة 1840 واحتلال المحمرة سنة 1841، وازداد توتر العلاقات بإقدام والي بغداد الجديد نجيب باشا (1842 – 1847) على اقتحام كربلاء سنة 1843 وتأكيد سلطة حكومته عليها بعد ان عاث فيها الاشقياء وقطاع الطرق، واثر تدخل بريطانيا وروسيا القيصرية في النزع بدأت مفاوضات ايرانية– عثمانية طويلة انتهت بعقد معاهدة ارضروم الثانية في 31 أيار 1847، وتعد هذه اهم معاهدات الحدود المعقودة بين ايران والدولة العثمانية، وقد استندت اليها المعاهدات اللاحقة بخصوص مشكلة الحدود بين العراق وايران، وكان من أهم بنودها اعتراف الدولة العثمانية بصورة رسمية بسيادة ايران على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة خضر (عبادان) والمرسي والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية (اليسرى) من شط العرب، وتبعية عشائر تلك المناطق لإيران، وان تتنازل ايران عن كل مالها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها (شهرزور) وتتعهد رسمياً بأن لا تتدخل بالسيادة العثمانية على تلك المناطق او تتجاوز عليها، كما نصت على حرية الملاحة للسفن الايرانية في شط العرب من مصبه في الخليج العربي الى نقطة اتصال حدود الدولتين، وتشكيل لجنة لتقرير الحدود بين الدولتين طبقاً لنصوص المعاهدة.

وفي السنوات الاخيرة من حكم محمد شاه ظهرت في ايران حركة ذات افكار هدامة وهي **الحركة البابية** التي عدت امتداداً وتعبيراً حياً لأفكار أخرى سبقتها مثل (**الشيخية**) التي نادى بها الشيخ احمد بن زين الدين الاحسائي المتوفي سنة 1830 أو 1831 و (**الكشفية**)

التي نادى بها السيد كاظم الرشتي (1790 – 1843)، ومؤسس الحركة البابية هو **علي محمد رضا الشيرازي** (1819– 1850)، وقد بدأ هذا حركته سنة 1844 حيث ادعى اولاً انه الباب الى الامام المنتظر، اي ان بإمكان الناس ان يتصلوا بالأخير عن طريقه ويأتمروا بأوامره، وكانت دعوته سرية في البداية حيث كسب عدداً كبيراً من اتباع الاحسائي ومن تلامذة الرشتي فضلاً عن عدد كبير من السذج والبسطاء، ومن ثم اخذ الشيرازي يدعي انه المهدي المنتظر، ولم يقف عند هذا الحد بل ادعى انه نبي يوحى اليه ووضع كتاباً سماه **(البيان)**، ودعا الناس الى اتباع ما فيه دون القران الكريم، وأكد انه افضل من الرسول الكريم محمد (ﷺ) وان كتابة البيان أفضل من القران الكريم، ولم تلبث الحركة البابية ان جددت موقفها من الاسلام بإلغائه في المؤتمر الذي عقدته في مدينة بدشت في حزيران 1848، ومما لاشك فيه ان تردي اوضاع المجتمع الايراني ومساوئ سياسة القاجاريين كانت من العوامل التي يسرت انتشار الحركة البابية التي انضم اليها الكثيرون تحت تأثير فكرة المهدي المنتظر ، لأنه حسب تصورهم سينقذهم مما يعانون، فضلاً عن ان الحركة لم تجابه خلال الفترة 1845 – 1848 مجابهة حقيقة من الدولة، وانما اقتصرت على دحض اراء الشيرازي من خلال المناظرات التي اجراها علماء الدين وغيرهم ومعاقبة بعض اتباعه معاقبة بسيطة ونفيهم من شيراز، كما ان الشيرازي نفسه ضرب ضرباً مبرحاً وعلن توبته بعد اخفاقه في مناظرة مع رجال الدين، لكنه عاد الى دعوته من جديد فاصدر رجال الدين فتوى بإعدامه، فم اعتقاله سنة 1847 واودع السجن في احدى قلاع اذربيجان بالقرب من الحدود العثمانية، وازاء ذلك قرر اقطاب الحركة البابية في مؤتمر بدشت مواجهة الدولة بأسلوب التدبير والقوة لإنقاذ حياة الشيرازي ومواجهة الشعوب الايرانية بالاعلان صراحة عن الغاء الدين الاسلامي، مما يعكس تحول البابية الى حركة دينية وسياسية وعسكرية خطيرة، الامر الذي استلزم مواجهتها بحزم من قبل الدولة ومن رجال الدين، فتحقق بذلك نوع من التعاون بين الطرفين لدرء خطر الحركة البابية.

توفي محمد شاه في 5 أيلول 1848، وكان ولي عهده وابنه الاكبر ناصر الدين في تبريز، وقد تولت والدته مهدي عليا زمام الامور لحين وصولة الى طهران في 20 تشرين الاول 1848، حيث توج في اليوم نفسة وله من العمر 17 سنة، وكانت الحكومتان الروسية والبريطانية قد اعترفتا به وريثاً للعرش قبل موت والده، ولذا فان كلاً من القائم بالأعمال البريطانية والوزير المفوض الروسي في طهران عملا سوية من اجل ضمان توليه العرش الايراني، واستمر عهد ناصر الدين شاه لحين اغتياله سنة 1896، ومن اهم سمات عهده لتنافس البريطاني – الروسي في ايران، وظهور بعض المحاولات الاصلاحية في الداخل.

واجه ناصر الدين شاه في مطلع عهدة تمردات خطيرة قام بها اتباع الحركة البابية بين سنتي 1849 – 1850 في بعض انحاء مازندران وزنجان ويزد وتبريز وغيرها، وقد

واجهها الشاه بالقوة واخمدها، كما اعدم زعيم الحركة علي محمد رضا الشيرازي في 9 تموز 1850، وقتل عشرات الالاف من البابيين خلال السنتين التاليتين من اعدام زعيمهم، وقد ادى ذلك الى زيادة نقمة البابيين على ناصر الدين شاه، فحاولوا اغتياله في 15 آب 1852، وكانت هذه المحاولة الفاشلة سبباً لإعدام 28 شخصاً من الاعضاء البارزين في الحركة البابية، وهرب من تبقى منهم الى بغداد، ومع ان نفوذهم عاد تدريجياً في ايران بعد ذلك الا ان مركز فعاليتهم صار خارج حدود ايران، في بغداد وادرنه وقبرص وعكا.

ومع القضاء على تمردات البابيين والتخلص من زعمائهم وجه ناصر الدين اهتمامه صوب الشرق نحو هراة ثانية، وكانت الاوضاع الداخلية في افغانستان من العوامل التي شجعت الشاه على ذلك فقد كانت مقسمه الى ثلاثة مراكز متنافسه في قندهار وكابل وهراة، وقد اظهر حاكم هراة وسيستان صيد محمد خان الذي تولى الحكم اثر وفاة والدة يار محمد خان سنة 1851 ميلاً نحو ايران، ومنحه الشاه ناصر الدين لقب (**ظهير الدولة**)، كما ارسل قوة عسكرية الى هراة وأصدر في تشرين الاول 1852 مرسوماً بالحاق هراة بإيران على ان يكون صيد محمد خان حاكماً عليها باسم الحكومة الايرانية، لكن الحكومة البريطانية رفضت هذا الامر لأنه يتعارض مع سياستها ويهدد مصالحها في الهند، ولذا فأنها اجبرت ناصر الدين شاه على سحب قواته من هراة وتوقيع معاهدة مع البريطانيين في كانون الثاني 1853، تعهد فيها الشاه بعدم ارسال قوات عسكرية الى هراة مستقبلاً الا اذا كان ذلك لصد هجوم اجنبي وحتي في مثل هذه الحالة فان القوات الايرانية يجب الا تدخل هراة بل تعود الى ايران بمجرد زوال الخطر، وان لا تحاول الحكومة الايرانية اقامة حكم مباشر في هراة او التدخل في شؤنها الداخلية، وعدم ارسال ممثل ايراني دائم الى هراة او اي ممثل دائم من هراة الى طهران.

وبعد وقت قصير من عقد المعاهدة نشبت حرب القرم (1853 – 1856) بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية، ثم اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا الى جانب الدولة العثمانية منذ سنة 1854، وقد شجع ذلك ناصر الدين شاه على استئناف خططه في افغانستان فارسل حملة عسكرية حاصرت هراة ثم احتلتها في تشرين الاول سنة 1856، وردت بريطانيا بإعلان الحرب على ايران في تشرين الثاني 1856، وارسلت اسطولها الى السواحل الايرانية واحتلت جزيرة خرج في كانون الاول 1856، وميناء بوشهر في شباط 1857، ثم ميناء المحمرة في 26 اذار 1857، وفي الوقت الذي جرت فيه العمليات العسكرية كانت هناك مفاوضات تجري بين الطرفين في باريس تم التوصل فيها الى معاهدة في اذار 1857، وتمت المصادقة عليها في مايس من تلك السنة، ومما سهل عقد المعاهدة ادراك ايران انها غير قادرة على كسب الحرب، ورغبة بريطانيا في انهاء حربها مع ايران لكي تتفرغ لقمع الثورة التي قامت ضدها في الهند سنة 1857، وقد نصت معاهدة باريس على

اقامة سلام دائم وصداقة بين بريطانيا وايران، وانسحاب القوات الايرانية من هراة وسائر افغانستان وتخلي ايران عن اية مطالب لها في السيادة الى افغانستان والاعتراف باستقلالها وعدم التدخل في شؤونها، وانسحاب القوات البريطانية من الاراضي الايرانية واعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي كانت قد قطعت قبيل الحملة الايرانية ضد هراة ،كما منحت المعاهدة بريطانيا حقوق الامتيازات الاجنبية والتجارية شأنها شأن الدول الاخرى التي سبقتها في ذلك .

بعد عقد معاهدة باريس بقية مسألة غير محسومة في العلاقات الايرانية – الافغانية وهي مسألة السيادة على سيستان، وقد اهملت بريطانيا عدة طلبات تقدم بها ناصر الدين شاه ابان السنوات 1861 – 1863 لحل هذه المسألة، ولكنها عادت ووافقت على ان تلعب دور الوسيط في 1872 عندما ازدادت اهمية سيستان الاستراتيجية بالنسبة اليها نتيجة التقدم الروسي في اسيا الوسطى، وشكلت اكثر من لجنه لتخطيط الحدود استمرت اعمالها حتى مطلع القرن العشرين.

وما دمنا بصدد الحديث عن مشكلات الحدود لابد لنا من الاشارة الى نشاط روسيا القيصرية في هذا الوقت في الاستيلاء على أقاليم تركستان الواحدة تلو الاخرى، وكانت من قبل جزءاً من الاراضي الايرانية، فقد استولت جيوشها سنة 1865 على طشقد وسمرقند وبخاري وخيوه، وابرمت ايران اتفاقية في سنة 1882 اعترفت فيها بحق روسيا القيصرية في الاستيلاء على مدينة مرو المهمة، وفرض الروس اثر ذلك في شرق بحر قزوين خط الحدود الحالي الذي يفصلها عما سمي فيما بعد بالتركستان الروسي، وفي الخليج العربي حاول ناصر الدين شاه وضع نواة قوة بحرية ايرانية هناك، فقد ناقشه في حدود سنة 1865 فكرة انشاء اسطول ايراني صغير في الخليج العربي يتألف من سفينتين او ثلاث سفن بخارية ببحارة هنود او عرب تحت قيادة ضابط بحري انكليزي، لكن الحكومة البريطانية لم تشجع هذه الفكرة لا دراكها بان الشاه يخفي وراءها خططاً عدائية ضد البحرين، ثم اعاد الشاه طرح الفكرة بصيغة اقل عدائية سنة 1883، وتم وضع الاساس للقوة البحرية الايرانية في الخليج العربي بشراء سفينة كبيرة وأخرى صغيرة من المانيا.

أعقب ناصر الدين شاه على العرش ابنه مظفر الدين شاه (1896 – 1907)، وكان هذا قد امضى شبابة في الكسل والبحث عن الملذات عندما كان في تبريز، فلما تولى العرش لم يظهر اي مجهود او اهتمام صادق بمهام الدولة، وقد كلفت رحلاته الى اوربا بحجة العلاج مبالغ طائلة تركت خزينة الدولة خاوية على الدوام، ولذا لجأ الى الاقتراض من روسيا القيصرية وبريطانيا، وترتب على ذلك تعزيز نفوذهما في ايران، وقد شهد عهده احد ابرز الاحداث في تاريخ ايران ونعني بذلك الثورة الدستورية التي اجبرته على الموافقة

على اقامة حكم دستوري في ايران واصدار اول دستور ايراني في 31 كانون الاول 1906، وبعد عشرة أيام توفى مظفر الدين شاه فأعقبه ابنه محمد علي شاه (1907- 1909).

كان محمد علي شاه مكروها من معظم الايرانيين منذ ان كان ولياً للعهد، وبعد توليه الحكم أصبح خاضعاً للنفوذ الروسي وحاول الغاء الدستور وتعطيل البرلمان مسببا بذلك حربا اهلية في البلاد، وانتهى الامر بعزلة في 16 تموز 1909 وتنصيب ابنه سلطان احمد شاه بدلاً عنه، وكان الاخير صبياً في الثالثة عشر من العمر. ولذا تأخر تتويجه ملكاً على ايران حتي تموز 1914، وكان اخر ملوك الاسرة القاجارية واستمر حكمه لغاية سنة 1925، وقد شهدة عهدة احداثاً خطيره، منها نشوب الحرب العالمية الاولى 1914 – 1918، وقد أصبح في السنوات الاخيرة من حكمه إلى أداة بيد البريطانيين، وقد امضى شطراً من عهدة في رحلات طويلة الى اوربا، وفي 31 تشرين الاول 1925 انتهى حكمه وحكم اسرته رسمياً في ايران بقرار صدر عن المجلس (البرلمان) بخلعه، وبدأ بعد ذلك عهد الاسرة البهلوية في ايران.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الثامنة:

- **التنافس البريطاني – الروسي ومعاهدة 1907 :**

يعد التنافس البريطاني – الروسي إحدى السمات البارزة لتاريخ ايران في العهد القاجاري، واذا كان هذا التنافس قد اتخذ طابعاً سياسياً واستراتيجياً في النصف الاول من القرن التاسع عشر، فانه اتخذ طابعاً اقتصادياً أيضاً في النصف الثاني من ذلك القرن، فقد سعى الروس والبريطانيون الى الحصول على امتيازات اقتصادية في ايران، وكان هذا الأمر نتيجة مباشرة من نتائج النشاط الصناعي في الغرب، وما ترتب عليه من زيادة في الانتاج السلعي وتراكم في رئس المال، وقد تطلب هذا الامر البحث عن اسواق جديدة لتصريف هذا الانتاج الفائض والحصول على المواد الاولية وايجاد فرص جديدة لاستثمار رؤوس الاموال، وعلى اية حال فان الطابع الاقتصادي للتنافس لا يمكن فصله عن الطابع السياسي، فالامتيازات توفر فرصاً افضل لتغلغل النفوذ السياسي.

بدأ فصل الامتيازات الاقتصادية في ايران سنة 1863، عندما حصل البريطانيون على امتياز من ناصر الدين شاه لأنشاء خط اتصالات برقية (تلغراف) عبر ايران الى الهند، ومع نهاية سنة 1864 تم انجاز هذا الخط من مدينة خانقين العراق عبر كرمنشاه وهمدان الى طهران، ومن هناك عبر اصفهان وشيراز الى ميناء بوشهر على الخليج العربي، حيث ربط بخطوط الاتصالات البرقية التي تنتهي في كراتشي، وقد تكفلت ايران بنفقات انشاء هذا الخط على ان تدفع لها بريطانيا مبلغاً لا يزيد على (30,000) تومان سنوياً لقاء الرسائل التي تبعثها عبر هذا الخط .

وفي سنة 1872 حصل المواطن البريطاني البارون دي رويتر على امتياز شامل من الحكومة الايرانية مقابل 40,000 جنيه استرليني، بعد شراء حاشية الشاه بالمال، وكان امد الامتياز المذكور 70 سنة ويتضمن مد خطوط سكك حديدية بين بحر قزوين والخليج العربي، وانشاء خطوط اتصالات برقية وتنظيم اللاحة في الانهار، واستغلال جميع المناجم عدا مناجم الذهب والفضة الاحجار الكريمة، وتأسيس مصرف في ايران، ولكن هذا الامتياز الغي سنة 1873 بسبب المعارضة الروسية له، ولان تنفيذ بنوده كان يحتاج اموالاً طائلة فشل صاحب الامتياز في توفيرها، وقد عدت بريطانيا موقف ايران تجاه البارون دي رويتر غير عادل وطالبتها بتعويضه عن النفقات التي انفقها، واستمرت بريطانيا في الضغط على ايران بطريقة غير مباشرة مثل توضيح اهمية السكك الحديدية من الناحية

العسكرية والاقتصادية لإيران، وكان السياسيون البريطانيون في كل مناسبة يفاتحون المسؤولين سواء في طهران او لندن بمشاريع السكك الحديدية واهميتها، حتى رضخت ايران واعطت من جديد امتياز الخط الحديدي الى البارون دي رويتر سنة 1884، وقد اثار هذا الامر الحكومة الروسية التي وجدت في المشروع تهديداً لنفوذها في ايران، فضلاً عن انه يتيح للتجارة البريطانية منافسة التجارة الروسية في اسواق المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من ايران، وان ايران بقبولها هذا المشروع خالفت التفاهم الذي كان قائماً بينها وبين روسيا في ان تكون جميع المشروعات في الاجزاء الشمالية من ايران على اساس موافقة الحكومة الروسية وطبقا لاختيارها، ولم يتردد بعض المسؤولين الروس في اعلان صراحة عن ضرورة وضع ايران تحت الوصاية أو الحماية الروسية حتي تغلق جميع المنافذ امام التغلغل البريطاني في المنطقة.

وفي سنة 1888 حصل البريطانيون على امتياز اخر بخصوص الملاحة التجارية في نهر الكارون، وعندما حاول البريطانيون الحصول على امتياز لمد سكة حديدية من اعالي الكارون الى طهران تجددت مخاوف الروس الذين صمموا على منع انشاء هذا الخط او اي خط حديدي اخر في ايران، واقتنع الروس اخيراً بالتعهد الذي حصلوا علية من ناصر الدين شاه سنة 1889 بعدم منح اي امتياز لا نشاء خطوط سكك حديدية في ايران لأية دولة باستثناء روسيا، وعلى اية حالة فقد حصل البريطانيون على امتيازات اخرى اكثر اهمية، اذ حصل البارون رويتر على امتيازات سنة 1889 بخصوص انشاء البنك الشاهنشاهي الفارسي مع منحه حق احتكار اصدار العملة، وقد افتتح هذا البنك فروعاً متعددة له في مدن ايرانية عدة، وقد خضعت مالية ايران في الواقع الى البنك المذكور في بدء اعماله، وحصل مواطن بريطاني اخر هو الميجر تالبوت على امتياز في اذار 1890 يمنحه حق استغلال انتاج التبغ في ايران بيعاً وشراءً وتصنيعاً لمدة 50 سنة، وكان نصيب ناصر الدين شاه من وراء هذا المشروع 15,000 جنيه استرليني سنوياً، وقد أسس ميجر لهذا الغرض شركة التبغ الشاهنشاهية الفارسية برأسمال قدره 650,0000 جنيه، وكان من بين المساهمين فيها بعض رجال الحكم في ايران، وأصدر الشاه مرسوماً (فرمان) في شباط 1891 الى جميع حكام المقاطعات الايرانية لمساعدة الشركة المذكورة، وقد اثار هذا الامتياز الحكومة الروسية التي عملت على تحريك رجال الدين والتجار في ايران، الذين لم يعرفوا بخبر الامتياز الا بعد حوالي سنة من منحه، ومما ساعد الروس على ذلك تردي الاوضاع في ايران وازدياد النقمة الشعبية ضد الاسرة القاجارية، وتطور الامر الى اضطرابات ضد الامتياز في عدد من المدن الايرانية، واصدار رجال الدين فتوى الى الايرانيين بتحريم بيع وتداول التبغ لحين صدور فتوى اخرى تجيز لهم ذلك، كما اصدر المجتهد ميرزا حسين الشيرازي المقيم في سامراء فتوى في اواخر سنة 1891 بتحريم استعمال التبغ، ولم يعد

امام ناصر الدين شاه سوى الغاء الامتياز في كانون الثاني 1892، وتعويض الشركة بمبلغ قدرة 500,000 جنيه استرليني، على ان تترك الاخيرة ممتلكاتها للحكومة الايرانية، وقد وفرت الحكومة الايرانية المبلغ المذكور عن طريق الاقتراض من البنك الشاهنشاهي بقائدة 6 %.

وفي مطلع القرن العشرين حصل البريطانيون على ما يمكن عده اهم واخطر امتياز في ايران، ففي 28 ايار 1901 حصل احد الرعايا البريطانية وهو وليم نوكس دارسي على امتياز نفطي في ايران، وغطى هذا الامتياز مساحة 500,000 مربع وكان امده 60 سنة 1902 . وقد بدأت عمليات التنقيب عن النفط في ايران بموجب الامتياز المذكور في سنة، وقد بدأت عمليات التنقيب عن النفط في أيران بموجب الامتياز المذكور سنة 1902، وتم اكتشاف النفط بكميات تجاريه سنة 1908، وتأسست بعد ذلك شركة النفط الانكليزية الفارسية في سنة 1909 برأسمال قدرة 2 مليون جنيه اسرليني، وفي سنة 1914 حصلت الحكومة البريطانية على نصيب مهم من أسهم تلك الشركة مع حقق لها السيطرة عليها، اما بالنسبة للروس فقد حصلوا على بعض الامتيازات ايضاً في ثمانينات القرن التاسع عشر، ولكنها لم ترق الى اهمية الامتيازات التي منحت للبريطانيين، ومنها امتيازات مد خطوط حديدية لربط تبريز بشبكة شرق القفقاس، وانشاء طريق في اذربيجان سنة 1881 وامتياز شامل لصيد الاسماك على الشاطئ الجنوبي من بحر قزوين وفي سنة 1890 حصل الروس ايضا على ما يمكن عده أهم امتيازاتهم في ايران، وهو امتياز انشاء بنك الخصم والقرض الروسي والذي افتتح في طهران سنة 1891، ومنشأ هذه الاهمية ان هذا البنك كان حكومياً وليس مؤسسة خاصة مثل البنك الشاهنشاهي الذي اسسه البريطانيون، فقد كان البنك الروسي المذكور فرعاً من وزارة المالية الروسية وجزء من البنك المركزي الروسي، وقد اصبح اداة مهمة للسياسة الروسية في ايران، وخلال السنوات التالية من انشائه بدأ البنك يمارس سيطرة متزايدة على عدد من الامراء وبعض رجال الدين المتنفذين وبعض التجار من خلال اقراضهم المال بشروط ميسرة، ومن خلال هذه الاساليب كان الروس قد اشتروا معظم النخبة الحاكمة في ايران بحلول سنة 1900، وقد مارس البريطانيون دوراً مماثلاً ايضاً، فقد تسابق الطرفان من اجل النفوذ في ايران ليس من خلال الامتيازات فحسب وانما كسب الوزراء الايرانيين والحاشية المحيطة بالشاه.

وفضلاً عن دور بنك الخصم والقرض الروسي تهيأت للروس وسيلتان لزيادة نفوذهم في ايران ابان النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وهما لواء القوزاق والقروض المالية، فبالنسبة للوسيلة الاولى كان ناصر الدين شاه قد زار روسيا في 1879 وأعجب بألوية القوزاق الروسية من حيث الكفاءة والتنظيم، وطلب من الحكومة الروسية انشاء لواء عسكري مماثل في ايران وان يدربه ويقوده ضباط روس، وقد

استجابت الحكومة الروسية لهذا الطلب واعدت هذه القوة بسرعه في طهران وبعض المدن الشمالية، وقد سخرت هذه القوة العسكرية لخدمة المصالح السياسة والاقتصادية الروسية في ايران، اما الوسيلة الثانية فقد تهيأت للروس منذ سنة 1900 عندما حصل مظفر الدين شاه على قرض روسي بقيمة 22,5 مليون روبل بفائدة قدرها 5%، كما حصل على قرض اخر سنة 1902 بقيمة 10 ملايين روبل، وكانت ضمانة هذه القروض ايرادات الكمارك الايرانية، عدا تلك التي تستحصل في الموانئ الايرانية على الخليج العربي، وقد فرض الروس شروطاً عديدة على ايران لقاء القروض، ومنها عدم الحصول على اي قرض من دولة اخرى دون موافقة روسيا، وعدم منح اي امتياز للأجانب لإنشاء خطوط سكك حديدية في ايران، كما ضمن الروس لا نفسهم رسوماً كمركية منخفضة على السلع التي يصدرونها الى ايران، لاسيما السكر والبترول، وذلك بموجب اتفاقية كمركية عقدت بين الدولتين في سنة 1901، وقد حصلت ايران فيما بعد بموافقة الحكومة الروسية على قرضين من بريطانيا في سنة 1904 و 1905 قدرهما 190,000 جنيه استرليني و 100,000 جنيه استرليني على التوالي، وكانت العلاقات الروسية – البريطانية في ايران في طريقها نحو الانفراج نسبياً آنذاك .

لعبت عوامل عديدة دورها في دفع الحكومتين البريطانية والروسية الى محاولة تسوية خلافاتها في ايران والمناطق المجاورة مثل افغانستان والتبت، وفي مقدمة هذه العوامل بروز المانيا بعد توحيدها في 1870 – 1871، كقوة اقتصادية وعسكرية مهمة في اوربا وسعيها منذ سنة 1898 الى بناء اسطول بحري قوي ينافس الاسطول البريطاني الذي كان سيد البحار آنذاك، واقترن بروز المانيا بهذه الصورة بسعيها من اجل الحصول على المستعمرات ومناطق نفوذ في انحاء مختلفة من العالم، لاسيما الدولة العثمانية وايران، فقد حصل الالمان على امتيازات انشاء خطوط سكك حديدية في الاناضول، والاهم من ذلك حصولهم سنة 1902 على امتياز سكة حديد بغداد – برلين، وكان ذلك يعني تقريب المانيا من منطقة نفوذ بريطانيا في الخليج العربي، كما سعى الالمان منذ سنة 1898 للحصول على موطئ قدم في ايران التي كانت تعد منطقة مغلقة للنفوذ البريطاني والروسي، ونجحت الشركات التجارية الالمانية في الحصول على موافقة ايران لفتح فروع لها في الموانئ الايرانية على الخليج العربي، وحاولت جهات المانية اخرى تأسيس شركة لإنتاج وتسويق السجاد الايراني، كما حصل الالمان على امتياز مماثل لمد سكة حديد توازي الطرق المذكورة، وذلك نتيجة لمعارضة السفارة البريطانية في طهران.

اما العامل الاخر فيتمثل في هزيمة روسيا في حربها مع اليابان حول منشوريا 1904– 1905، فقد ترتب على تلك الهزيمة من وجهة النظر البريطانية تقليل الخطر الذي كانت تمثله روسيا على المصالح البريطانية في الهند وافغانستان بشكل خاص، وشعر

الروس من جانبهم ان التقارب مع بريطانيا وتسوية الخلافات القائمة معها ستمكنهم من التفرغ لمواجهة اثار هزيمتهم امام اليابان، كما ان ذلك قد يمكن روسيا من اتباع سياسة اكثر توسعية في الشرق الاوسط بعد ان احبطت اليابان محاولاتها للتوسع في الشرق الاقصى.

ترافقت هزيمة روسيا امام اليابان مع تطورين مهمين اسهماً في توصل الروس والبريطانيين الى تسوية، اولهما وصول حكومة حزب الاحرار برئاسة هنري كامبل بانرمان الى السلطة في بريطانيا في اواخر سنة 1905، وتعهدها بإجراء اصلاحات داخلية وتقليص المسؤوليات البريطانية الضخمة في الخارج، أما ثانيهما فتمثل في قيام الثورة الدستورية في ايران، مما دفع الحكومتين الروسية والبريطانية الى التعاون للحفاظ على الحكم القاجاري والوقوف ضد التيار الشعبي.

كل هذه العوامل كانت وراء بدء المفاوضات الروسية – البريطانية في حزيران سنة 1906، وكانت بريطانيا هي التي بدأت بالاتصال مع روسيا لأجل الوصول الى تسوية، وبعد حوالي 15 شهرا من المفاوضات تم توقيع معاهدة روسية – بريطانية بخصوص ايران وافغانستان والتبت في 31 اب 1907، وبقدر تعلق الامر بإيران فان المعاهدة قضت بتقسيم ايران الى منطقتي نفوذ روسية في الشمال وبريطانية في الجنوب، ومنطقة محايدة بينهما، وقد تعهدت بريطانيا بعدم السعي للحصول على امتيازات اقتصادية او سياسية لنفسها او لرعاياها او رعايا قوة ثالثة في منطقة النفوذ الروسي الواقعة شمال خط يبدأ من قصر شيرين ويمر باصفهان ويزد وقاخ وينتهي عند منطقة تقاطع الحدود الروسة– الافغانية، واخذت روسيا على نفسها تعهداً مماثلاً فيما يخص منطقة النفوذ البريطاني الواقعة اسفل الخط الممتد بالقرب من جيزاك على الحدود الافغانية ويمر ببرجند وكرمان وينتهي عند ميناء بندر عباس على الخليج العربي، اما المنطقة المحايدة فتشمل الصحراء والمناطق المطلقة على الخليج العربي فتكون مفتوحة امام الجميع.

كانت منطقة النفوذ الروسي كما حددتها معاهدة 1907 اوسع وأغنى من منطقة النفوذ البريطانية، كما كانت تشمل العاصمة طهران، ويعكس هذا الأمر حقيقة أن نفوذ روسيا كان اقوى من النفوذ البريطاني عند عقد المعاهدة، وقد واجهت المعاهدة انتقادات كثيرة في البرلمان والصحافة ومن بعض المسؤولين في بريطانيا، في حين قوبلت بارتياح وموضع ترحيب في روسيا.

اما في ايران فقد اثار نبأ عقد المعاهدة استياءً عاماً، وبصورة خاصة في صفوف الوطنيين الايرانيين، وكان هؤلاء يأملون ان تدعمهم بريطانيا بوصفها دولة ديمقراطية ضد الاستبداد القاجاري المدعوم من جانب روسيا لكن آمالهم خابت، وكان هذا سبباً رئيساً

لتعاطف الوطنيين فيما بعد مع المانيا وتأييدهم لها، وقد حاولت بريطانيا وروسيا تهدئة مخاوف الايرانيين من المعاهدة من خلال ارسال مذكرة مشتركة الى الحكومة الايرانية في 11 ايلول 1907 بهذا الشأن، وكان السفير البريطاني في طهران قد ارسل قبلها بأيام رسالة شخصية الى وزير الخارجية الايراني في 5 ايلول 1907 مطمئناً اياه بان المعاهدة ستنهي التدخل الاجنبي في شؤون ايران التي ستتمتع بحرية تامه لإدارة شؤونها بطريقتها الخاصة، كما اعلن وزير خارجية بريطانيا ان المعاهدة لا تمس امن واستقلال ايران، واكد وزير خارجية روسيا لنظيره الايراني بان الدولتين لا ترغبان في التدخل في الشؤون الايرانية، لكن الاحداث اللاحقة أثبتت عدم صدق كل من روسيا وبريطانيا في هذه الوعود والتأكيدات، فقد تدخل الروس لصالح محمد علي شاه عندما حاول الاخير ضرب الحركة الدستورية في ايران وحل البرلمان، وعندما استعانت ايران بخبير مالي امريكي هو مورغان شوستر سنة 1911 لتنظم مالية ايران، تدخلت كل من روسيا وبريطانيا واجبرتا الحكومة الايرانية على الاستغناء عن خدمات شوستر في اواخر السنة ذاتها.

وعلى اية حال اذا كانت معاهدة سنة 1907 قد خففت التناقضات بين الدولتين، فأنها لم تقض على تلك التناقضات بصورة تامة، وتكشف لنا الوثائق البريطانية والروسية استمرار المنافسة والشكوك المتبادلة بينهما بشكل غير مكشوف، فعلى سبيل المثال بعث السفير الروسي في طهران تقريراً الى وزير خارجية روسيا في نيسان 1914 ذكر فيه ان البريطانيين يزاولون نشاطاً سرياً بين الاوساط الحاكمة في طهران لعرقلة حصول رعايا روسيا على امتياز استخراج المعادن في زنجان، وطلب السفير الروسي من حكومته تقديم كافة التسهيلات والمساعدات الممكنة للصناعيين والتجار الروس من اجل احتلال مواقع جديدة في ايران، في حين بعثت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة الى السفارة الروسية في لندن في 10 حزيران 1914 اشارت فيها الى خضوع حاكم تبريز تماماً للقنصل الروسي في المدينة، وان السلطة في شمال ايران بيد وكلاء روسيا هناك، وطالبت المذكرة البريطانية بإعادة النظر في معاهدة 1907 ومنح التجار والصناعيين البريطانيين امتيازات اضافية، واشارت المذكرة الى تغير الموقف في ايران منذ معاهدة 1907 بحيث أصبح يلحق ضرراً كبيراً بالمصالح البريطانية هناك، وعلى اية حال فبعد اسابيع عديدة من تبادل هذه الرسائل والمذكرات نشبت الحرب العالمية الاولى، وقد تهيأت خلالها ظروف معينة مكنت بريطانيا من بسط هيمنتها على جميع انحاء ايران عندما انتهت تلك الحرب سنة 1918.

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة التاسعة:

- **الثورة الدستورية في إيران :**

كانت الثورة الدسورية في ايران حصيلة عاملين اساسيين: أولها مساوئ الحكم والاستبداد القاجاري وتذمر الايرانيين بوجه عام من الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في عهد الاسرة القاجارية، وثانيها الاتصال المستمر بين ايران وبين اوربا في القرن التاسع عشر وتسرب الافكار الحديثة اليها، وقد خلق ذلك شعوراً بالحاجة في ايران لتحقيق الانتقال الى النظام الملكي الدستوري.

ان اتصال ايران المستمر باوربا إبان القرن التاسع عشر من خلال ارسال مجموعات من الطلاب للدراسة هناك، وفتح ممثليات دبلوماسية ايرانية في العديد من العواصم الاوربية والتوسع في العلاقات التجارية، أدى الى ظهور نواة فئة مثقفة في ايران، وكانت هذه الفئة من اصول اجتماعية متباينة، تمتعت بنفوذ كبير وبخاصة في المدن، وقد تأثرت هذه الفئة بدرجة كبيرة بالحضارة الاوربية الحديثة، لاسيما الافكار والنظم السياسية الدستورية منها، ولم يقتصر دور هذه الفئة على نشر تلك الافكار في ايران فحسب بل انها لعبت ايضاً دوراً مهماً في حركة المطالبة بالاصلاح ومقاومة الاستبداد القاجاري واقامة حكم دستوري في ايران، وبرز عدد من هؤلاء المثقفين في هذا المجال ومنهم: فتح علي آخندوف (1812– 1878)، ومحمد خان مجد الملك (1809– 1880)، ويوسف مستشار الدولة التبريزي (تـ 1895)، وميرزا مالكم خان ناظم الدولة (1833– 1908)، وعبد الرحيم طالبوف (1834– 1911)، والسيد جمال الدين الافغاني (1838 – 1897) .

وبالإضافة الى دور المثقفين فان الصحافة الايرانية في الخارج لعبت دوراً مهما في تحريض الايرانيين ضد الاستبداد القاجاري ودعوتهم الى الثورة ضده، فقد دفع القمع القاجاري وتشديد الرقابة على الصحف داخل ايران اعدادا من المثقفين والعاملين في الصحافة الى مغادرة البلاد، واصدار الصحف في الخارج ومهاجمة الاستبداد القاجاري على صفحاتها وتعريف الايرانيين بالتطورات السياسية الحاصلة خارج بلادهم ايضا، ومن ابرزها صحيفة النجمة اختر التي صدرت في اسطنبول منذ بداية 1876، وصحيفة قانون التي صدرت في لندن سنة 1890، وصحيفة حكمت في القاهرة وكانت اول صحيفة ايرانية تصدر هناك، وتبعتها صحف اخرى مثل ثريا بورش وكمال وجهرة نما في القاهرة ايضا، وصحيفة الحبل المتين في كلكتا سنة 1893، وعلى الرغم من محاولات ملوك القاجار منع

تلك الصحف من دخول ايران وارهاب قرائها، الا انها تسربت الى البلاد بطرق مختلفة، وفي داخل ايران كان يوجد ما يشبه منظمة سرية مهمتها توزيع جريدة قانون وسواها من النشرات التي كان يحرم دخولها الى البلاد.

ولابد لنا من الاشارة اخيراً الى دور الجاليات الايرانية في الخارج في نقل اخبار التطورات والحركات والثورات الدستورية في البلاد التي يقيمون فيها، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر كانت هناك جاليات تجارية ايرانية في كاراتشي وبزمباي وكلكلتا في الهند، وكابل وهراة في افغانستان، ومرو وبخاري وسمرقند وطشقند وباكو في مناطق اسيا الوسطى، وكذلك في مناطق بحر قزوين، وبغداد واسطنبول والقاهرة في الدولة العثمانية، وفضلا عن الجاليات التجارية فان الازمة التي واجهت الحرفيين الايرانيين في بلادهم جراء فتح ملوك القاجار ابواب البلاد امام السلع والمنتجات الاوربية وتدهور الانتاج الحرفي، دفع الالاف منهم وبصور خاصة من اذربيجان الى التوجه الى روسيا البلد المجاور للعمل في حقول نفط باكو وغيرها، وطبقا لبعض التقديرات فان عدد العمال الايرانيين الذين كانوا يعبرون الحدود الى روسيا للعمل هناك كان يصل الى (200,000) سنويا، وخلال وجودهم هناك سنحت الفرصة لهم للاحتكاك بالحركات السياسية والثورية في روسيا، بل ان بعضهم شارك في الثورة الدستورية الروسية سنة 1905، وكانت تلك الثورة من العوامل الخارجية المؤثرة في قيام الثورة الدستورية في ايران.

بدأت احداث الثورة الدستورية في سنة 1905، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة، فقد واجهت ايران في بدايتها ازمة اقتصادية كان من مظاهرها ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية خلال الاشهر الثلاثة الاولى من تلك السنة، وقد نشأت تلك الازمة عن موسم الحصاد السيء والانقطاع المفاجئ في تجارة المناطق الشمالية من ايران مع روسيا بسبب انتشار وباء الكوليرا ونشوب الحرب الروسية – اليابانية 1904 – 1905، وزاد من وطأة تلك الازمة اقدام الحكومة الايرانية التي انخفضت ايراداتها الكمركية وفشلت في عقد قروض خارجية جديدة على زيادة الضرائب على التجار المحليين وتاجيل اعادة الديون الى الدائنين المحليين، وفي كانون الاول 1905 اقدمت الحكومة على معاقبة بعض التجار بحجة رفعهم اسعار السكر، فقامت مجموعة من التجار بالاعتصام في مسجد طهران الكبير وانضم اليهم هناك عدد من كبار رجال الدين ومنهم السيد محمد الطباطبائي والسيد عبدالله البهبهاني، وبعد اخراجهم من مسجد طهران الكبير توجه المعتصمون الى مسجد اخر جنوب طهران وهو مسجد عبد العظيم، وانضم اليهم هناك ملالي اخرون وتجار وحرفيون وغيرهم، وتقدم المعتصمون بعدة مطالب الى الشاه وهي طرد مدير الكمارك البلجيكي جوزيف ناوس، وعزل رئيس الوزراء عين الدولة، واعادة الديون التي اقترضتها الحكومة

من التجار وتطبيق الشريعة وتأسيس دار عدالة عدالة خانة، وقد انتهي هذا الاعتصام في كانون الثاني 1906 عندما وعد مظفر الدين شاه بالاستجابة لمطالب المعتصمين.

ومع مرور الوقت وعدم تنفيذ المطالب تأزم الوضع مجدداً وبدأت الاحتجاجات ضد الحكومة في تموز 1906، وادى الصدام بين المحتجين ورجال الشرطة الى مظاهرات، ثم الى اعتصامين كبيرين، فقد انسحب الطباطبائي والبهبهاني وغيرهم من رجال الدين وحوالي 2000 من طلاب الفقه وعوائلهم الى مدينة قم حيث اعتصموا هناك، واعلنوا ان العاصمة ستبقى بدون ارشاد ديني، وبالتالي بدون فعاليات دينية ومعاملات شرعية، الى ان ينفذ الشاه وعودة السابقة، اما الاعتصام الثاني فقد قام به التجار والحرفيون في المقام الاول، اذ التجأ ما بين 12,000 و 14,000 شخص من هؤلاء الى حدائق المفوضية البريطانية في طهران وشلواً بذلك النشاط الاقتصادي في العاصمة، وكرر المعتصمون مطاليبهم السابقة واضافوا اليها بتأثير من المثقفين مطلباً مهماً آخر وهو وضع دستور للبلاد، وقد رفض البلاط هذه المطاليب في البداية واتهم المعتصمين في السفارة البريطانية بانهم خونة، ولكن استمرار الاضراب العام في طهران، وورود سيل من البرقيات من مختلف المقاطعات الايرانية دعماً للمعتصمين ومطالبهم، وبرقيات من باكو وتفليس تهدد بأرسال متطوعين مسلحين الى العاصمة، وانقسام الحكومة في الرأي، جعل الشاه يذعن تدريجياً، فقد عزل عين الدولة من منصب رئاسة الوزراء وعين بدلاً منه مشير الدولة وهو موظف قديم ذو اراء ليبرالية، ثم ارسل مرسوماً في 5 آب 1906 وافق فيه على سن دستور للبلاد، وانتهت بذلك عمليات الاعتصام في قم وحدائق المفوضية البريطانية في طهران.

وعد الشاه في مرسوم 5 آب 1906 بأجراء اصلاحات شاملة في البلاد، فقد أشار المرسوم الى حاجه ايران الى مجلس منتخب من ممثلي الشعب، وحدد المرسوم من له حق الانتخاب وهم الامراء والاسرة القاجارية والمجتهدون والاعيان والملاك والتجار واصحاب الحرف، كما حدد الشاه مكان اجراء الانتخابات بطهران، وقد جرت انتخابات سريعة في مطلع تشرين الاول 1906، وتم افتتاح المجلس النيابي (اي البرلمان الايراني) في السابع من الشهر ذاته، فكان بذلك اول مجلس نواب في تاريخ ايران، وفي غضون سنة واحدة من افتتاحه انجز المجلس مهمة وضع دستور للبلاد، وقد تمت هذه العملية على مرحلتين اذ اتم المجلس في نهاية تشرين الاول 1906 صياغة اول دستور وقعه مظفر الدين شاه في 31 كانون الاول 1906 وهو على فراش الموت (توفى بعد عشرة ايام من توقيع الدستور)، كما وقعه ولي عهد محمد علي، واتم المجلس بعد ذلك ملحقاً للدستور في 7 تشرين الاول 1907 وقعه محمد علي شاه .

نص الدستور الايراني على اقامة نظام حكم برلماني في البلاد اساسه مجلس النواب، وحدد الدستور مدة انعقاد كل مجلس بسنتين، وقد منح الدستور مجلس النواب حق المصادقة أو رفض او تعديل جميع القوانين والامتيازات والقروض وميزانية الدولة، واصبحت الوزارة مسؤولة امام المجلس، لكن الدستور منح الشاه في الوقت نفسة امتيازات مهمة بوصفة رئيس للدولة، ومنها القيادة العليا للقوات المسلحة وحق تعيين نصف اعضاء المجلس الاعلى في البرلمان، اي مجلس الشيوخ الذي تقرر ان يتألف من 60 عضواً، الا ان شاهات ايران لم يمارسوا هذا الامتياز عملياً الابعد سنة 1949، عندما تشكل اول مجلس شيوخ في البرلمان الايراني، وتاكيداً لدور رجال الدين في الثورة الدستورية وارضاء لهم نص الدستور ايضاً على تشكيل لجنة عليا من خمسة رجال دين بارزين ينتخبهم مجلس النواب، وتكون مهمة هذه اللجنة مراجعة كل الوثائق المقدمة الى البرلمان للتأكد من ان كل القوانين لا تخالف الشيريعة، وتضمن الدستور بنوداً اخرى مهمة من بينها اعلان المساوة بين المواطنين وتحقيق العدالة والفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وضمان حرية النشر وغيرها.

كانت مدينة طهران مسرحاً للنضال ابان الثورة 1905 – 1906، وهي بهذا تختلف عن انتفاضة التبغ سنة 1891 التي عمت معظم انحاء ايران، وعندما بدأ النضال من اجل المحافظة على الدستور ومواجهة مؤامرات محمد على شاه والعناصر الرجعية ضد الدستور والبرلمان وقفت معظم المدن الايرانية وبخاصة مدن اذربيجان وفي مقدمتها تبريز الى جانب الدستوريين في طهران، ولم يلعب الريف الايراني لاعتبارات شتى في مقدمتها تفشي الامية بين الفلاحين وخضوعهم لملاك الاراضي والزعماء القبليين دوراً يذكر في الثورة الدستورية، التي كانت ثورة مدنية قادها واسهم فيها المثقفون ورجال الدين والتجار والعمال والحرفيون، ونظر الايرانيون الى الثورة الدستورية من زاويتين مختلفتين، فمن وجهة نظر طهران كانت الثورة صراعاً ضد الاستبداد ومن اجل الحرية وسيادة القانون، وقد هيمن نواب طهران على المجالس النيابية الاولى، ولم يكن غالبية نواب المقاطعات يأتون الى العاصمة واذا اتو فأنهم كانوا لا يقيمون فيها، ولذا لم يكن هناك دائماً اكثر من 100 نائب متواجد في المجلس، ومن وجهة نظر المقاطعات كانت الثورة الدستورية صراعاً من اجل مزيد من الاستقلالية في الشؤون المحلية عن السلطة المركزية، وان هذه النظرة الاقليمية هي التي سادت، وربما يفسر هذا الاضطرابات وعدم الاستقرار في المقاطعات خلال تلك الثورة، ولابد من الاشارة هنا ايضاً الى ظهور خلافات بين المثقفين ورجال الدين عند وضع مناقشة بنود الدستور نتيجة اختلاف تصورات هاتين الفئتين حول الدستور والحياة البرلمانية، وعد بعض رجال الدين مقترحات المثقفين الذين يسميهم البعض الراديكاليين مناقضة للإسلام، ولذا فان البعض من رجال الدين انسحبوا من صفوف الثورة في وقت لاحق.

أعقب نجاح الثورة الدستورية تشكيل جمعيات سياسية عديدة في مختلف المدن الايرانية، كما نشطت حركة النشر والصحافة، فقد قفز عدد الصحف والمجالات الصادرة في ايران من ست فقط عشية الثورة الى اكثر من مائه خلال الاشهر العشرة التي تلت افتتاح مجلس النواب، ويمكن تصور الجو العام الذي ساد البلاد آنذاك ومن اسماء تلك الصحف والمجلات مثل التقدم والوعي والصحوة والوطن والانسانية والاتحاد والأمل والزمن الجديد وغيرها.

لم يكن انتخاب المجلس واعلان الدستور الايراني خاتمة احداث الثورة الدستورية، فقد كان على القائمين بالثورة النضال من اجل المحافظة على الدستور والمجلس ايضاً من التهديدات القائمة، وبصورة خاصة من الشاه الجديد محمد علي شاه، وكان الأخر بطبيعته متغطرساً متعالياً وقد تجاهل المجلس النيابي منذ توليه العرش، فلم يدع النواب الى حفل تتويجه في 19 كانون الثاني 1907، واتخذ موقفاً سلبياً من المجلس النيابي، واهمل جلسته وحرض الوزراء على التغيب عنها ليشل اعماله، وكان هم محمد علي شاه منذ اليوم الاول لارتقائه العرش التخلص من رقابة المجلس النيابي وقيوده التي وجد نفسه مكبلاً بها ومكرها على قبولها، وقد تطلع الى الاستفادة من الخلافات بين نواب المجلس ليستعيد سلطته المطلقة، وكان التجار قد بدأوا يظهرون عدم الاهتمام بوجود المجلس النيابي وامتنعوا عن مده بالموال اللازمة، كما انقلب العديد من رجال الدين عليه بعد ان فشلوا في السيطرة على الحكومة.

حاول محمد علي شاه في البداية اعادة مدير الكمارك البلجيكي ناوس الى منصبه، والتفاوض من اجل الحصول على قروض جديدة من روسيا وبريطانيا، ولكن دون جدوى، ثم عزل رئيس الوزراء مشير الدولة وعين بدلاً منه أمين السلطان وهو رئيس وزراء اسبق محافظ أصبح مقتنعاً بعد زيارته لليابان ان الاصلاحات لا يمكن ان تتم بدون حكومة مركزية اوتوقراطية فردية مطلقة، وفضلاً عن ذلك بدأ يماطل في امر المصادقة على ملحق الدستور، وادان بعض الزعماء الدستوريين البارزين واصفاً اياهم بأنهم بابيون ضالون وعملاء جمهوريون، واكد انه يستطيع بوصفه مسلما حقيقياً ان يقبل بمبدأ المشورة الاسلامي وليس الدستور الاجنبي، ان هذه الاجراءات وغيرها كانت سببا لموجة من الاحتجاجات والاضرابات والتهديدات من جانب مؤيدي الدستور في مدن ايرانية عدة لاسيما العاصمة طهران، وضمن هذه الموجة جرى اغتيال رئيس الوزراء امين السلطان في 31 آب 1907 من قبل احد الراديكاليين، وقد انتحر منفذ عملية الاغتيال بعدها مباشرة وشارك في تشييعه حوالي 100000 شخص تأكيداً لمناصرتهم الثورة الدستورية.

وفي تلك الاثناء توصل البريطانيون والروس الى عقد معاهدة 1907 التي قسمت ايران الى مناطق نفوذ بينهما كما ذكرنا، وقد خدمت هذه الاتفاقية مركز محمد علي شاه فيما

له علاقة بالموقف من الدستوريين، ففي الوقت الذي ادت فيه المعاهدة المذكورة الى فتور في علاقة الدستوريين مع بريطانيا، التي كانوا يعولون على تأييدها لهم في مواجهة الشاه، فأنها ادت ايضاً الى تحكم الروس بالمنطقة الشمالية المخصصة لهم بما في ذلك العاصمة طهران، وبدأوا بتحريض الشاه ضد الدستوريين، وقد حاول الشاه في كانون الاول 1907 التخلص من المجلس النيابي بمساعدة لواء القوزاق الايراني الذي يقوده ضباط روس، ولكنه اقلع عن الفكرة بسبب المقاومة العنيفة التي ابدتها الجمعيات المؤيدة للدستوريين في طهران والامدادات لتي تلقوها من قزوين، وفي شباط 1908 القيت قنبلة على سيارة الشاه قتلت احد رجال الحاشية، فصمم الشاه على القضاء على المجلس النيابي وضرب الدستوريين، فقد غادر العاصمة في مطلع حزيران الى مقره الصيفي وبدأ استعداداته لضرب الدستوريين الذين حملوا السلاح دفاعاً عن الدستور والمجلس النيابي، وفي 23 حزيران 1908 ارسل لواء القوزاق الى العاصمة طهران، ولم يكن بإمكان الدستوريين مواجهة هذه القوة التي كان قد اعيد تنظيمها وازدادت قوتها منذ ان تولى قيادتها الكولونيل (العقيد) لياخوف في سنة 1906، وقام لواء القوزاق بقصف مبنى المجلس النيابي واغلاقه واعتقال زعمائه وقتل البعض منهم، وفرض الاحكام العرفية على العاصمة، وكان هذا الحدث مدعاة لقيام حركة مسلحة ضد الشاه في مدينة تبريز وسيطروا على المدينة، فارسل الشاه قوات عسكرية لاستعادة تبريز في آب 1908، وتمكن من دخولها بمساعدة مباشرة من الروس في نيسان 1909، وفي تلك الاثناء حصل الدستوريون على دعم قوي من احدى القبائل القوية في جنوب البلاد وهي قبيلة البختياري، وكان احد افرادها البارزين وهو سردار اسعد شقيق الزعيم الاكبر لتلك القبيلة قد عاد لتوه من رحلة الى اوربا سنة 1908، وكان مؤمناً بالديمقراطية الليبرالية ووطنياً متحمساً.

قاد سردار اسعد عدداً من مقاتلي قبيلته نحو اصفهان وحررها من حاكمها المتعسف، ومن ثم توجه الى طهران بالاشتراك مع قوة اخرى تشكلت في مدينة رشت من القفقاسيين والاتراك والارمن بقيادة جنرال سابق هو محمد والي خان، ولم يعبأ سردار اسعد بإنذارات البريطانيين والروس وواصل زحفه نحو العاصمة وبسط سيطرته عليها قبل ان يستطيع الروس ارسال قوات لنجدة الشاه، وبعد قتال شوارع دام ثلاثة ايام متتالية خلع الشاه محمد علي الذي فر الى السفارة الروسية بطهران في 16 تموز 1909، ثم غادر الى روسيا ومنح راتباً تقاعدياً، واسند العرش القاجاري الى ابنه احمد شاه الذي وضع تحت وصاية اسد الملك احد زعماء القاجار البارزين، وقد حاول محمد علي شاه تدبير حركة لاستعادة العرش في اواسط سنة 1911 ولكنة فشل.

- **نهاية الحكم القاجاري :**

اذا كانت الثورة الدستورية قد نجحت في تحقيق هدفها الاساسي ، وهو اقامة ملكية دستورية ونظام برلماني في ايران فأنها لم تحقق شيئاً على مستوى الوضع الاقتصادي المتردي لايران . ويرجع ذلك ، في جزء منها ، الى استمرار التدخل الروسي –البريطاني في الشؤون الداخلية لايران وقد سبقت الاشارة الى استعانة ايران بخبير مالي امريكي هو (مورغان شوستر) الذي اجبر على ترك البلاد في اواخر سنة 1911 م ، بعد عدة اشهر من وصوله اليها ، بسبب تهديد الحكومة الروسية . ومن هنا فان السنوات التي اعقبت نجاح الثورة الدستورية تميزت بصراع جديد حل محل الصراع بين الملكيين والدستوريين ، وهو الصراع بين الوطنيين الايرانيين والقوى الاستعمارية . ولم تعد (المسالة التي تدفع الناس الى الخروج الى الشارع الحقوق الدستورية بل تلك التي تخص وحدة اراضي البلاد) .

لقد عمل الروس والبريطانيون على تعزيز نفوذهم ووجودهم العسكري في ايران خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الاولى . فقد استغل الروس فرصة استعانة ايران بالخبير المالي الامريكي شوستر وهددوا الحكومة الايرانية في تشرين الاول 1911 م باحتلال شمال ايران . وفي الشهر التالي ارسل الروس وحدات عسكرية الى شمال ايران وهددوا باحتلال العاصمة طهران واجبروا بذلك الحكومة الايرانية على الاستغناء عن خدمات شوستر . وبالرغم من ذلك واصل الروس تعزيز وجودهم في شمال ايران ، وقمعت القوات الروسية بشدة الانتفاضة التي حدثت ضدهم في تبريز سنة 1912 م ، كما هاجموا مدينة مشهد وبحلول سنة 1914 م كان الروس يسيطرون على معظم شمال ايران وكان الرعايا الروس منهمكين في شراء الاراضي في اذربيجان . لم يقف البريطانيون مكتوفي الايدي ازاء ذلك فقد أرسلوا وحداث عسكرية نحو شيراز في تشرين الاول سنة 1911 بحجة حماية الارواح والممتلكات البريطانية . كما عززت بريطانيا وجودها ونفوذها في منطقة الاحواز ، الغنية بمواردها النفطية ، خلال السنوات 1908 – 1914 وقدمت ضمانات الى اميرها العربي الشيخ خزعل بن جابر (1897 – 1925) بحمايته وتأييد سلطه ضد اي ادعاء

في مثل هذه الظروف نشبت الحرب العالمية الاولى في اب 1914 بين الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية ودول اخرى) وبين دول الوسط (المانيا والامبراطورية العثمانية والامبراطورية النمساوية – البحرية ودول اخرى) . وبالرغم من ان الحكومة الايرانية أعلنت وقوفها على الحياد في 1 تشرين الثاني 1914 فان معظم الايرانيين كانوا متعاطفين مع المانيا والامبراطورية العثمانية لمحاربتها عدوتي ايران التقليديتين بريطانيا وروسيا القيصرية

لم تحترم الاطراف المتحاربة حياد ايران ، ولاشك ان وجود القوات الروسية في شمال ايران كان من اسباب ذلك . فقد رفضت الدولة العثمانية الاعتراف بحياد ايران طالما ان القوات الروسية تحتل اذربيجان ، وعندما رفضت روسيا سحب قواتها من هناك هاجم العثمانيون اذربيجان في كانون الاول 1914 ، كما هاجم حلفاؤهم الاكراد مدينة تبريز في كانون الثاني 1915 واحتلوها مؤقتاً . كما وصلت القوات العثمانية مدينة كرمنشاه في الغرب . ولكن الروس استعادوا المدينتين فيما بعد ونجحوا في اختراق الجبة العثمانية بحيث وصلت قواتها الى راوندوز وخانقين في شمال وشرق العراق ، ومن جهة اخرى نزلت الجيوش البريطانية في ميناء بوشهر في 8 اب 1915 ، وارسلت قوة بريطانية للمحافظة على ابار النفط في عريستان ومصافي النفط الحديثة في عبادا نلانها خشيت وقوع الشيخ خزعل تحت رحمة الاعداء . وفضلاً عن كل ذلك فان وكلاء المخابرات الالمانية نشطوا في ايران خلال سنوات الحرب من اجل اثارة الايرانيين ضد الحلفاء ، ومن اجل التغلغل الى افغانستان ايضاً عبر الاراضي الايرانية . الامر الذي جعل حكومة الهند البريطانية تقيم سلسلة من المراكز العسكرية عند الحدود الايرانية الشرقية لتحول دون تسرب اولئك الوكلاء الى افغانستان او الهند . وكانت تلك المركز تسمى نطاق شرق ايران ومع ان بعض الوكلاء الالمان اخترقوا ذلك النطاق وبلغوا مدينة كابل الا انهم فشلوا في اقناع الافغان بالقوات الى جانبهم ضد بريطانيا قارتدوا على عقابهم . وعلى اية حال فأن الوكلاء الامان صادفوا حظاً اوفر من النجاح داخل ايران . فقد استقطبوا العناصر المتعاطفة معهم داخل ايران . وبخاصة الحزب الديمقراطي الذي نجح في الفوز بأغلبية مقاعد مجلس النواب الايراني في الانتخاب سنة 1915 م. كما نجح الالمان والعثمانيون في تشكيل حكومة ايرانية موقتة معادية للحلفاء في مدينة قم ، وبسبب قربها من مناطق تواجد القوات الروسية تم نقلها الى كرمنشاه لنتمكن من الاعتماد على حماية القوات العثمانية في العراق . وقد اعيد تنظيم هذه الحكومة برئاسة نظام السلطنة حاكم لرستان ، وفي كانون الاول 1915 عقد هذا معاهده تحالف مع المانية لقاء وعود بل مساعدة المالية وعسكرية . وتم فتتاح مفوضية المانية في كرمنشاه وارسلت بعثة عسكرية المانية لتدريب قواته ، ولكن مصير هذه الحكومة توقف على مصير القوات العثمانية في العراق . ومن جهة اخرا قام الالمان باثارة قوات غير نظامية يدعمها الدرك الايراني (الجندرمة) بقيادة ضباط سويديين . وقد عملت تلك القوات على القضاء على النفوذ البريطاني في جنوب ايران . فسيطرت على عدد من المدان دون ان تعارضها الحكومة الايرانية ، وطردت او اسرت القناصل البريطانيين الموجودين فيها . ولمواجهة الخطر الناشيء عن هذا التهديد ارسلت حكومة الهند البريطانية اذار سنة 1916 بعثة عسكرية الى جنوب غرب ايران بقيادة بيرسي سايكس لأنشاء قوة عسكرية تحل محل قوات الدرك الايراني ، الموالية للالمان ، في المنطقة . وقد سايكس قوة عسكرية من المتطوعين قوامها 5000 رجل اطلق

عليها اسم (بنادق جنوب فارس) وفي غضون ستة اشهر ضمن سايكس ، بواسطة هذه القوة ، السيطرة على كرمان ويزد واصفهان وشيراز ومناطق اخرى . كما شن حرباً ضد القبائل المتأثرة بنفوذ المانيا وبعض وحدات الدرك الايراني والعناصر الموالية للالمان . وبحلول سنة 1917 تمكن سايكس من بسط السيطرة على جنوب ايران . وقبيل انتهاء الحرب سنة 1918 كان سايكس قد نجح ايضاً في اصطياد معظم الوكلاء الالمان في المنطقة وابرزهم وليم فاسموس .

ترتبت على قيام الحرب العالمية الاولى وخرق حياد ايران وتحول اراضيها الى ميادين حرب وصراع بين الاطراف المتحاربة اثار ، خطيرة بالنسبة لايران مادياً وبشرياً . فقد دمرت قوى كثيرة ، واتلفت مساحات شاسعة من الاراضي المزروعة ، وفرضت اعمال السخرة على الايرانيين ، وسخرت امكانات البلاد ومواردها لاحتياجات الاطراف المتحاربة . وصاحبة كل ذلك اضطرابات تجارة ايران الخارجية بسبب الحرب وتفشي المجاعة فيها وخاصة اثر القحط سنة 1917 – 1918 حتى اضطر الناس المعدمون الى اكل لحوم الكلاب والحيوانات . وقد قدر اجمالي خسائر ايران في تلك الحرب حوالي 300,000 انسان وما قيمته 436 مليون تومان من الخسائر المادية .

لقد شهدت السنوات الاخيرة من الحرب بعض الحداث المهمة التي جعلت بريطانيا تنفرد بنفوذها في ايران ، وفي مقدمة هذه الحداث قيام ثورة اكتوبر 1917 في روسيا القيصرية وتولي البلاشفة مقاليد السلطة هناك فقد تخلت السلطة الجديدة في روسيا عن جميع المعاهدات الامتيازات فرضتها الحكومة القيصرية السابقة على ايران ، وبلغت الحكومة الايرانية لذلك من خلال رسالة بعثها زعيم البلاشفة ليبين الى الحكومة الايرانية في كانون الثاني 1918 ، ومذكرة اخرى بعثها وزير الخارجية الروسي جيجيرن الى الحكومة الايرانية في حزيران 1918 . وبعد اشهر قليلة من ذلك انتهت الحرب العالمية الاولى بانتصار الحلفاء وهزيمة دول السوط فتخلصت بريطانيا بذلك من منافسيها في ايران وهما روسيا والمانيا .

وعند فتتاح مؤتمر السلام بباريس في 18 كانون الثاني 1919 للنظر في تسويات الصلح بعد الحرب ، نظرت الحكومة الايرانية نظرة امل الى ذلك المؤتمر للحصول على ضمانات دولية لاستقلالها وسيادتها . وكان هذا الامل مبنياً الى درجة كبيرة على بنود الرئيس الامريكي وودرو ولسن الربعة عشر ، المعروفة جيداً ، ومنها حق تقرير المصير للشعوب . وقد حاول الرئيس ولسن وغيرة في ثلاث مناسبات الاستماع الى الوفد الايراني الا ان بريطانيا عرضت ذلك بحجة ان الايرانيين ليسوا شعباً خاضعاً وان ايران لم تكن طرفاً مشاركاً في الحرب العالمية الاولى .

لم تكن هذه الحجج البريطانية سوى ستار لا خفاء حقيقة نوايا بريطانيا وخططها بشأن تحويل ايران الى محمية بريطانية . فقد زادت اهمية ايران الاستراتيجية من وجهة النظر البريطانبية ليس بسبب مواردها النفطية حسب ولكن بسبب التطورات التي حصلت في روسيا بعد ثورة اكتوبر . فقد اندلعت الحرب الاهلية هناك بين البلاشفة وبين اعدائهم من القوة المضادة لهم داخل روسيا وقد حصل الاخيرون على دعم فعال من الدول الغربية التي سعت الى الاطاحة بالبلاشفة . وقد وجدت ابريطانيا في ايران طريقاً مهماً لارسال بعثات ووحدات عسكرية الى داخل الاراضي الروسية لذلك القرض حتى قبل ان تضع الحرب العالمية الاولى اوزارها . كما تطلعت بريطانيا الة جعل شمال ايران نقطة انطلاق لها نحو مناطق القفقاس وما وراء قزوين وحتى نحو اسيا الوسطى وهي جميعاً مناطق مغرية من وجهة نظر اقتصادية واستراتيجية . ومع ان الخطط العسكرية الغربية فشلت ضد السلطة الجديدة في روسيا التي خرجة منتصرة من الحرب الاهلية ، فان بريطانيا أضفت على ايران اهمية اخرى بوصفها دولة حاجزة بين الشرق الاوسط وبين ماأسمته الخطر او التهديد البلشفي . وبالضافة الى كل ماسبق فان اهمية ايران بوصفها خطأ دفاعياً عن الوجود والمصالح البريطانية في الهند استمر قائماً في اذهاب مخططى لسياسة البريطانية تجاه ايران في تلك الفترة وفي مقدمتهم وزير

الخارجية البريطانية اللورد كرزن وقد برز كرزن سعي بريطانيا الى تحويل ايران الى محمية بريطانيا بالقول : نحن لا نستطيع السماح بوجود مرتع لسوء الحكم ودسائس العدو وفوضى مالية واختلاف سياسي بين حدود امبراطور الهند ومحميتنا الجديدة (العراق) . بالا ضافة الى ذلك فأننا نملك في الزاوية الغربية الجنوبية في ايران موجودات ضخمة على شكل حقول نفط تعمل لحساب الاسطول البريطاني ، وتمنحنا نفوذاً في ذلك الجزء من العالم

ترجم البريطانيون خطتهم الجديدة تجاه ايران من خلال معاهدات 9 اب 1919 التي وقعت بالاحرف الاولى بعد مفاوضات سرية جرت بين السياسي البريطاني المعروف بيرسي كوكس ، وكان سفيراً لبلادة في طهران ، وبين رئيس الوزراء الايراني وثوق الدولة المعروف بصداقته لبريطانيا . وقد اختار البريطانيون لهذه المعاهدة اسم اتفاقية المعاهدة البريطانية من اجل تقدم ايران ورفاهها .

نصت المعاهدة على قيام الحكومة البريطانية بتزويد ايران بمستشارين عسكريين وادار بين تتحمل نفقاتهم الحكومة الايرانية ، وعلى تعاون بريطانيا مع ايران لتحسين نظم المواصلات في البلاد ، ويعني هذا حق بريطانيا في انشاء السكك الحديدية والطرق في ايران كما تعهدت بريطانيا بتقديم قرض لايران قدره ، 2 مليون استرليني بقائدة سنوية قدرها 7 % ويكون دخل الكمارك الايرانية ضماناً لهذا القرض . والحق بالمعاهدة نص رسالتين من برسي كوكس الى وثوق الدولة تضمنت تأكيدات من الحكومة البريطانية

لايران بصدد اعادة النظر في المعاهدات المعقودة بين الدولتين سابقاً ، ودفع تعويضات لا يران عن خسائرها المادية ابان الحرب العالمية الاولى ، وتصحيح حدود ايران ، وتخلي بريطانيا عن مطالبها بخصوص نفقات ادامة القوات البريطانية في ايران مقابل تنازل ايران عن المطالبة بتعويضات عن اي دمار سببته تلك القوات . لم يقدر المعاهدة 9 اب 1919 ان تدخل حيز التنفيذ بسبب اخفاق بريطانيا ، على الرغم من مساعيها المتواصلة بين 1919 – 1921 ، للحصول على مصادقة مجلس النواب الايراني عليها ، فقد رفضها المجلس جملة وتفصيلاً في حزيران 1921 . ان اخفاق بريطانيا في هذا الصدد يرجع الى الرفض القوي الذي جوبهت به المعاهدة داخل ايران اضافة الى الانتقادات العنيفة التي وجهت اليها في الخارج .

ان الدور الذي لعبته بريطانيا في ايران ، وخاصة منذ توقيع معاهدة تقسيم ايران مع روسيا القيصرية سنة 1907 ، وتدخلها السياسي والعسكري المستمر في الشؤون الايرانية ، لم يترك البتة ارضية لأية ادعاءات المشاعر البريطانية الودية حيال ايران . ومن هنا فان الرأي العام الايراني رفض المعاهدة حتى قبل الاطلاع على تفاصيل بنودها . وقد اتخذ هذا الرفض مظاهر شتى ، فقد انفجرت مظاهرات حاشدة معادية للبريطانيين وللسلطة الرجعية الحاكمة في كل مكان من البلاد ، ونشطت اقلام ابرز الشعراء في انتقاد المعاهدة وذمها ، وانتحر عدد من الضباط احتجاجاً على عقدها ، ونشرت صحف المعارضة مقالات عنيفة ضدها وضد من كان يقف وراءها . وفي مثل هذه الاجواء لم يجرؤ حتى عملاء الانكليز على الدفاع عن المعاهدة .

اما في خارج ايران فان اقوى معارضة واجهتها المعاهدة كانت من الولايات المتحدة الامريكية التي اتسم رد فعلها على المعاهدة ب الفزع لا نها كانت تتعارض مع المصالح الاحتكارات النفطية الامريكية التي كانت تسعى الى الحصول على امتيازات نفطية في شمال ايران . واثناء تبادل وجهات النظر مع بريطانيا وايران اكد وزير خارجية الولايات المتحدة روبرت لانسنغ استياء حكومته من المعاهدة التي تتناقض مع مبدأ الباب المفتوح ، واكد للايرانيين ايضا استنكار الولايات المتحدة الامريكية لعقد المعاهدة . وكانت هناك حجة شكلية امريكية ايضا لمعارضة المعاهدة وهي انها جرت بصورة سرية وان هذا يتعارض مع مبدأ الدبلوماسية العلنية التي وردت في مبادئ الرئيس والسن الاربعة عشر . وتأكيداً لهذا الرفض للمعاهدة طلبت الحكومة الامريكية في ايلول 1919 من سفيرها في طهران ابلاغ الحكومة الايرانية عن قرار الولايات المتحدة الرسمي برفض ابداء اي مساعدة لها احتجاجات على عقد المعاهدة . وقد نشر السفير بياناً اكد فيه تلقي حكومته باستغراب نبأ عقد المعاهدة وبانها ترى ان الحكومة الايرانية اصبحت في غنى عن تاييد الولايات المتحدة ومساعدتها . وقد شجع هذا البيان بعض فئات المعارضة الايرانية على التشدد في موقفها

تجاه حكومة وثوق الدولة . وكانت المعارضة الامريكية نصيب في رفض مجلس النواب الايراني المعاهدة في حزيران 1921 .

وفي باريس عارضت الحكومة الفرنسية عقد المعاهدة ، ونشرت الصحف الفرنسية مقالات ضد المعاهدة اكدت فيها ان تنفيذ بنود المعاهدة يعني تخلي ايران عن حريتها كما تتخلى عن اية وسيلة للتعبير عن سيادتها السياسية : وكانت المعارضة الفرنسية قوية الى حد ان الاوساط الدبلوماسية البريطانية اعتقدت بان السفارة الفرنسية في طهران كانت وراء بعض المظاهرات الطلابية التي خرجت في طهران ضد المعاهدة . كما ارسلت الحكومة البلشفية في روسيا مذكرة احتجاج الى الحكومة الايرانية ضد المعاهدة

وبالرغم من هذه المعارضة الداخلية والخارجية فان (وثوق الدولة) استمر في تنفيذ المعاهدة وكان التصديق عليها في مجلس النواب قد تم . فقد اسقبل كلاً من الجنرال دكسون وارميتاج سمت بوصفهم مستشارين : عسكري ومالي ، كما قبل اول قسط من القرض البريطاني الذي نصت عليه المعاهدة . وعلى اية حال فان الفعاليات البريطانية توقفت عندما سقطت حكومة وثوق الدولة في حزيران 1920 وتشكلت حكومة جديدة برئاسة مشير الدولة . وفي اول تصريح له الى الايرانيين اعلن رئيس الوزراء الجديد (مشير الدولة) ان جميع الاعمال الجارية بموجب المعاهدة سوف تتوقف لان المعاهدة يجب ان تحظي اولاً بمصادقة مجلس النواب . وهكذا قضي على المعاهدة على رغم من سعي بريطانيا المحموم لدفع مشير الدولة الى بعثها .

في الوقت الذي سقطت فيه (وثوق الدولة) كانت الاحداث في شمال ايران تشهد تحولاً خطيراً ، من جهة النظر البريطانية ، حيث اتخذت الحركة الوطنية طابعاً اكثر ثورية بعد الحرب العالمية الاولى بفعل عوامل مختلفة من بينها نجاح ثورة اكتوبر 1917 في روسيا . ففي كيلان اعلن كوجك خان تشكيل جمهورية كيلان السوفيتية الاشتراكية في 5 حزيران 1920 بدعم مباشر من الحكومة البلشفية ، وبعث من مدينة رشت ، عاصمة تلك الجمهورية ، بثلاث برقيات للحكومة المركزية وللسفارات الاجنبية في طهران أدان فيها بشدة سياسية بريطانيا التي جلبت الخراب للبلد والشعب واعلن عن قرار للجنة الثورية لايران بالغاء الملكية وتأسيس نظام جمهوري جديد بعد كل اتفاقيات الحكومة البريطانية مع الحكومة الايرانية غير مشروعة وملغية . وصحب انشاء جمهورية كيلان تأسيس الحزب الشيوعي الايراني في ميناء انزلي على بحر قزوين في تموز سنة 1920 وفي اذربيجان حدثة أنتقاضة مهمة بقيادة الشيخ محمد خيباني وهو من الذي لعبوا دوراً في الثورة الدستورية وكان اليبراليا مؤمناً بالقيم الديمقراطية والحرية الفردية وقد اعلن خياباني في 9 نيسان 1920 عن قطع ولاية اذربيجان لعلاقاتها مع الحكومة المركزية في طهران المعادية للديمقراطية وقد اطلق ثوار اذربيجان على ولايتهم اسم بلاد الحرية ازاد يستان وشكلوا لها

حكومة خاصة في 24 حزيران سنة 1920 وقد لخصت تلك الحكومة اهدافها في قلب النظام حكم الشاه واقام نظام جمهوري ديمقراطي في ايران ووضع نهاية لتبعية ايران للدول الكبرى الاستعمارية ، ومنح اذربيجان الحكم الذاتي ، واطلاق الحريات الديمقراطية واجراء اصلاحات اقتصادية وثقافية وغيرها

وفي ضل هذه الظروف وتفاقم الوضاع الداخلية في ايران ، وتعاقب اكثر من رئيس وزارء في رئاسة الحكومة الايرانية دون فعل شيء بخصوص الوضع المتردي في بلاد وامرار المعاهدة – البريطانية ، وجدت الحكومة البريطانية ان من الضروري ايجاد رجل قوي قادر على السيطرة على الوضع الداخلي وضرب الحركة الوطنية وضمان امن المالح البريطانية في ايران ومن هنا كان تدبير الانقلاب العسكري في 21 شباط 1921 وقد قاد الانقلاب سياساً ضياء الدين الطباطبائي (1888 – 1969) وهو سياسي وصحفي معروف بموالاته للبريطانيين اما القائد العسكري للانقلاب فكان العقيد رضا خان المازندراني (1876- 1944) احد كبار الضباط وحدات القوزاق الايرانية

لا تعرف لحد الان الحقائق الكاملة المتعلقة بانقلاب 21 شباط 1921 لكن الامر الجنرال ايرونسايد كان متورطاً بشكل مباشر في تصور الانقلاب وتنفيذ ووفقاً لما ورد في المذكرات المكتوبة والمتداولة شفهياً فقد كان هناك باديء ذي بدء مرشحون مدنيون وعسكريون اخرون لتولي قيادة الانلاب من غير اولئك الذين تولوا قيادة في اخر الامر . وكان رضا خان قد اختير من قبل ايرونسايد الذي كان قد اعجب بمزايا الرجال الشخصية والعسكرية كما ان اثنين اخرين من الضباط الذين شاركوا في الانقلاب وهما مسعود خان وكاظم كانا على علاقة وثقية بالبريطانيين وعندما بدأ تحريك القوزاق بقيادة رضا خان من قزوين نحو طهران دفعت السفارة البريطانية مبالغ كبيرة لقادة الانقلاب فضلاً عن حصولهم على العتاد البريطاني ولعل ابلغ اشارة عن الدور البريطاني ما ورد على لسان رئيس الوزراء البريطاني تشرشل عن رضا خان بعد عشرين سنة من الانقلاب بقولة نحن الذين نصبناه على العرش الايراني ونحن الذين عزلناه

خلال الايام القليلة التالية من وقوع الانقلاب جرى اعتقال عدد كبير من موظفي الحكومة والصحفيين وغيرهم كان معظمهم من المعادين لبريطانيا وتم اعلان الاحاكم العرفية في العاصمة وفي غضون اسبوع واحد شكل السيد ضياع الدين الطباطبائي وزارة جديدة وجعل رضا خان قائداً للجيش سردار سباه

وفي الوقت الذي طمأنت فيه حكومة الطباطبائي البريطانيين حول الاهداف الحقيقية لسياستها الداخلية والخارجية سراً ، فأنها اصدرت بياناً شكلياً انتقدت فيه الاوضاع القائمة في البلاد وئفشي الفساد والخيانة ، ووعدت بأجراء اصلاحات مالية وقضائية وتعليمية

وغيرها وتوزيع اراضي الدولة على الفلاحين ونشاء جيش قوي قادر على الدفاع عن البلاد اكد البيان تصميم الحكومة الجديدة على الغاء الامتيازات الاجنبية والغاء المعاهد سنة 1919 ولغرض ابعاد الشبهات عن ارتباطات الحكومية الجديدة مع البريطانيين فان البيان عبر عن الرغبة في اقامت علاقات ودية مع روسيا وقد . تم فعلاً عقد معاهدة ايرانية – روسية في 26 شباط 1921 اكدت تخلي روسيا السوفيتية عن جميع امتيازات الحكومة القيصرية السابقة في ايران وعدم تدخل اي من الدولتين في الشؤن الداخلية للدولة الاخرى ومنحت المعاهدة السوفييت حق التدخل في شمال ايران عسكرياً اذا ما نشأ تهديد لا من وسلامة روسيا السوفيتية من خلال استخدام تلك المنطقة من قبل طرف ثالث كما اقدمت حكومة الطباطبائي على الغاء المعاهدة الايرانية – البريطانية لسنة 1919 في نيسان 1921 واكد مجلس النواب هذا الالغاء في حزيران 1921 اما وعود الاصلاح في المجالات المختلفة فقد بقيت حرباً على ورق سيما وان وزارة الطباطبائي قد سقطت في نيسان 1921 اثر خلاف نشأ بينه وبين رضا خان .

كان رضا خان قد صبح قائداً لجيش بعد نجاح الانقلاب فبدأ بخطط لا عادة تنظيم القوات المسلحة بو حدادتها المختلفة من قوزاق وجندرمة وغيرها في جيش حديث مواحد وادى به ذلك الى التدخل في المسؤوليات الرسمية لوزير الحربية مسعود خان مما ادا الى استقالة الاخير بعد فترة وجيزة فعين السيد ضياء الدين الطباطبائي قائد الجيش رضا خان وزيراً للحربية خلفاً له وهو منصب احتفظ به رضا خان في جميع الوزارات التي تشكلت في ايران قبل وبعد ان اصبح هو رئيساً للوزراء في اواخر سنة 1923 وما لبثت الخلافات ان ظهرت بين وزير الحربية رضا خان ورئيس الوزراء ضياء الدين الطباطبائي وقد حسم هذا الخلاف لصالح الاول الذي دفع الشاه الضعيف احمد شاه الى اصدار مرسوم فرمان باقالة الطباطبائي . وقد غادر الاخير ايران الى منفاه في العراق اولاً في نيسان 1921 ومن ثم الى فلسطين ولم يعد الى ايران الابعد سقوط رضا شاه .

لقد اعد بعضهم خطوة رضا خان هذه بمثابة انقلاب ثان يتم عن الرغبة في احكام قبضتة على الامور وكانت تلك هي الخطوة الاولى لارتقاء رضا خان سلم السلطة فعلى اثر سقوط وزراء الطباطبائي بدأت حملات النقد تتولى على سياستها وعلى شخص الطباطبائي بالذات وحاولت ان تلصق بها سلبيات المرحلة الماضية وتصور ما قامة به رضا خان وكان انقاذ الايران من الوضع الذي كانت فيه، ركز رضا خان جهوده خلال السنوات 1921 – 1923 على مسألتين هما : اعادة تنظيم القوات المسلحة الايرانية وتعزيز قدراتها ، والعمل على اعادة سلطة الحكومة المركزية وتشبيتها في انحاء ايران بعد ان تزعزت تلك السلطة بفعل ضعف الحكومات الايرانية المتعاقبة والظروف التي مرت بها البلاد . وقد نجح رضا خان في اعادة سلطة الحكومة المركزية على المناطق الشمالية من البلاد من خلال عدة

حملات عسكرية جرى توجيها ضد كيلان واذربيجان سنة 1921 – 1922 ، واللتين سبق وان اعلنتا استقلالها عن الحكومة المركزية كما ذكرنا سابقاً . كما الحق الهزيمة بالزعيم الكردي اسماعيل اغل سمكو سنة 1922 واجبره على الهرب الى تركيا ومن هناك الى العراق . ووجه عدة حملات لقمع القبائل الثائرة في انحاء اخرى من ايران . وواصل هذه السياسة بعد تولية رئاسة الوزراء ايضاً حيث ركز اهتمامه على المناطق الجنوبية والغربية من البلاد في 1924 – 1925 فاخضع قبائل البختياري واللر ، وقضى على حكم الشيخ خزعل في عريستان في نيسان 1925 .

لقد عززت هذه الانجازات مكانة رضا خان ونفوذه على نحو متسارع في ايران ، في وقت كانت فيه النخبة السياسية التقليدية في البلاد ، والتي كانت تتعالى بازدراء على هذا الجندي الامي السابق . منهمكة في منافسات التقليدية المريرة . وكان من مظاهر ذلك كثرة تشكيل الوزارات بين سقوط وزارة الطباطبائي في نيسان 1921 وتشكيل رضا خان أول وزارة في تشرين الاول 1923 . فقد تعاقبت خمس وزارات على الحكم في ايران اي بمعدل خمسة اشهر تقريباً لكل وزارة . وكانت ظروف المنافسة البريطانية – الامريكية في ايران ، ونمو المشاعر المعادية للبريطانيين في البلاد بسبب استمرار الوزاري في ايران . وبغض النظر عن ذلك فان تلك الوزارات ، التي ترأسها ساسة تقليديون مثل احمد قوام السلطنة (مرتين) ومستوفي الملك ومشير الدولة (مرتين) ، لم تفعل شيئاً لانقاذ البلاد من الاوضاع المتردية التي كانت تعيشها .

ان ازدياد نفوذ رضا خان واخفاق الوزارات المتعاقبة هيأ السبيل أمامه ليصبح رئيساً للوزراء في 29 تشرين الأول واحتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع ايضاً فاصبح بذلك في أفضل موقع يستطيع من خلاله تكريس كل شيء لتحقيق اهدافه . ومرة اخرى عرف كيف يعمل وكيف يكسب من يريد ويلفظ من يرغب . والأجل تهيئة ظروف أفضل لتنفيذ خططه فان رئيس الوزراء الجديد رضا خان أجبر أحمد شاه على السفر الى اوربا حيث توجه الى باريس وبقي فيها لحين وفاته سنة 1930 ، وأخذ تعهداً من ولي عهده بعدم التدخل في شؤون الدولة . واستفاد رضا خان ايضاً من مغادرة العديد من الساسة التقليديين البلاد مثل احمد قوام السلطنة ومشير الدولة ووثوق الدولة وغيرهم .

ان المجال لايتسع هنا الذكر تفاصيل خطط رضا خان ومناوراته السياسية في سبيل الوصول الى العرش الايراني . ونكتفي بالا شارة الى ان رضا خان استغل شهرته ونفوذه ومركزه الجديد للتدخل في انتخابات مجلس النواب في دورته الخامسة فضمن وصول انصاره الى المجلس . كما استخدم الشدة ضد معارضيه ، واستغل الصحافة ، الايرانية لتقدمه الى جموع الايرانيين في صورة القائد الوطني والبطل المنقذ وأمل الشعب ، والتشهير بالا سرة القاجارية والملك الشاب احمد شاه الذي كان منغمساً في ملذاته الاوربية

. كما انه اعلن نفسه قائداً عاماً للجيش ، وهو منصب كان الدستور قد ضمنه للشاه فقط . وقد حاول ، في اعقاب اعلان مصطفى كمال اتاتورك قيام الجمهورية التركية في اواخر 1923 ، تدبير حركة مماثلة الاقامة نظام جمهوري في ايران ، لكن معارضة رجال الدين جعلته يتراجع عن ذلك في سنة 1924 . وعلى اية حال فانه واصل تركيز السلطات بيده وأصبح يشار اليه بلقب صاحب المعالي حضرتي أشرف فضلاً عن لقب القائد العام للجيش ، كما اتخذ لنفسه لقب بهلوي . وكانت حصيلة خطط رضا خان بهلوي ومناوراته السياسية صدور قرار من مجلس النواب في 31 تشرين الاول 1925 يقضي بخلع الاسرة القاجارية واسناد الامور الى رئيس الوزراء رضا حان بهلولي لحين انتخاب مجلس تأسيسي يقرر شكل الحكم في البلاد . وبعد انتخابات سريعة ، تدخل فيها رئيس الوزراء بشكل سافر ، انعقد المجلس التأسيسي في 6 كانون الاول 1925 . وفي 12 منه اقر المجلس التأسيسي انهاء حكم الاسرة القاجارية واسناد العرش الايراني الى رضا خان بهلولي ، الذي ادى اليمين الدستورية في 15 كانون الاول 1925 ، ومن ثم جرى تتويجه في 25 نيسان 1926 . وهكذا انتهى حكم الاسرة القاجارية دون اشارة واحدة تدل على ندم على حد قول الوزير البريطاني المفوض في طهران ، وبدأت مرحلة جديدة في التاريخ الايراني المعاصر .

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة العاشرة:

- **التاريخ الايراني المعاصر (العهد البهلوي):**

يشغل العهد البهلوي اكثر من نصف قرن من التاريخ الايراني المعاصر فقد استمر منذ سنة 1926 حتى اوائل سنة 1979 . وتولى العرش الايراني ابان ذلك العهد رضا الشاه بهلوي (1926 – 1941) وابنه محمد رضاه شاه (1941 – 1979) . وتكمن اهمية ذلك العهد في حقيقة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جعلت من ايران دولة حديثة . فبالرغم من تحول ايران في العهد القاجاري السابق من دولة تنتهي الى العصور الوسطى ، الى دولة ذات نظام حكم ملكي دستوري من خلال دستور سنة 1906 ، الا ان البنية التقليدية للمجتمع الايراني بقيت دون تغيير ملحوظ . وقد سعى رضاه شاه الى تغيير هذه البنية وخلق نظام جديد بتنفيذ برنامج واسع المدى من التحديث والتغريب ومركزية الادارة : وكان رضا بهلوي متأثراً في ذلك ، الى حد غير قليل ، ببرنامج التحديث والتغريب الذي بداه مصطفى كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة .

- **ايران في عهد رضا شاه بهلوي 1926 – 1941 :**

السياسة الداخلية

استهدف رضا شاه في سياساته الداخلية تحقيق ثلاث اهداف اساسية وهيي : تعزيز سلطته ، وترسيخ دعائم المجتمع الجديد الذي كان ينشده ، وتقوية سيطرة الدولة على المجتمع . كان من الطبيعي ان يحظى الجيش بالأولوية في سياسة رضاه شاه . فقد كان هو نفسه جندياً محترفاً في الاصل ، وكان مديناً للجيش في وصوله الى السلطة ، وكان يأمل ان يكون الجيش دعامة متينة من دعائم حكمه . ويمكن تتبع اهتمامات رضا شاه بهذا الجانب منذ ان اصبح وزيراً للحربة سنة 1921 ورئيساً للوزراء منذ سنة 1923 . فقد اهتم باعادة تنظيم الجيش وتقوية ، وفرض التجنيد الاجباري سنة 1925 . وواصل اهتمامه بالجيش بشكل اكبر بعد تتويجه سنة 1926 . ونتيجة لهذا الاهتمام ازداد عدد افراد القوات المسلحة الايرانية من 40,000 رجل سنة 1925 الى 80,000 رجل ، زائداً قوة درك جندرمة مؤلفة من 12,000 رجل سنة 1930 . وبحلول سنة 1941 اصبح لدى رضا شاه جيش نظامي يضم 125,000 رجل ، يضمنهم قوة الدرك التي ادمجت بالجيش لنظامي منذ سنة 1939 . كما أصبح لديه قوة بحرية وقوة جوية تعداد افراد كل منها 1000 رجل . واعتمد

في تسليح الجيش وتجهيزه بالمعدات العسكرية على ايطاليا والمانيا وجيكسلوفا كيا وبريطانيا واسبانيا ، وابدى في الوقت نفسه اهتماماً بتصنيع الاسلحة الخفيفة في ايران ببناء مجتمع الصناعي تلك الاسلحة في طهران بترخيص من المانيا . وانشاء أيضاً منشآت خاصة لتصليح وادامة الطائرات في طهران ، وقاعدة بحريه في مدينة الحمرة لصيانة قطع الاسطول البحري الايراني ، الذي اهتم الشاه ببنائه في الخليج العربي منذ العشرينات . وارسل عدة بعثات عسكرية الى فرنسا وايطاليا والمانيا فضلاً عن الاهتمام بتدريب الجيش في داخل من خلال مدرستين عسكريتين في طهران كان يديرها في الثلاثينات ضباط فرنسيون وضباط ايرانيون تخرجوا من الاكاديمية العسكرية الاوربية . واسس فضلاً عن ذلك اكاديمية للدراسات العسكرية المتقدمة . وترتب على كل ذلك زيادة الانفاق العسكرية الذي اصبح يشكل عبئاً كبيراً على الميزانية الدولة طيلة عهد رضا شاه .

والأجل كسب ولاء قادة الجيش وربطهم بحكمه فان رضا شاه دأب على ارتداء البزة العسكرية في المناسبات العامة ، وهيأ للضباط مستوى معيشي اعلى من غيرهم من موظفي الدولة ، وباعهم الاراضي بسعر زهيدة وبنى لهم نادياً فخماً جداً في طهران . ولم ينس رفاقه القدامى في لواء القوزاق اذ اسند اليهم مناصب متقدمة في الجيش الجديد . وكان يتعامل بشدة مع اية بادرة عدم وفاء ، ونشاء سلسلة وافية وفعالة من القيادة من مكتبه العسكري في البلاط الملكي مروراً برؤساء الاركان وامراء المواقع وقيادتها . وانشأ اولاده ، وخاصة ولى العهد محمد رضا ، تنشئة عسكرية وتعين ولي عهده مفتشاً خاصاً للقوات المسلحة في سنة 1940 . اما الدعامة الثانية للحكم رضا شاه فقد تمثلت في البيروقراطية الحديثة التي سعى الى تكوينها متتبعاً في ذلك نموذج التجربة الكمالية في تركية . فقد حول رضا شاه الجهاز الاداري الذي ورثه عن القاجاريين ، والذي اتسم بالفساد وانعدام الكفاءة ، الى جهاز بيروقراطي حديث قوامه حوالي 90,000 موظفاً معينين عند الحكومة في عشر وزارات مدينة هي الداخلية والخارجية والعدل والمالية والتعليم والتجارة والبريد والبرق والزراعة والطرق والصناعة . وأعاد رضا شاه النظر في ادارة الاقليم عدة مرات في محاولة تأمين السيطرة المركزية ، وازال حدود الاقليم القدية واوجد عشرة اقاليم اخرى اختلفت عن الاقاليم القديمة بحدودها ليعطي الانطباع بانها وحدات جديدة وليست أقاليم قديمة تحت اسماء جديدة ، وكان غرضه من ذلك القضاء على كل شعور اقليمي او قبلي او طائفي وفي غضون ذلك قلص رضا شاه سلطات حكام الاقليم ، وعين رجاله حكاماً عليها بدلاً من الزعامات القبلية (الخانات).

وفي هذا السياق تجدر الاشارة الى مواصلة رضا شاه ارسال الحملات العسكرية ضد العشائر المعارضة له . وبعد القضاء علية اراد ان يضمن ولاءها الدائم من خلال اقامة واحداث عسكرية في مناطقها ، وتجريد افراد القبائل والعشائر من السلاح وتجنيد شبابهم وزيادة تناقضاتهم وصراعاتهم الداخلية والاستيلاء على اراضيهم والحد من هجرتهم

السنوية واجبارهم احياناً على السكن فيما سمي القرى العصرية . وهكذا تم تهجير العديد من العشائر الكردية الى سلطان اباد وكرمان وشيراز سنة 1935 ، وكان نقلهم يجري في اسوأ الظروف ، ويلقى الكثيرون من الرجال والنساء والاطفال حتفهم في الطريق الى الاماكن الجديدة . والشئ نفسه ينطبق على تهجير عدد من العشائر العربية من عريسان الى المناطق الشمالية من ايران ، وتشجيع الفرس على الاستقرار في مناطقهم بدلاً عنهم . ومن هنا فان سياسة رضا شاه تجاه القبائل والاقليات القومية في ايران اتسمت بطابع شوفيني . فقد طمح الى اقامة دولة ايرانية بشعب واحد ولغة واحدة وثقافة واحدة وسلطة سياسية واحدة . وانسجاماً مع هذه السياسة تم غلق المدارس والمطابع غير الفارسية ، وتم تغيير اسماء العديد من المدن والمناطق في البلاد فقد اطلق اسم خوزستان (اي بلاد القلاع والحصون) على عريستان واسم بهلوي على انزالي واسم كرمنشاه على لرستان واسم غرب اذربيجان على كردستان واسم رضائية على اورمية واسم خرمشهر على المحمرة . وفي سنة 1935 تم تغيير اسم البلاد نفسها من بلاد فارس الى ايران وتعني موطن الآريين.

وضمن اجراءاته الرامية الى تثبيت اسس النظام الجديد عمل رضا شاه على تفتيت الطبقة الارستقراطية القديمة من كبار الاقطاعيين ، ولكنه واجد بدلاً منها طبقة ارستقراطية الجديدة مرتبطة به وبنظامه . وكانت الطبقة الجديدة تتألف من اتباعه ومقربيه الذين حصلوا على اراضي واسعة ، فضلاً عن عناصر الطبقة الارستقراطية القديمة التي قبلت التعاون مع رضا شاه ونظامه . اما اولئك الذين رفضوا قبول نظامه من العناصر الارستقراطية القديمة فقد ابرهم على النفي او الصمت . وعلى أية حال فان الطبقة الارستقراطية الجديدة التي خلقها رضا شاه فاقت الطبقة القديمة في استغلال الايرانيين ونهب ثرواتهم رضا شاه نفسه يمثل أفضل نموذج لذلك فقد استغل مركزه للاستيلاء على مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الخصبة في ايران ، وبخاصة ، في مقاطعته الاصلية مازندران ، من حلال المصادرة او البيع بالا كراه الذي لا يختلف كثيراً عن اسلوب المصادرة . وبعد ان كان عقيداً في الجيش يعيش على راتب صغير سنة 1921 فانه جمع ثروة طائلة خلال فترة حكمه ليصبح اغنى رجل في ايران . وعندما ترك العرش لابنه محمد رضا شاه في 1941 فقد ترك له ايضاً حساباً في البنك قدره 3 ملايين جنيه استرالييني واراضي زراعية خصبة من افضل اراضي البلاد تقدر مساحتها بحوالي 3 ملايين ايكر .

عززت كل هذه الاجراءات السابقة مركز رضا شاه ونفوذه في ايران وأصبح يمسك زمام جميع الامور بيده . والحقيقة انه حكم ايران حكماً دكتاتورياً ، فقد قيد الحريات وحظر اي نشاط سياسي ونقابي في البلاد ، وانعدمت حرية الانتخابات ولم يعد يصل الى مجلس النواب سوى اولئك الذين يختارهم هو بالتشاور مع جهاز الشرطة السرية . وكان القسم الاكبر من اعضاء مجلس النواب في عهده من الطبقة الارستقراطية التي شغلت نسبه 58

% من مقاعد المجلس . وفي مثل هذا الوضع فقد مجلس النواب الايراني روح الاستقلال ومقاومته الاساسية وكان ينفذ كل اقتراح تقدمه الحكومة . وبالرغم من كل ذلك فان رضا شاه حرص على استمرار مجلس النواب ليكون واجهة تزين وتغطي حكمه الدكتاتوري .

ومنذ توليه العرش الايراني بدأ رضا شاه بتنفيذ برنامج واسع لا حداث تغييرات اجتماعية وثقافية في ايران . وكان التعليم من المجالات التي اولاها عناية خاصة ، وقد حقق خطوات مهمة في هذا المجال . فقد شهدت فترة حكمه توسعاً كبيراً في اعداد المدارس والطلاب مع تقوية اشراف الدولة على المدارس والمؤسسات التعليمية . ففي سنة 1925 لم يكن هناك اكثر من (55,960) طفلاً مسجلين في (648) مدرسة ابتدائية حديثة تدار من قبل موظفي الدولة او مجالس ادارة خاصة او مؤسسات دينية تبشيرية . اما في سنة 1941 فقد كان هناك مكثر من (287,245) طفلاً في (2330) مدرسة ابتدائية عصرية تدار معظمها تقريباً من قبل وزارة التعليم . وفيما يخص التعليم الثانوي كان عدد الطلاب سنة 1925 (14,488) طالباً يدرسون في (74) مدرسة ثانوية عصرية ، (16) منها مدارس تبشيرية . وارتفع العدد في سنة 1941 الى (28,194) طالباً يدرسون في (110) مدارس خصوصية و (241) مدرسة ثانوية حكومية . وجنباً الى جنب مع هذا التوسع في اعداد الطلاب والمدارس كانت هناك اجراءات مهمة اخرى في مجال التعليم . فقد جرى تغيير المناهج الدراسية واتخذت المناهج وانظمة التعليم الفرنسية نموذجياً لتطبيقها في المدارس الايرانية . ومنذ سنة 1927 أقر مجلس النواب الايراني قانون التعليم الاجباري لجميع الاطفال في سن الدراسة ، الا ان الافتقار الى ابنية مدرسية كافية والنقص في اعداد المعلمين جعل من المتعذر تطبيق القانون بشكل صحيح . وقررت الحكومة في سنة 1928 ارسال (100) طالب متفوق سنوياً في بعثات دراسية وزمالات الى اوربا ، وارتفع العدد الى (150) طالباً في سنة 1930 . وبحلول سنة 1940 كان اكثر من (500) من هؤلاء الطلاب قد اكملوا دراساتهم واعادوا الى ايران حيث عملوا في مختلف الاجهزة الحكومية . وكانت الخطوة المهمة الاخرى التي اقدم عليها رضا شاه هي اخضاع المدارس الاجنبية في البلاد ، ومعظمها مدارس تبشيرية ، للاشراف الحكومي . ففي سنة 1927 فرض وزارة التعليم على كافة المدارس الاجنبية التدريس باللغة الفارسية . وفي سنة 1933 منعت الوزارة انشاء المدارس الخاصة من قبل الاجانب الا بتصريح خاص منها والمرحلة الدراسية المتوسطة فقط على ان تلتزم بالمناهج التي تعينها لها الوزارة وتم في وقت لاحق استبدال اسماء جميع المدارس الاجنبية باسماء ايرانية . وعندما ابدت المدارس الاجنبية اعتراضها على تلك الاجراءات اغلقت الحكومة الايرانية بعضها ، واضطر البعض الاخر منها الى ادخال مناهج وزارة التعليم .

اما بالنسبة للتعليم العالي فقد شهد هو الاخر تطوراً في عهد رضا شاه بانشاء جامعه طهران سنة 1934 وكانت تشتمل على ست كليات ، واضيف اليها فيما بعد خمس كليات جديدة . وكان من بين هذه الكليات الجديدة : كلية الا داب التي تأسست سنة 1935 ووقع على عاتقها ايضاً مهمة ما عرف ب (اصلاح اللغة الفارسية والغاء المفردات العربية وغيرها منها) بناء على امر من الشاه . وقد جاء هذا الامر الاخير ضمن موجة الحماس القومي التي سادت ايران انذاك . ظهرت دعوات ترمي لا لغاء الحروف العربية التي تكتب بها اللغة الفارسية بالحروف اللاتينية ، غير ان تلك الدعوات لم يكتب لها النجاح بسبب المعارضة التي جوبهت بها . وجرى الاهتمام بماضي ايران واثارها تحت شعار احياء امجاد ايران القديمة . واتخذ هذا الاهتمام عدة : فقد تم استبدال الاشهر العربية بالا شهر الفارسية القديمة ، واعيد الاحتفال بالا عياد القومية السابقة ، ووجد اهتمام لدراسة الاثار القديمة والتنقيب عنها . وظهرت في هذه الاجواء دعوات متطرفة لأعادة الدولة الساسانية القديمة والديانة الزرادشتية بدعوى ان الاسلام فرض على ايران وكان سبباً في تخلفها : وفي مجال القضاء تم اتخاذ بعض الخطوات المهمة . فقد استند الشاه وزارة العدل الى علي اكبر دافار ، وهو من ابناء الطبقة الوسطى ودرس القانون في جامعة جنيف وكان من ضمن المثقفين التقدميين الذين الفوا حول رضا شاه في اواخر العشرينات . وقد شرع دافار باعادة تنظيم الوزراء على اسس عصرية . وفي سنة 1926 تم تشريع قانون جزائي ، وفي سنة 1928 تم تشريع قانون مدني كانت اغلب مواده مأخوذة من القانون المدني الفرنسي ، وفي سنة 1928 تم الغاء الامتيازات القضائية التي كان يتمتع بها الاجانب في ايران وذلك بالغاء النظام الامتيازات الاجنبية في تلك السنة . وصدرت خلال الثلاثينات تشريعات عديدة نقلت الى الحاكم المدنية الحديثة صلاحية النظر في امور كثيرة كانت تقع سابقاً ضمن صلاحيات محاكم الشرع التي يشرف عليها رجال الدين ، مثل تسجيل الوثائق الرسمية وحقوق نقل الملكية والقضايا الشخصية الاخرى .

اما في المجال الاجتماعي فقد تركز الاهتمام على وضع المرأة الايرانية بوجه خاص . فقد تقرر الغاء الحجاب بالنسبة للمرأة وكانت زوجة رضا شاه اول من طبق ذلك ، ثم فرض على الموظفين الالتزام بمنع زوجاتهم من ارتداء الحجاب . وتم اجراء تغييرات في القوانين الشخصية لتحديد سن الزواج ، وحظر تعدد الزوجات ، ومنح المرأة حق الطلاق في ظروف معينة . وصاحب ذلك اهتمام بتعليم الاناث ايضاً . ومن جانب اخر أصدار مجلس النواب في سنة 1928 قراراً يمنع ارتداء الزي التقليدي ، وصار لزاماً على الايرانيين ارتداء الملابس والقباعات الاوربية . كما كان الاهتمام بالخدمات الصحية ملحوظاً ايضاً لافي عهد رضا شاه . فقد تم انشاء عدد كبير من المستشفيات في العشرينات والثلاثينات . وفي سنة 1940 جرى افتتاح اول محطة اذاعة حكومية في ايران وكانت برمجها تثقيفية في المقام الاول .

أثرت سياسات رضا شاه بهلوي ، وبصورة خاصة في مجال التعليم والمحاكم على مكانة ونفوذ رجال الدين في المجتمع الايراني بدرجة غير يسيرة . ويمكن القول أن هذا الامر كان قائماً في ذهن الشاه عند رسم سياساته وتنفيذها في تلك المجالات ، سيما وأنه ادرك خطورة قوتهم وفعالياتها عندما عارضوا فكرة اقامة الجمهورية في ايران سنة 1924 واجبروه على الاذعان لمعارضتهم يومذاك ولم يكن غريبا ، والحال هذه ، ان يمهد رضا شاه السبيل لا ضعاف نفوذهم . وبتوجيه منه أخذت الصحف التي تسيطر عليها الدولة تصور كبار رجال الدين بانهم رجعيون سياسياً واجتماعياً ويعارضون الاصلاحات التي تهدف الى تحسين احوال الشعب وناشدت الصحف رجال الدين الاعتراف بان الاصلاحيات منسجمة مع الدين الاسلامي . وفضلاً عن ذلك فان القانون الذي صدر عن مجلس النواب سنة 1928 تضمن شروطها بخصوص ارتداء العباءات والعمائم الدينية وبذلك حرم الكثيرين من الملالي من ارتداء زي رجال الدين ، كما اصدر الشاه في سنة 1929 مرسوماً بمنع مواكب التعزية وايذاء النفس في يوم عاشوراء ، كما تم الغاء حق اللجوء او الاعتصام بست ، وفتحت مساجد اصفهان الكبيرة امام السواح الاجانب وفي خطوة اخرى ادت الى فقدان رجال الدين ثروتهم وسلطتهم واستقلاليتهم استولت الدولة في سنة 1939 على الأوقاف وأصبح الملالي الذين كانوا يشرفون عليها سابقاً موظفين لدى الدولة .

لاشك ان برنامج رضا شاه لاقامة نظام جديد في ايران كان يتطلب موارد مالية كافية وقاعدة اقتصادية متينة . ومن هنا كان توجيه اهتمام كبير ايضاً في عهد رضا شاه فيما يخص الشؤون المالية والاقتصادية وما يتصل بها . سيما وان ايران خرجت من الحرب العالمية الاولى وهي منهكة تماماً من هذه النواحي . ولقد تم اتخاذ اجراءات كثيرة من قبل رضا شاه في هذه المجالات ولكن النجاح كان ، بصورة عامة ، محدوداً جداً لاعتبارات عديدة يتعلق بعضها بطبيعة تلك الاجراءات والبعض الآخر بظروف ايران انذالك .

وانظراً لافتقار ايران الى الكوادر المالية المتخصصة ، فقد كان عليها ان تستعين بخبراء ماليين اجانب . وقد اسرنا سابقاً الى طلب ايران خبيراً مالياً من الولايات المتحدة الامريكية ، ووقع الاختيار على اثر ملسبو تعديلات مهمة على جباية ضرائب الاراضي ونقل السلطة المالية من مختلف الوزارات الى وزارة المالية ، كما وضع حداً للعديد من الضرائب التحكمية (الاتاوات) التي كانت تشمل عقبة امام التبادل التجاري الداخلي ، مثل اتاوات الطرق والاتاوات التي كانت تجبي عند بوابات المدن ، واستبدال كل ذلك باتاوة طريق عامة كما حسن جباية الضرائب الاخرى وادارة املاك الدولة من الاراضي والغابات . وكانت حصيلة كل ذلك تحقيق ارتفاع ملحوظ في ايرادات الدولة . ولكن عمل بعثة ملسبوواجه عقبات عديدة ، ومن ذلك كبار ملاك الاراضي الذين كانوا يراوغون في

مسألة دفع الضرائب ، فضلاً عن الخلافات مع بعض القادة العسكريين والدوائر الحكومية ، واخيراً الخلاف الذي نشأ بين ملسبو ورضا شاه حول مسألة زيادة الانفاق العسكري والعبء الذي يشكله ذلك على ميزانية الدولة ، فضلاً عن السلطات والصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها ملسبو والتي اثارت سخط رضا شاه الذي عبر عن هذا الأمر بقولة لا يمكن ان يكون هناك شاهان في هذه البلاد وسأكون انا الشاه الوحيد . وانتهى الامر بانهاء عقد عمل بعثه ملسبو في ايران سنة 1927 .

وبعد انهاء عقد عمل بعثة ملسبو تم التعاقد مع خبراء بلجيكيين لادارة وتنظيم الكمارك الايرانية . كما استعين بخبراء ماليين المان في مقدمتهم لندنبلات الذي عهد اليه رضا شاه بمهمة تنظيم البنك الوطني الايراني بنك ملي الذي تأسس سنة 1928 . وفي اعقاب ذلك تم سحب حق اصدار العملة الورقية من البنك الشاهنشاهي الفارسي الذي كان يديره البريطانيون ، ومنح هذا الحق الى البنك الوطني سنة 1930 . وفي تلك السنة أيضاً أضيف الى البنك الوطني فرع زراعي ما لبث ان تحول في السنة التالية الى مصرف زراعي لتقديم قروض للفلاحين ولا صحاب المشاريع الصناعية ايضاً . وبحلول سنة 1932 أصبح للبنك الوطني 147 فرعاً أو وكالة في انحاء

ايران اضافة الى مندوبين له في عشرين دولة اوربية تقريباً . وقد ترتب على اعادة تنظيم الشؤون المالية في العشرينات ، من خلال بعثة ملسبو والبعثات التي اعقبها ، نمو ايرادات الدولة . ففي سنة 1927 – 1928 بلغب ايرادات الدولة 250 مليون قران (ما يعادل 5 ملايين جنية استرليني) وارتفعت في سنة 1930 – 1931 الى 353 مليون قران (مايعادل حوالي 6 ملايين جنيه استرليني بعد اخذ انخفاض قيمة القران بنظر الاعتبار) . وتحسنت ايرادات الدولة في الثلاثينات بعد توقيع تفاقيه جديدة مع شركة النفط الانكليزية – الفارسية سنة 1933 ، وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في صفحات لاحقة من هذا الفصل . وفي اواخر الثلاثينيات كانت الايرادات قد بلغت ما يعادل 20 مليون جنيه استرليني . وقد صاحب كل ذلك اجراءات حثيثة لضمان استقرار العملة الايرانية . وكان اهم اجراء في هذا المجال هو تبديل العملة الايرانية (القران) التي تعتمد الفضة كاساس لها بعملة اخرى اكثر استقراراً هي (الريال البهلوي) التي تعتمد الذهب اساساً لها ، وذلك بدءاً من مطلع الثلاثينات لاسيما وان الازمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1933 كانت قد ادت الى انخفاض شديد في قيمة القران الايراني .

وفي ميدان الصناعة جرت بعض المحاولات لا قامة صناعات حديثة في ايران ، وخاصة في عقد الثلاثينات . ففي العقد السابق سعت الحكومة الى تشجيع الصناعة الوطنية من خلال المبادرات الخاصة ولكن الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على المبادلات التجارية الخارجية من جهة وعدم تحقق قدر ملموس من التقدم في ميدان الصناعة في

العشرينات من خلال المبادرة الخاصة والحرف التقليدية دفعت الدولة الى التدخل بشكل متزايد في تنظيم الحياه الاقتصادية من خلال ما يسمى سياسة اقتصاد الدولة فقد سعى الشاه الى السيطرة على المؤسسات الصناعية الحديثة ، وتضاعفت استثمارات الحكومة في ميدان الصناعة حولي 9 مرات ابان الثلاثينات . ففي حين كانت مساهمة الحكومة في النشاط الصناعي تبلغ 78 مليون ريال سنة 1931 فان هذا الرقم قفز الى 702 مليون ريال سنة 1939 . وقد جرى تركيز على صناعات السكر والنسيج والاسمنت والصابون ومعامل تقطير الخمور والثقاب والتبغ . اما الصناعة الاساسية في البلاد ، وهي الصناعة النفطية فقد كانت خارج نطاق سيطرة الدولة . اذ كانت تشرف عليها وتديرها شركة النفط الانكليزية – الفارسية . وعلي اية حال فان رضا شاه واجه عقبات عديدة في ميدان التصنيع ، فلم تكن هناك هيئة مركزية منظمة للمعلومات عن الاقتصاد الوطني وامكاناته واحتياجاته . وكان هذا يعني استحالة وضع خطط تفصيلية مدوروسة في ميدان التصنيع . ومن هنا فان الحكومة لم توجه اي اهتمام لمسائل مهمة مثل الاماكن المناسبة للمشاريع اصناعية او اولويتها في تطوير الاقتصاد الوطني بشكل عام . هذا فضلاً عن الافتقار الى الخبرة الفنية الوطنية في مجال التصنيع والاعتماد على الخارج في ما يخص تجهيز المكائن والالات بل وحتى بعض المواد الولية احياناً . وكانت نتيجة كل ذلك تعثر المعامل العديدة التي تأسست في عهد الشاه رضا بهلوي . فقد تعطلت بعض معامل السكر بسبب عدم توافر البنجر اللازم لصناعة السكر . اما معمل الصلب الذي كان قيد الانشاء في اواخر عهدة فقد كان عديم الجدوى من الناحية الاقتصادية بالنسبة لبلد دون امدادات مضمونة من خام الحديد محلياً . اما المعامل التي قدرها ان تستمر في الانتاج فان اسعار منتجاتها كانت علية قياساً الى اسعار مثيلاتها المستوردة ، بسبب الفرق في كلفة الانتاج ، كما ان نوعيتها بقية رديئة .

ولابد لنا من الاشارة هنا الى محاولة رضا شاه تشجيع الحرف والصناعات التقليدية التي تدهورت في عهد القاجاريين . فقد انشأ مدارس خاصة للحرف وبلذات لنسج السجاد الايراني ، اذ تواجه منافسة قاسية من جانب المقلدين في تركيا وجنوب الاتحاد السوفيتي ومنتجات الصين والهند وغيرهما . وتشكلت مؤسسة حكومية خاصة للاشراف على انتاج السجاد وتسويقه. وكذلك نالت التشجيع حرف تقليدية اخرى مثل صناعة البرونز والصباغة . واذا تركنا العثرات التي واجهت محاولة اقامة صناعة حديثة في ايران جانباً ، فان هذه المحاولة ، والتطورات الاقتصادية الاخرى بان عهد رضا شاه ، أدت الى زيادة كبيرة في اعداد العمال الايرانيين . فقد ازداد عدد العاملين في المعامل الكبرة من اقل من (1000) عامل سنة 1925 الى اكثر من (50,000) عامل سنة 1941. وخلال الفترة ذاتها ازداد عدد العمال في الصناعة النفطية من (20,000) عامل الى حوالى (31,000) عامل وباضافة العاملين في الورش الصغيرة وعمال السكك الحديد والموانيء ومناجم الفحم

وغيرهم فان الرقم يرتفع الى (170,000) عامل . وتذهب بعض المصادر الى ان عدد العمال الايرانيين بلغ حوالي نصف مليون عامل قبيل الحرب العالمية الثانية : وكان هؤلاء العمال محرومين من حقوق تشكيل النقابات وحق الاضراب في عهد رضا شاه ، وعندما صدر اول قانون عمالي في ليران سنة 1936 لم ترد أية اشارة فيه الى تلك الحقوق ، اذ خصصت مواده لظروف العمل في المؤسسات الصناعية .

ومثلما تدخلت الدولة في النشاط الصناعي منذ بداية الثلاثينات فأنها تدخلت في النشاط التجاري ،لاسيما التجارة الخارجية، منذ مطلع الثلاثينات . وكانت بعض الخطوات التمهيدية قد سبقت ذلك ومنها الغاء الامتيازات الاجنبية سنة 1928 م . فمن المعروف ان تلك الامتيازات الاجنبية سهلت فتح ابواب ايران امام السلع والمنتجات الاوربية بشكل أضر كثيراً بمصالح التجار المحليين وبالصناعات والحرف الايرانية . وبالرغم من ذلك فان صعوبات عديدة ، مثل انخفاض قيمة العملة الايرانية وبدء الازمة الاقتصادية العالمية ، ادت الى معاناة الميزان التجاري الايراني من عجز كبير بلغ حوالي 10 ملايين جنية استرليني سنوياً في اواخر العشرينات . ولذا اقدمت الدولة في سنة 1931 م على فرض سيطرتها الكاملة على التجارة الخارجية ، وتم تشريع (قانون احتكار التجارة الخارجية) لهذا الغرض . وقد نص القانون على ان تكون قيمة البضائع المستوردة الى ايران معادلة لقيمة البضائع المصدرة منها. وعلى ان هذا الاساس تأسست احتكارات خاصة بالدولة لاستيراد السلع الضرورية مثل الشاي والسكر والمنسوجات القطنية ، كما احتكرت صادرات القطن والجوت والرز والسجاد وهي السلع الرئيسة للتجار الايرانيين . ولاجل تنشيط التبادل التجاري الخارجي اتبعت ايران اسلوب المقايضة مع الدول الاخرى وبخاصة الاتحاد السوفيتي . ومن خلال نظام الاحتكارات نجحت الدولة في موازنة الميزان التجاري الخارجي من جهة وميزانية الدولة الداخلية من جهة اخرى ، وان كان ذلك على حساب المستهلكين بالدرجة الاولى . فقد ادى احتكار تصدير واستيراد وتسويق وتحديد اسعار معظم السلع الاساسية ، ولاسيما السكر والشاي والسكائر والفواكه المجففة والحنطة والرز ، الى اختفاء هذه السلع من الاسواق وارتفاع اسعارها على نحو فاحش وانتعاش السوق السوداء .

ادرك رضا شاه ان قدراً كبيراً من الانتعاش الاقتصادي في ميدان الصناعة والتجارة بالذات يعتمد على وجود شبكة كفوءة من طرق الموصلات في البلاد ، هذا فضلاً عن الاهمية العسكرية لمثل تلك الطرق لتسهيل نقل الوحدات العسكرية بسرعة الى مختلف انحاء البلاد . وكان افتقار ايران الى طرق المواصلات وضحاً للعيان ، اذ لم يكن فيها سنة 1925 م اكثر من(2000) ميل من الطرق والكثير منها كان غير صالح وبحلول سنة 1941 م كانت شبكة طرق المواصلات تتألف من 15000 ميل من السكك الحديد والطرق

البرية . وكان ابرز انجاز لرضا شاه في هذا المجال هو مد خط سكة حديد عبر ايران بين ميناء بندر شاه على بحر قزوين وميناء بندر شهبور على الخليج العربي بطول 1394 كيلومترا . وقد استغرق انشاء هذا الخط زهاء 11 سنة (1927 – 1938 م) ، وساهمت في انشائه شركات امريكية والمانية واوربية اخرى ، وعمل فيه 50 الف عامل و 450 مهندساً وخبيراً واختلفت تقديرات كلفته بين 30 مليون جنيه و125 و 150 و 200 مليون دولار . وقد ضمنت الاموال اللازمة لتمويل هذا المشروع الكبير من مصادر محلية اهمها احتكار السكر والشاي وفرض رسوم على الطريق وبعض السلع الاخرى اضافة الى المنح الحكومية وقروض البنك الوطني . وفي المقابل الاهتمام الكبير الذي ابداه رضا شاه بتحديث الجيش والادارة والتعليم والتصنيع والتجارة ، فان قطاعاً اساسياً من قطاعات السكان والاقتصاد في ايران لم يحظ بمثل هذا الاهتمام ، ونعني بذلك الفلاحين والزراعة . ووفقاً لاحد الباحثين فان (الزراعة وقعت ضحية لاتجاهين مركزيين بعد الحرب وهما التطلع الى التدعيم العسكرية والسياسي اولاً والتصنيع ثانياً) ويبدو هذا واضحاً من ضالة المبالغ المخصصة للقطاع الزراعي في ميزانية الدولة . كما ان الاجراءات التي اتخذت في هذا المجال خدمت مصالح الارستقراطية الايرانية وليس صغار الفلاحين . ولاشك ان لهذا الامر علاقة بطبيعة نظام حكم رضا شاه ، ولكونه هو اكبر مالك للاراضي الزراعية في ايران ، او بتعبير اخر الاقطاعي الاول فيها . ومن هنا فان عهد رضا شاه لم يشهد اية محاولة لاعادة النظر في ملكية الاراضي الزراعية او تنظيم العلاقة بين الفلاح ومالك الارض لصالح الاول . ومع ان الدولة اصدرت تشريعاً يقضي بتمليك الاراضي المهملة لمن يستصلحها الا ان الذي استفاد من التشريع المذكور هم كبار ملاك الاراضي لان الفلاح العادي كان يفتقر الى رأس المال اللازم لاستصلاح الارض . وعندما صدر قانون مدني جديد سنة 1928 عالج مسألة تنظيم العلاقة بين ملاك الاراض والفلاحين ولكن بصيغة تعزز سيطرة ملاك الاراضي اكثر من السابق . ولم يستفد صغار الفلاحين من القروض التي بدأ المصروف الزراعي بتقديمها في الثلاثينات لان القروض كانت تمنح مقابل ضمانات عقارية فقط وهذه لا يملكها الفلاحون . وفي خاتمة المطاف استفاد الملاكون الكبار من تلك القروض بشروط سهلة تقضي بدفع فائدة سنوية قدرها 4% فقط من قيمة القرض . ومن ثم يقرضون تلك الاموال بدورهم الى الفلاحين مقابل نسبة كبيرة من الارباح بعجز الفلاح في الغالب عن دفعها ويبقى بالتالي تحت رحمة مالك الارض .

وفيما عدا ذلك اتخذت الحكومة بعض الاجراءات بهدف تحسين الانتاج الزراعي وليس تحسين مستوى معيشة الفلاح الايراني . ومن ذلك جلب مستشاريين وخبراء زراعيين من الخارج ، وادخال محاصيل زراعية جديدة الى البلاد مثل الشاي والقطن ، واعفاء بعض المنتجات الزراعية من الضرائب بهدف تشجيع زراعتها ، وتأسيس كلية زراعة سنة 1929 ومدارس زراعية في عدد من القرى ، وتشكيل مجلس اعلى للزراعة

لرسم اخطط الخاصة بالزراعة ، وبناء عدد من مخازن الحبوب (سايلوات) لخزن الفائض من الحبوب . ومع كل ذلك فان الانتاج الزراعي لم يحقق زيادة ملحوظة ، وقد اوضحت دراسة اعدت سنة 1934 ان اجراءات الحكومة في المجال الزراعي اسهمت في زيادة المساوي التقليدية للنظام القديم . ومع ان الدولة بدأت في السنة ذاتها بيع اراضي الدولة ، الا ان معظمها وقع بيد كبار الملاكين الذين استغلوا الاراضي الجديدة لزيادة استغلال الفلاح الايراني . ان اهمال الزراعة والري بهده الصورة ادى الى الحد من فرض البلاد في الاستفادة من مواردها الطبيعية الرئيسة ، وفي بناء اقتصاد سليم ، وفي رفع مستوى معيشة الجماهير . وقد اثبتت السنوات اللاحقة ان البناء الاقتصادي الذي سعى رضا شاه الى اقامته كان بناء هشاً .

ان اية عملية تقييم لسياسات رضا شاه في المجال الداخلي ومحاولاته لا قامة دولة ايرانية ومجتمع ايراني حديثين ، يجب ان تاخذ ينظر الاعتبار مسألتين مهمتين : وهما طبيعة نظام حكم رضا شاه اولاً وتأثيرات سياساته وحصيلتها النهائية بالنسبة للمجتمع الايراني . فمن المعروف ان رضا شاه كان طاغية مستبداً لم يتردد في استخدام الشدة والعنف واسلوب المصادرة ضد اولئك الذين رفضوا نظامه أو لم يتعاونوا معه ، كما منع اي شكل من اشكال حرية التعبير عن الرأي من خلال الصحافة او الاحزاب السياسية او النقابات المهنية . فقد اغلق الصحف المستقلة وجرد النواب من حصانتهم الدبلوماسية وحطم الاحزاب السياسية ، وبصورة خاصة الحزب الاشتراكي الذي كان يتزعمه سليمان اسكندري ، والحزب الشيوعي الايراني الذي تم اعتقال معظم زعمائه او فرض الاقامة الجبرية عليهم ومات بعضهم نتيجة المعاملة السيئة في السجون ، ولم ينج سوى بعض قادته الذي كانوا في الاتحاد السوفيتي . بل ان رضا شاه لم يتردد في اعتقال اعضائه المقربين وتدبير عمليات موتهم في ظروف غامضة ، وبصورة خاصة البارزين منهم في مجالات الثقافة والمعرفة والتجربة ، ومن هؤلاء فيروز ميرزا (نصرت الدولة) وعلي اكبر دافار وعبد الحسين نيمورتاش . فقد اعتقل الاول والثالث بتهمة الرشوة ودبر قتلهم في السجن . اما الثاني فقد انتحر خوفاً من مواجهة مصير مماثل لمصير زملائه . علماً بان هؤلاء الثلاثة ايدوا رضا شاه وخدموه في مرحلة مهمة من مراحل حياته السياسية . فقد كانوا من المناصرين النشطين لرضا شاه عندما كان رئيساً للوزراء وعندما كانوا هم اعضاء في مجلس النواب . وخدموه فيما بعد من خلال المناصب الوزارية التي شغلوها ، فقد كان فيروز ميرزا وزيراً للعدل في اخر وزارة ترأسها رضا شاه قبل توليه العرش ، كما كان وزيراً للمالية من 13 شباط 1927 لحين اعتقاله في 16 حزيران 1929 . اما علي اكبر دافار فقد كان وزيراً للزراعة والتجارة والاشغال العامة في وزارة واحدة ، كما اصبح وزيراً للعدل من 13 شباط 1927 ولغاية 14 ايلول 1933 ، ثم اصبح وزيراً للمالية لحين انتحاره في 10 شباط 1936 . اما تيمور تاش فكان وزيراً للبلاط منذ كانون الثاني 1926

ولحين اعتقاله في كانون الثاني الامتيازات الاجنبية سنة 1928 . وفي مثل هذه الظروف فان الايرانيين حرموا من مسؤوليتهم لسياسية ولم تتح لهم فرصة القيام باي دور مؤثر او فعال .

وبالاضافة الى ذلك فان ضمان استمرار حكمة المطلق دفع الشاه الى العناية بالجيش والقوات المسلحة اكثر مما ينبغي . وكانت حصيلة ذلك تخصيص نسبة مهمة من ايرادات الدولة للانفاق العسكري في وقت كانت فيه المجالات الخدمية المهمة الاخرى تفتقر الى الاموال اللازمة . هذا بالا ضافة الى ان الشاه استغل مركزه وتحول الى اكبر اقطاعي في ايران فانهي بذلك كل كلام حول اصلاح الارض ، ونقل الضرائب الزراعية من اكتاف اصحاب الارض الى اكتاف الزراع، وليس من شك في ان محاولة تحديث الدولة والمجتمع في ايران كانت مهمة صعبة ودقيقة بسبب ظروف ايران وتخلفها . ويمكن القول ان رضا شاه ، العسكري المحترف الحازم ، لم يكن تماماً للقيام تلك المهمة فقد كان يفتقر الى فلسفة واضحة في هذا المجال . ووفقاً لتعبير احد الباحثين فان مفاهيم رضا شاه عن التحديث لم تكن (سوى مفاهيم ساذجة احياناً. وقد كان بالاضافة الى ذلك جائراً صرهاً بحيث كان ينسى رعاياه ليشبع اطماعه الشخصية ولم يكن لديه ادراك صحيح عن سلطان القانون وحكمه ، كما كانت تعوزه قابلية التجرد من الانانية) . وفي ضوء هذا التقييم ، ومثلما لاحظنا في صفحات سابقة . فان العديدمن سياسات رضا شاه ، وبخاصة في المجال الاقتصادي ، لم تكن تستند الى خطط مدروسة . كما ان تنفيذ تلك السياسات كان على حساب معاناة الايرانيين في معظم الاحيان . وكانت النتيجة ان اصبح الوضع الاقتصادي للمواطن الايراني العادي في اواخر الثلاثينات اسوأ بكثير مما كان علية في سنة 1925 م . فقد جرى تمويل خطط رضا شاه الاصلاحية من قبل الفقراء في حين كانت حصيلتها لمصلحة ومنفعة نخبة صغيرة محدودة .

اما السياسات التعليمية والثقافية والاجتماعية فقد نفذت وفق منظور شوفيني غمط الحقوق المشروعة للقوميات غير الفارسية في ايران ، وتجاهل حقيقة كون الغالبية العظمى من الايرانيين من المسلمين ز ومن هنا فان عهد رضا شاه انتهى الى نتيجة واضحة وهي التذمر والسخط العام في ايران ، باستثناء فئة محدودة وكانت مستفيدة من الوضع القائم . وكان التعبير العملي عن هذا السخط العام حدوث احتجاجات واضطرابات في مناسبات مختلفة من عهد رضا شاه تم قمعها بقوة بقسوة . وقد اشارت تقارير الدبلوماسيين الاجانب في ايران الى مدى التذمر الذي ساد البلاد قبيل سقوط رضا شاه في ايلول 1941 م . فقد كتب الوزير البريطاني المفوض في طهران في مذكرة منه الى وزارة الخارجية البريطانية في ايار 1941 م قائلاً بان الشاه قد اصبح موضع كره عام ولا يستطيع ان يعتمد على ميانده تامة من جيشه . وأية حركة لازاحة الشاه او حتى امبراطوريته ستكون شعبية

ومطلوبة ، ومعظم الناس سيرحبون بثورة مهما كان هدفها . ولمح الوزير الامريكي المفوض في طهران الى الامر ذاته ،بعد سقوط رضا شاه ووفاته في المنفي ، ووصفه بانه كان طاغية شرير وخاصة في سنيه الاخيرة لذلك لم يتأسف احد على سقوطه ومن ثم موته في المنفي .

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الحادية عشر:

- سياسة الخارجية الخارجية في عهد رضا شاه بهلوي:

يمكن دراسة سياسة ايران الخارجية ابان عهد رضا شاه ضمن مجالين : الاول هو علاقاتها مع الدول الكبرى ، والدول المعنية هنا هي بريطانيا والاتحاد السوفيتي والمانيا ، اذ لم تكن لايران علاقات مهمة مع الدول الكبرى الاخرى بقدر الدول المذكورة . اما المجال الثاني فهو علاقاتها مع الدول المجاورة تركيا وافغانستان والعراق .

- **العلاقات مع الدول الكبرى :**

لاحظنا في الصفحات السابقة ان احدى المعضلات التي واجهت ايران منذ مطلع القرن التاسع عشر هي التنافس البريطاني – الروسي والضغوط والتدخلات التي تعرضت لها ايران في السابق هذا التنافس ، وما ترتب على ذلك من خرق وانتهاك مستمر لاستقلال ايران وسيادتها . ولذلك فان احدى المطالب الاساسية للوطنيين الايرانيين تمثلت في ضرورة تأكيد استقلال ايران وسيادتها بمنأى عن كل ضغط او تدخل اجنى . واذا كانت ثورة اكتوبر سنة 1917 وما تبعها من تطورات في العلاقات الايرانية – الروسية انتهاء بعقد معاهدة الصداقة في 26 شباط 1921 قد قلصت الى حد كبير الضغوط والتدخلات الروسية في ايران ، فان الامر كان مختلفا تماما مع بريطانيا . فقد سعت الاخيرة الى احكام قبضتها على ايران وتحويلها الى محمية بريطانية بموجب معاهدة 9 اب 1919 ، وعندما اخفقت في ذلك واصلت ضغوطها وتدخلاتها في الشؤون الايرانية مما ادى الى نمو مشاعر معادية للبريطانيين في ايران . وكان على رضا شاه ان ياخذ هذه المشاعر بنظر الاعتبار في تعامله مع بريطانيا بعد توليه العرش الايراني ، وان كانت تلك الدولة وراء وصوله الى العرش ، وأول دولة تعترف به شاهاً على ايران . وفضلاً عن ذلك فان هذه العلاقة وادراك رضا شاه للموقع المتميز للنفوذ البريطاني في معظم المناطق المجاورة لا يران لا تلغي عنه رغبته في تحقيق استقلال بلاده السياسي والاقتصادي من السيطرة الاجنبية بعد ان ورث بلداً مستقلاً بلالا سم ، فكافح من اجل وضع الحجر الاساسي لاستقلال ايران .

لقد شهدت السنوات 1927 – 1933 خلافات ايرانية – بريطانية تركزت حول ثلاثة مواضيع وهي :

ا- الادعاءات الايرانية بالسيادة على البحرين التي كانت خاضعة انذاك للحماية البريطانية مثل بقية مشيخات الخليج العربي . وقد بدأت هذه الادعاءات في القرن التاسع عشر وكانت تقوم على حجج واهية لا اساس لها من الا صحة وقد . اثارة رضا شاه هذا الموضوع سنة 1927 . ففي عشرين ايار من تلك السنة عقدة معاهدة جدة بين بريطانيا وعبد العزيز بن سعود ، وقد تعهد الاخير في المادة السادسة من تلك المعاهدة بعدم التدخل في البحرين بوصفها محمية بريطانيا . وقد احتجت ايران على ورود اسم البحرين في تلك المعاهدة بحجة انها مقاطعة ايرانية وارسلت الحكومة الايرانية مذكرة احتجاج الى الحكومة البريطانية في 22 تشرين الثاني 1927 ، كما ارسلت نسخة من الاحتجاج الى عصبة الامم . وقد اجابت بريطانيا على مذكرة الاحتجاج الايرانية في 18 شباط 1928 مؤكدة عدم وجود اية مبررات شرعية لإيران يمكن الاستناد اليها . ثم عادة الحكومة الايرانية وارسلت في اب 1928 مذكرة اخرى الى عصبة الامم شرحت فيها وجهة النظر الايرانية ، وقد اجابت عليها بريطانيا بمذكره مطولة دحضت فيها الحجج الايرانية . وفي بداية سنة 1929 احتجت الحكومة الايرانية مجدداً ضد التعليمات التي اصدرتها السلطات البريطانية والتي طالبت فيها الايرانيين الذين يزورون البحرين بإبراز جوازات السفر ، الا ان الحكومة البريطانية اهملت الاحتجاج . واضافة الى البحرين فان الادعاءات الايرانية بسيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى ، وما صاحبها من تجاوزات على تلك الجزر التي تتبع شيوخ الشارقة ورئس الخيمة ، كانت موضع خلاف بين ايران وبريطانيا بين حين واخر في عهد رضا شاه لان بريطانيا كانت ترتبط بمعاهدات حماية مع الشيوخ الشارقة ورأس الخيمة تشرف من خلالها على العلاقات الخارجية للمشيختين ايضاً .

2- اعلان الحكومة الايرانية سنة 1927 عزمها على الغاء الامتيازات الاجنبية في موعد لا يتجاوز 10 ايار 1928 . فقد استنكرت بريطانيا هذا الاجراء وعدته موجهاً ضدها بالذات . لان الاتحاد السوفيتي سبق وان تخلا عن امتيازاته في ايران ، وطلبت ضمانات لحماية رعاياها . وفي غضون ذلك رفضت ايران السماح للطائرات البريطانية بالطيران فوق سواحلها الى الهند ، وعقدت في الوقت نفسة اتفاقيات جوية مع المانيا والتحاد السوفيتي . وردت بريطانيا بمطالبة ايران بالديون المتأتية عن تفقات قوة (بنادق جنوب بلاد فارس) ابان الحرب العالمية الاولى . كما نشأت خلافات بين الجانبين حول التعريفة الكمركية التي ضاعفتها ايران تمهيداً لا لغاء الامتيازات الاجنبية . وعلى اية حال فأن هذه الخلافات قد حلت بتوقيع اتفاقية ايرانية - بريطانية ، في 10 ايار 1928 . وقد منحت هذه الاتفاقية ضمانات معينة للمواطنين لبريطانيين المقيمين في ايران عوضاً عن الامتيازات الاجنبية القديمة . واصبحت هذه الاتفاقية نموذجاً لاتفاقيات لاحقة عقدتها ايران مع دولة اوربية اخرى في ايار – اب 1928 . وقد تلا عقد الاتفاقية الايرانية – الابريطانية عدة خطوات ايجابية . فقد عقدت اتفاقية خاصة بين ايران وشركة الخطوط الجوية الامبراطورية

الابريطانية في كانون الاول 1928 . كما تخلت الحكومة البريطانية للحكومة الايرانية عن مسؤولياتها في اضاءة سواحل ايران على الخليج العربي ، وفي القيام بالحجر الصحي للقادمين الى ايران . وفي سنة 1931 سلمت الشركة الهندية – الاوربية للتلغراف ، وهي شركة بريطانية ، مسؤولياتها للحكومة الايرانية وانسحبت من ايران .

3- قضية امتياز شركة النفط الانكليزية – الفارسية ، فقد كان هذا الامتياز ، شأنه شأن امتيازات النفط في المنطقة عموماً ، يمثل اجحافاً لحقوق ايران في ثروتها النفطية . اضافة الى ذلك فان الامتياز كان يعد رمزاً من رموز الهيمنة الاجنبية في ايران . وقد بذلت الحكومة الايرانية في عهد رضا شاه مساعيها منذ سنة 1928 لاعادة النظر في بنود الامتياز . وقد تعززت هذه المساعي في سنة 1930 – 1931 نتيجة عاملين الاول هو رفض الشركة دفع ضريبة الدخل الايراني التي فرضت سنة 1930 ، وثاني تلاعب الشركة بحساباتها وتخفيض عوائد الحكومة الايرانية ابان الازمة الاقتصادية العالمية . ففي حين كانت هذه العوائد (1220000) جنيه استرليني سنة 1930 فأنها انخفضت الى (307000) جنيه استرليني سنة 1931 . وعند ما تؤد المفاوضات بين الحكومة الايرانية وادارت الشركة الى نتيجة ، تم الغاء الامتياز من جانب الحكومة الايرانية في 27 تشرين الثاني 1932 . وقد رفضت الشركة الاعتراف بهذا الاجراء ، كما ارسلت الحكومة البريطانية بعض سفنها الحربية الى الخليج العربي ، ثم عرض الامر على عصبة الامم . ولكن في الوقت نفسة كانت هناك مفاوضات سريه بين ممثلين عن الحكومة الايرانية وشركة النفط انتهت بتوقيع اتفاقية جديدة بين الطرفين في 29 نيسان 1933 . وبموجب هذه الاتفاقية زادت عوائد ايران من الارباح الصافية للشركة من 16% الى 20% ، وقلصت منطقة الامتياز الى 100,000 ميل مربع ، وعين ممثل عن الحكومة الايرانية في الشركة المراقبة الحسابات ، وتعهدت الشركة بتدريب عدد من الطلبة الايرانيين في المؤسسات النفطية خارج البلاد . ونص الاتفاق على تمديد الامتياز ، الذي كان المفروض ان ينتهي سنة 1961 ، مدت 32 سنة اخرى بحيث ينتهي في نهاية 1993 .

ان تمديد الامتياز والحقوق الاخرى التي ضمنتها الاتفاقية الجديدة للشركة ، ومنها حق شراء الاراضي ومد سكك الحديد وبناء موانىء جديدة ومطارات ومحطات اذاعه وغير ذلك ، ادى الى استنتاج بعض الباحثين بان الخلاف النفطي لم يكن اكثر من مناورة قصد من ورائها رضا شاه تدعيم مركزه في الداخل وظهار نفسة بمظهر الوطني الذي يقف ضد المصالح الاجنبية .

ومهما يكن من شيء فن السنوات القليلة التي اعقبت توقيع الاتفاقية الجديدة اتسمت بعودة العلاقات الايرانية – البريطانية الى مسارها الطبيعي وطابعها الودي ، قبل ان تدخل

مرحلة توتر اخرى بعد نشوب الحرب العالمية الثانية بسبب تقدم الصداقة الايرانية مع المانيا النازية .

اما في ما يخص العلاقات الايرانية – السوفيتية بعد معاهدة 26 شباط 1921 فأنها تسمت بالبرود بصورة عامة ، على الرغم من ازدياد الحجم التبادل التجاري بين الدولتين . وكان رضا شاه ينظر بعدم ارتياح الى التحاد السوفيتي بسبب كرهه للشيوعية واعتقاده بان السوفييت كانوا يعدونه (العائق الكبير امام المباديء الشيوعية في ايران). ومع ذلك فقد كان عليه ان يأخذ بنظر الاعتبار وجود حدود مشتركة طويلة بين ايران والاتحاد السوفييتي ، والاهم من ذلك كون الاتحاد السوفييتي سوقاً رئيسة لمنتجات المقاطعات الايرانية الشمالية . وقد ادرك السوفييت بدورهم اهمية هذا العامل الاخير ولم يترددوا في استخدامه ضد الحكومة الايرانية للضغط عليها عند الحاجة . ووفقاً لما ذكره السفير السوفييتي في طهران بتروفسكي في احدى المجالات فان (المهم في ايران هو ايران الشمالية فقط ، وهذه تعتمد تمام على روسيا . لان جميع حاصلات تلك البلاد التي يجب ان تصدر الى الخارج يمكنها ان تجد سوقها الوحيدة في روسيا . فاذا امتنع الروس عن شرائها يحل بأيران الافلاس في شهر واحد، وهذه القوة لروسيا لانظيرها في الجانب البريطاني .

لقد حاول السوفييت التقرب من رضا خان قبيل تولية العرش مباشرة ، واكدوا حسن النية تجاه ايران من خلالها تبرع الحكومة السوفييتية بكميات من الحبوب لإيران لمعالجة النقص الكبير في انتاجها الزراعي في موسم 1924 – 1925 . وبعد تولي رضا شاه العرش كان الاتحاد السوفييتي ثاني دولة تعترف بالنظام الجديد في ايران ، كما رفعت الحكومة السوفيتية درجة تمثيلها الدبلوماسي في طهران من وزير مفوض الى سفارة . ولكن نزاعاً نشأ بين الدولتين في سنة 1926 بسبب حقوق صيد الاسماك في بحر قزوين ادى الى توتر العلاقات الايرانية – السوفيتية فقد استخدم الاخير الضغط الاقتصادي وفرض حصاراً على البضائع المستوردة من ايران ، عدا القطن ، مما ادى الى معاناة المقاطعات الايرانية الشمالية من الضيق والضنك . وبعد مفاوضات طويلة تم التوقيع في موسكو على معاهدة امن وحياد بين ايران والاتحاد السوفييتي في 1 تشرين الأول 1927 واتفاقيات تخص التجارة والعلاقات الاقتصادية الاخرى بين الدولتين . وقد اكدت هذه المعاهدة بنود معاهدة 26 شباط 1921 فيما يخص المسائل الامنية في العلاقات بين الدولتين . كما جرى تبادل المذكرات بخصوص تنظيم العلاقات التجارية وامكانات تطويرها بين الدولتين .

لم تستقر العلاقات الايرانية – السوفيتية طويلاً بعد معاهدة 1927 فقد مرت بمراحل توتر أخرى في اواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات استخدم السوفيت خلالها مرة اخرى الضغط الاقتصادي ضد ايران . وفي 27 اب 1935 . تم توقيع معاهدة تجارية جديدة لم تختلف في مضمونها عن الاتفاقيات التجارية السابقة . ونجم عنها زيادة حجم التبادل التجاري بين

الدولتين ، بما في ذلك صفقات اسلحة سوفيتية لا يران . وعندما انتهى أمد تلك الاتفاقية سنة 1938 رفض الجانب الايراني تجديدها لاسباب عديدة ، في مقدمتها مستجدات الوضع على الصعيد العالمي . وتبع ذلك اغلاق المؤسسات الدبلوماسية لكل من الطرفين لدى الطرف الاخر كما تم اغلاق الحديد بينها .

ومما يجدر ذكره ان رضا شاه حاول ، من خلال وسائل مختلفة ، معالجة مشكلة اعتماد المقاطعات الشمالية الايرانية على السوق السوفييتية . ومن هذه الوسائل بناء خط سكة الحديد بين بحر قزوين والخليج العربي بغية ايجاد منافذ جديدة لمنتجات المقاطعات الشمالية . ومنها ايضاً تنمية علاقات بلاده التجارية مع دول كبرى اخرى ، غير بريطانيا والاتحاد السوفييتي . وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية التي احتلت المرتبة الثالثة في تجارة ايران الخارجية سنة 1938 ، والمانيا النازية التي احتلت المرتبة الاولى في تجارة ايران الخارجية قبيل سقوط رضا شاه حيث ان 47,87% من واردات ايران كانت من المانيا و 42,09% من صادرات ايران كانت اليها خلال سنتي 1940 – 1041 . وفي ذلك الوقت بالذات لم تعد تجارة ايران مع الاتحاد السوفيتي ذات قيمة تذكر ، فقد شكلت وارادت ايران من الاتحاد السوفييتي 0,04% من واردتها الكلية في حين كانت صادرات ايران الى الاتحاد السوفييتي تشكل 1,17% من مجموع الصادرات الايرانية الكلية . وهكذا نجح رضا شاه في انهاء اعتماد المقاطعات الشمالية على الاتحاد السوفييتي اقتصادياً باحلال المانيا محل الاول شريكاً تجارياً رئيساً لا يران .

ان بلوغ العلاقات التجارية الايرانية – الالمانية هذا المستوى من التقدم كان حصيلة سنوات طويلة من تطور العلاقات بين الدولتين قبل وابان عهد رضا شاه . فبعد فترة توقف قصيرة اثر هزيمتها في الحرب العالمية الاولى استأنف المانيا صلاتها الاقتصادية والثقافية مع ايران . فمنذ سنة 1920 استأنفت بعض الشركات الالمانية نشاطها في طهران ، وفي سنة 1922 وصلت مجموعة جديدة من الطلبة الايرانيين الى برلين لا كمال طهران ، وفي سنة 1922 وصلت مجموعة جديدة من الطلبة الايرانيين الى برلين لا كمال دراستهم في المانيا ، وفي سنة 1923 استعانت المانيا بخدمات ضابط الماني سابق هو هارتمان للاشراف على معمل صناعة الاسلحة في طهران وفرعها في بوشهر ، وفيما بعد تم استقدام اربعة ضباط المان اخرين لمساعدة هارتمان . ومنذ سنة 1934 بدأت ايران باستلام الاسلحة والمعدات العسكرية التي تعاقد على شرائها من المانيا ، ومن بينها السفينة الحربية بهلوي . وبعد تولي رضا شاه العرش تعهدت له المانيا بان تلي جميع احتياجات ايران من الخبراء والاختصاصيين . وانسجاماً مع ذلك استعان رضا شاه بخبير مالي الماني بعد الاستغناء عن خدمات ميلسبو سنة 1927 . كما تمت الاستعانة بخبراء المان اخرين في المجالات الاقتصادية الاخرى ، وخاصة في الصناعة . كما حصلت شركة الطيران الالمانية يونكر

على حق استخدام الاجواء والمطارات الايرانية . وفي 15 ايار 1928 تم توقيع اتفاقية مؤقتة بين ايران والمانيا نصت على شمول الدبلوماسيين الالمان في ايران بمعاملة الامم الاكثر حظوة ، وتسهيلات للتجارة الالمانية مع ايران ، وتبع ذلك توقيع معاهدة صداقة بين الطرفين في 17 شباط 1929 . وقد نتج عن ذلك تطور مطرد في حجم التبادل التجاري بين الدولتين .

ان اهتمام ايران بتطوير علاقاتها مع المانيا جاء ضمن مايسمى بدبلوماسية القوة الثالثة التي اتبعتها ايران في اكثر من مناسبة في محاولة منها الموازنة ومواجهة النفوذ التقليدي لكل من بريطانيا والاتحاد السوفييتي من خلال الاعتماد على دولة ثالثة قوية . ومن هنا كان سعي ايران الى توثيق علاقاتها مع المانيا بعد وصول الحزب النازي بزعامة هتلر الى السلطة هناك سنة 1933 ، سيما وان هتلر بدأ باعادة بناء قوة المانيا العسكرية بشكل مثير . وفضلاً عن دبلوماسية القوة الثالثة كانت لدى رضا شاه اسباب شخصية اخرى للاعجاب بالنازيين ، فقد اعجب بالنزعة العسكرية الالمانية والضبط النازي لانه كان عسكرياً محترفاً ، كما ان كرهاً مشتركاً للاتحاد السوفييتي والشيوعية كان يجمع بين هتلر ورضا شاه . وكان الاخير يأمل ان يحظى بمساعدة هتلر له في استرداد المناطق التي كانت تحكمها ايران والتي احتلتها روسيا القيصرية يوماً ما . وقد شاطر رضا شاه اعجابه بهتلر والنازيين اولئك المتطرفون في ايران الذين جذبتهم تأكيدات النازيين على تفوق العرق الآري ونقائه ، باعتبار ان الفرس من الآريين كذلك .

تمثلت دلائل التطور الجديد في العلاقات الايرانية – الالمانية بعد 1933 من الزيارات المتبادلة الكبار السؤولين في البلدين والوفود الاقتصادية والطلابية ، وعقد اتفاقية تجارية بين الدولتين في 30 تشرين الاول 1935 مما ادى الى زيادة حجم التبادل التجاري بينما ، واعتماد ايران بشكل متزايد على الخبراء والمستشارين الالمان في شتى المجالات . كما ان الافكار النازية وجدت رواجاً بين الشباب الايراني المثقف ، وعلى الاخص اولئك الذين درسوا في المانيا . كما نشطت الدعاية النازية في العديد من المدن الايرانية . وقد ادت هذه العلاقات المتطورة بين المانيا وايران الى احتلال ايران عسكرياً من قبل بريطانيا والاتحاد السوفييتي وسقوط رضا شاه فيما بعد .

- **العلاقات مع الدول المجاورة (تركيا ، افغانستان ، العراق)**

ترتب على الحرب العالمية الاولى انهيار الدولة العثمانية وظهور دول جديدة على انقاضها ومن بينها العراق وتركيا . وهكذا فان قائمة الدول المجاورة لايران ، اذا ما استثنينا الاتحاد السوفييتي ، اصبحت تضم افغانستان وتركيا والعراق ، والهند التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية البريطانية لحين استقلالها سنة 1947 وتقسيمها وظهور دولة باكستان الحديثة.

بالرغم من العداء التقليدي الطويل بين ايران من جهة والافغان والاتراك العثمانيين من جهة اخرى ، فان هذه الفترة شهدت خطوات عديدة باتجاه تحسين العلاقات فيما بين تلك الاطراف . فبعد انقلاب شباط 1921 في ايران بعد اشهر تم عقد اول معاهدة صداقة بين ايران افغانستان في 22 حزيران 1921 . وقد وضعت هذه المعاهدة المباديء الاساسية التي حكمت العلاقات الايرانية – الأفغانية في العهد المعاصر . وبعد تولي رضا شاه العرش الايراني اعادت الدولتان تأكيدهما على ضرورة استمرار تلك المعاهدة اساساً للعلاقات بينما . وفي 28 تشرين الثاني 1927 وقع الطرفان معاهدة صداقة وامن متبادل نصت على تعهد الطرفين بعدم اتخاذ اعمال عدائية ضد الطرف الاخر ، واتخاذ موقف محايد في حالة تعرض اي منها لاعتداء من قبل طرف ثالث ، وامتناع اي منها عن الانضمام الى اي تحالف سياسي او عسكري موجه ضد الطرف الاخر ، وعرض اي خلاف او نزاع ينشأ بينما للتحكم . وفي 15 حزيران 1928 تم التوقيع على بروتوكولين بخصوص تسليم المتهمين وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين .

ومع ان مشاكل الحدود تجددت في اوائل الثلاثينات ، فضلاً عن مشكلة تقسيم مياه نهر هلمند فيما بينما ، فان الطرفين عرضا المسألة على التحكيم وفقا المعاهدة سنة 1928 . وقد ترأس لجنة التحكيم احد الاتراك وهو الجنرال فاخر التاي ، وكانت مهمة اللجنة ان تنظر في الخلاف الايراني – الافغاني بشأن منطقة موسى اياد وتلك المنطقة التي لم ترسم حدودها بين الدولتين . وقد التزم رضا شاه بقرار اللجنة على الرغم من انتقادات الايرانيين لها . وفي 26 كانون الثاني 1938 عقد الطرفان معاهدة بخصوص تقسيم مياه نهر هلمند الذي كان بعد حيوياً لارواء منطقة سيستان . وقد جاء توقيع المعاهدة اثر عقد ميثاق سعد آياد بين ايران وافغانستان وتركيا والعراق في 8 تموز 1937 . قد وضع هذا الميثاق ، الذي يشار اليه ايضا بميثاق دول الشرق الاوسط الرباعي ، الاسس لتكوين حلف شرقي . فقد نص الميثاق على عدم الاعتداء ، والتشاور والتعاون المشترك بين الدول الموقعة عليه وان لاتسمح اي دولة من لدول الاربع بتأليف جمعيات او عصابات مسلحة وغيرها اذا كان الهدف منها عرقلة الامن والنظام او التدخل في شؤون المنطقة . وقد عد بعضهم هذا الميثاق معاهدة دفاعية ضد الاتحاد السوفيتي وضد العناصر القومية .

اما فيما يخص العلاقات الايرانية – التركية فانها شهدت هي الاخرى تقدماً واضحاً في عهد رضا شاه . وكان الاخير معجباً بشخصية وسياسات الزعيم التركي مصطفى كمال اتاتورك . وكان رضا شاه راغباً ايضاً في اقامة علاقات ودية مع تركيا في محاولة منه التحرير اقتصاد المقاطعات الشمالية من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي ، من خلال ايجاد مدخل للاسواق الايرانية عن طريق الموانيء التركية ، كما ان اوضاع الحدود بين الدولتين فرضت حالة التقارب بينما . ومما سهل هذا التقارب ايضا السياسة الواقعية التي اتبعها

اتاتورك في الشؤون الخارجية وتأكيده على رغبة بلاده علاقات صداقة وتفاهم مع جميع الامم ، واعلانه في 21 نيسان 1931 مبدأ السلم في الداخل ، السلم في الخارج والذي اصبح اساساً للسياسة الخارجية التركية .

تم توقيع اول معاهدة صداقة بين ايران والجمهورية التركية في نيسان 1926 وبموجبها اصبحت المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدولتين هي الصداقة والحياد وعدم الاعتداء واتفق الطرفان في تلك المعاهدة على عدم السماح بتشكيل اووجود منظمات او مجموعات تهدد امن واستقرار الطرف الاخر او تغيير نظام الحكم او تسعى الى مهاجمة الطرف الاخر من خلال الدعاية او اية وسيلة اخرى . وعقب توقيع المعاهدة شهدت العلاقات الايرانية – التركية تطوراً ملحوظاً كان من مظاهره زيارة وزير البلاط الايراني تيمور تاش لتركيا في خريف 1926 ، وتوقيع اتفاقية تجارية مؤقتة بين البلدين في 2 كانون الثاني 1927 ، واقامة اتصال تلغرافي بين انقرة وطهران في شباط 1928 .

وعلى اية حال فان توقيع معاهدة الصداقة والتطورات اللاحقة لم تضع حدا المشاكل الحدود التقليدية بين الدولتين وبصورة خاصة نشاط المجموعات المسلحة على طرفي الحدود ، وبصورة خاصة نشاط المجموعات الكردية المسلحة ضد مواقع القوات التركية ابان الانتفاضة الكردية في تركيا سنة 1930 بشكل خاص . وقد ترتب على ذلك بعض التوتر في العلاقات اثر اتهام تركيا لايران بأهمال مسؤولياتها الحدودية . لكن العلاقات سرعان مابدأت بالانفراج اثر تعاون القوات التركية والايرانية في قمع الحركة الكردية المسلحة في اغري داغ (جبل ارادات) وانهائها في سنة 1931 . ومن ثم قام وزير الخارجية التركي بزيارة طهران في 17 كانون الثاني 1932 ، وفي 23 منه تم توقيع معاهدة حدود لانهاء النزاع الحدودي بين الدولتين صودق عليها في 5 تشرين الثاني 1932 . كما تم في اليوم نفسة توقيع معاهدة صداقة جديدة . ان هاتين المعاهدتين ومعاهدة التسوية القضائية والتحكيم التي وقعت في 23 كانون الثاني1932 ايضا شكلت الاسس الجديدة للعلاقات الايرانية – التركية .

وتوثقت العلاقات بين الدولتين بشكل اكثر بعد الزيارة التي قام بها رضا شاه على رأس وفد ايراني عالي المستوى الى تركيا في 2 حزيران 1934 واستغرقت شهرا باكمله .وقد جرى اثناء الزيارة تبادل وجهات النظر حول اقامة ميثاق لدول الشرق الاوسط ، الامر الذي تحقق فيما بعد بتوقيع ميثاق سعد آياد في تموز 1937 فكان عاملاً اخر من عوامل التقارب الايراني – التركي في اواخر عهد رضا شاه ، مثلما كانت من عوامل التقارب الايراني – الافغاني والايراني – العراقي . لقد ورث العراق عن الدولة العثمانية مشكلة الحدود التي كانت موضع نزاع بين تلك الدولة والاسر الحاكمة المتعاقبة في ايران . ولم تضع معاهدات الحدود الكثيرة التي تم عقدها بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر لتلك المشكلة وكانت

معاهدة ارضروم الثانية سنة 1847 اهم تلك المعاهدات . وقد ذكرنا فيما سبق ان لجنة تخطيط الحدود التي تشكلت بموجب تلك المعاهدة لم تكمل عملها فاستمرت المشكلة قائمة بين الدولة العثمانية وايران . وفي 21 كانون الاول 1911 تم عقد بروتوكول طهران الذي نص على تعيين لجنة مشتركة مقرها العاصمة العثمانية اسطنبول مهمتها تعيين وتثبيت الحدود بين الدولتين على ان تقوم لجنة اخرى فنية بتثبيت خط الحدود على الطبيعة وفقاً لبنود معاهدة ارضروم الثانية . وعندما لم يتوصل الطرفان الى خطة عمل مشتركة تدخلت بريطانيا وروسيا القيصرية في الامر وتم عقد بروتوكول الاستانة في 4 تشرين الثاني 1913 ووقع عليه ممثلو روسيا القيصرية وبريطانيا ايضاً . وقد حدد هذا البروتوكول الحدود بين الدولتين بشكل واضح ومفصل . وقد حققت ايران مكسباً في هذا البروتوكول تمثل في تنازل الدولة العثمانية عن جزء من اقليمها قبالة مرسي وميناء الحمرة لمسافة اربعة اميال حيث اصبح خط الحدود يمر في هذه المنطقة عند منتصف شط العرب للمسافة المذكورة ثم يعود ليسير مع الضفة اليسرى (الشرقية) لشط العرب حتى مصبه في الخليج العربي . وقد نص بروتوكول الاستانة على تعيين لجنة تتألف من ممثلين عن الدولة العثمانية وايران وبريطانيا وروسيا القيصرية لغرض تحديد الحدود موقعياً على الارض وتأثيرها . كما نص البروتوكول في مادته الخامسة على انه اذا تم تحديد قسم من الحدود بعد ذلك القسم كأنه مثبت نهائياً ولايكون عرضة لاي تدقيق او تعديل فيما بعد . وقد باشر اعضاء اللجنة ونوابهم اعمالهم في الحمرة حيث عقدت اللجنة جلستها الاولى في 8 كانون الثاني 1914 وتوالت اعمالها لحين انتهائها في 26 تشرين الاول 1914 . وقد سجلت اعمال اللجنة في محاضر تفصيلية للجلسات التي عقدتها في 87 محضراً تعد من الوثائق والمستندات الدولية الرسمية . كما رسمت 18 خارطة تفصيلية للحدود بين الدولتين . كما انها اتمت مهمة تحديد الحدود على الطبيعة ابتداءً من شط العرب وانتهاء بجبل ارادات (اغري داغ) ، وثبتت 223 دعامة حدودية شملت جميع الحدود بين ايران والدولة العثمانية ، باستثناء جزء صغير شمال جبل دلامير ، ووفقاً لبروتوكول الاستانة ثبتت اللجنة السيادة العثمانية على شط العرب باستثناء الجزء المقابل لمرسي وميناء الحمرة حيث اصبح خط الحدود يمر من منتصف شط العرب لمسافة 4 اميال (حوالي 7 كيلومتر) . وقد ورث العراق من الدولة العثمانية خط حدوده البرية والنهرية التي رسمت بموجب المعاهدات والبروتوكولات السابقة .

اتسمت العلاقات الايرانية – العراق بالتوتر منذ بداية العشرينات . فضلاً عن الاطماع الايرانية التقليدية في ارض العراق ومياهه ، كانت هناك عوامل اخرى وراء ذلك التوتر ومن هذه العوامل تجاهل ايران قيام النظام الملكي في العراق وتأخر اعترافها به لغاية سنة 1929 . ورفض العراق مطالب ايران بشمول رعاياها في العراق بالامتيازات الاجنبية

التي كان يتمتع بها رعايا بعض الدل الاوربية والامريكية وكذلك بعض الدول الاسيوية التي لها مقعد دائم في عصبة الامم مثل اليابان وفق المادة الاولى من الاتفاقية العدلية التي عقدت بين العراق وبريطانيا في 25 اذار 1924 ، وقد استمر الخلاف حول هذا الموضوع

لحين الغاء الامتيازات الاجنبية في العراق سنة 1929 . والشيء نفسه ينطبق على قانون الجنسية العراقية الصادر في اب 1924 . فقد طلبت الحكومة الايرانية من الحكومة العراقية تمديد المدة التي اعطيت للرعاية الايرانيين المقيمين في العراق لكي يحددوا موقفهم من اختيار الجنسية العراقية او رفضها . الا ان الحكومة العراقية رفضت الطلب الايراني وحجتها في ذلك ان المهمة التي اعطيت للايرانيين في العراق بين صدور القانون في اب 1924 ولغاية اب 1928 كافية لان يحدد الايرانيون المقيمون في العراق موقفهم من اختيار الجنسية العراقية او عدمه . وقد ادركت الحكومة العراقية ان الطلب الايراني بهدف الى فسح المجال امام القناصل الايرانيين في العراق لاقناع الرعايا الايرانيين باختيار الجنسية الايرانية . حيث اصبح واضحاً لدى الحكومة العراقية ان اولئك القناصل بذلوا محاولات لاقناع الرعايا الايرانيين ، وبخاصة في مناطق البصرة ، لاختيار الجنسية الايرانية . ولاشك ان ذلك كان تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق ، ليس هذا حسب بل ان نشاط الايرانيين في هذا المجال امتد الى العشائر العراقية المتاخمة لحدود بلادهم طالبين منها التجنس بالجنسية الايرانية . وفي ضوء ذلك قدمت الحكومة العراقية مذكرة الى المندوب السامي البريطاني (كانت بريطانيا تدير شؤون العراق الخارجية انذاك) في 7 اب 1928 بينت فيها انها ستكون مضطرة الى رفع الحصانة الدبلوماسية عن القناصل الايرانيين في العراق وعدهم اشخاصاً عاديين بسبب قيامهم باعمال تخل بالسيادة العراقية . وفيما عدا ما سبق فان حوادث الحدود كانت تضيف سبباً اخر لتوتر العلاقة بين الدولتين ، ومها نشاط المجموعات الكردية المسلحة المناهضة للحكومة الايرانية واضطرار قياداتها الى اللجوء الى الاراضي العراقية . وتجاوزات القوات الايرانية المسلحة على الحدود العراقية ودخول الاراضي العراقية بصورة متكررة خلافاً لما تقتضيه ، علاقات حسن الجوار ، والمشاكل التي كانت تنجم عن انتقام العشائر على جانبي الحدود .

اما موقف بريطانيا ، الدولة المنتدبة على العراق : انذاك ، فقد اتسم بالمراوغة والتذبذب بين الادعاءات الايرانية في مياه شط العرب بصورة خاصة وبين حقوق العراق المشروعة فيه . وكان موقف بريطانيا هذا بعكس مصالحها المهمة في العراق من جهة ومصالحها النفطية في اقليم الاحواز (عريستان) ، ولذا فانها كانت تستجيب للادعاءات الايرانية بل وتشجعها احياناً وتحاول اقناع العراق بقبولها ، وفي أحيان اخرى كانت تحتج على التجاوزات الايرانية وتطلب من العراق اتخاذ موقف متصلب من ايران وفق ما تمليه المصالح البريطانية لدى هذا الجانب او ذلك ، او بقدر استجابتها لاهداف السياسة

البريطانية في المنطقة . وعندما وجدت بريطانيا ان مصالحها تقتضي احداث نوع من التقارب بين العراق وايران فانها سعت الى اقناع ايران بوجوب الاعتراف بالحكم الملكي في العراق لقاء وعد بريطاني ببذل المساعي لمساندة ايران في الحصول على مطالبها . وبناء على ذلك الوعد وافقت الحكومة ببذل المساعي لمساندة ايران في الحصول على مطالبها . وبناء على ذلك الوعد وافقت الحكومة الايرانية على الاعتراف بالحكم الملكي في العراق في نيسان 1929 وجرى تبادل المذكرات والتمثيل الدبلوماسي وفق الاصول المرعية في هذا الشأن ، وتم عقد اتفاق مؤقت بين الجدولتين منح بموجبه رعايا الدولتين حق افضل الدول في اراضي الدولتين ، ونص على تبادل الممثلين الدبلوماسيين وكانت مدة الاتفاق سنة واحدة ، الا ان الحكومة اخذتا تجددانه كل ستة اشهر . وفي بداية سنة 1931 اقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، ففتح العراق ممثلية دبلوماسية في طهران مع قنصلية في كرمنشاه ووكالة قنصلية في الحمرة ، اما ايران فقد اقامت نفس مؤسساتها الدبلوماسية التي كانت لدبها في العراق في العهد العثماني مع تحويل القنصلية الايرانية في بغداد التي افتتحت منذ اب 1929 الى سفارة .

كان من المؤمل ان يفتح اعتراف الحكومة الايرانية بالحكم الملكي في العراق وتبادل التمثيل الدبلوماسي بينما صفحة جديدة من العلاقات الطيبة بين الدولتين ، الا ان الذي حدث كان خلاف ذلك تماماً . فقد رفض الجانب الايراني الاعتراف بشرعية الحدود القائمة مع العراق والمعاهدات والترتيبات التي ثبتت بموجبها تلك الحدود . وكانت حجته في ذلك ان معاهدة ارضروم الثانية غير شرعية لان الممثل الايراني في مفاوضات تلك المعاهدة لم يكن مخولاً بالتوقيع عليها وان بروتوكول الاستانة ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود هما بالتالي لاغيان وباطلا المفعول من الواجهة الحقوقية . كما اشارت في مناسبات اخرى ان المعاهدة فرضت على ايران من جانب الدول الكبرى وان بروتوكول الاستانة منح العراق فوائد كبيرة ، وبان البروتوكول المذكور يحدد بعض الاماكن على الحدود البرية بما لايتفق والظروف الطبيعية والجغرافية لها ، وان البروتوكول لايعد نافذاً لان مجلس النواب الايراني لم يصادق علية ، وغير ذلك من التبريرات . وبناء على ذلك طالبت الحكومة الايرانية باعادة بحث قضية الحدود العراقية – الايرانية من جديد ، ولم تفلح محاولات العراق اقناع الحكومة الايرانية بشرعية الحدود القائمة . وتطور الخلاف بحيث أصبح خطراً يهدد العلاقات بين البلدين وخاصة بعد توقيع معاهدة 30 حزيران 1930 بين العراق وبريطانيا والتي مهدت لاستقلال العراق ودخوله عصبة الاسم سنة 1932 . ولاجل ممارسة الضغط على الحكومة العراقية بادر الجانب الايراني الى خلق المشاكل على الحدود من خلال :

1- تشييد المخافر الحدودية داخل الحدود العراقية واستخدام القوة لحراستها ابان السنوات 1931 – 1934 .
2- التجاوز على حقوق العراق في الانهار الحدودية المشتركة وبخاصة نهر كنكير الذي يعتمد عليه سكان مندلي والجيزاني لارواء بساتينهم ، ونهر كنجان جم الذي يعتمد عليه سكان زرباطية . وكلا النهرين ينبعان من داخل الاراضي الايرانية باتجاه الاراضي العراقية .
3- تجاوزات السفن الايرانية وعدم تقيدها بتعليمات ميناء البصرة وانظمته ، والتعرض لوسائط النقل النهري العراقية مما اربك الملاحة في شط العرب واعاقها . وعندما قدمت الحكومة العراقية شكواها الى الحكومة الايرانية كانت الاخيرة اما انها تنكر وقوع تلك الحوادث او تدعي انها وقعت في مياه فارسية او في المياه الفارسية من شط العرب .

وخلال هذه الفترة حاولت الحكومة الايرانية تحقيق اطماعها من خلال الوسائل الدبلوماسية ايضاً . فقد وجه رضا شاه الدعوة الى الملك فيصل الاول (1921 – 1933) لزيارة ايران ، وتمت الزيارة في نيسان 1932 . وكان موضع الحدود في شط العرب علة رأس قائمة المواضيع التي بحثها الجانبان . وقد ابدت الحكومة الايرانية رغبتها في ان يكون خط التالوك الحد الفاصل بين العراق وايران في شط العرب . الا ان الجانب العراقي رفض ذلك ، مما ادى الى تصاعد حدة التوتر الخلاف بين الدولتين . ولم تكتف ايران بادعاءاتها في شط العرب حسب وانما بدأت تلقين شبابها في المدارس والدوائر الحكومية ادعاءات مفادها ان العراق هو بلاد ايرانية ، وفيها العتبات المقدسة ، والواجب يقضي على كل ايراني ان يسعى لاعادتها الى اصحابها .

ولم يعد امام الحكومة العراقية أزاء استمرار التجاوزات الايرانية سوى عرض الموضوع على عصبة الاسم في بداية سنة 1935 . وبعد مناقشات طويلة هناك قرر مجلس العصبة طرح القضية على مفاوضات مباشرة بين العراق وايران . فاوفدت الحكومة العراقية وزير الخارجية نوري السعيد الى ايران لهذا الغرض في 5 اب 1935 . وعندما قابل الوفد العراقي رضا شاه اعترف الاخير بشرعية معاهدة 1847 ، وبين انه لايريد اكثر من اعطاء ايران حق السيادة على وسط شط العرب في الجهة المقابلة لعبادان ، ومما قاله الشاه للوفد العراقي ان العراق يحاسبني على المليم والسانتيم ، انني لااريد اكثر من ميلين في شط العرب امام عبادان .

استمرت المفاوضات العراقية – الايرانية زهاء سنتين تخللتها احداث مهمة . فعلى الصعيد الداخلي حدث اول انقلاب عسكري في العراق قادة الفريق بكر صدقي في 29 تشرين الاول 1936 . اما على الصعيد الدولي فكان احتلال ايطاليا الفاشية للحبشة في 1935 وظهور اطماع موسوليني في البحر المتوسط وازدياد قوة المانيا النازية مما اثار

قلق بريطانيا وتركيا . وقد بادر اتاتورك للتوسط بين العراق وايران لتسوية المشاكل القائمة بينما سلمياً ببرقية ارسلها بهذا الشأن الى كل من العراق وايران وذلك تمهيداً لتكوين تكتل عسكري في الشرق الاوسط التلافي مخاطر الوضع الدولي الجديد ، زقد تجسد هذا التكتل فيما بعد بميثاق سعد اياد (8 تموز 1937) الذي تمت الاشارة اليه في صفحات سابقة .

في مثل تلك الظروف كان لابد من توصل العراق وايران الى تفاهم حول مشكلة الحدود القائمة بينما . قد تجسد هذا التفاهم في معاهدة الحدود التي تم توقيعها بصورة نهائية في طهران في 4 تموز 1937 . وقد اعترفت الحكومة الايرانية في تلك المعاهدة بشرعية بروتوكول الاستانة لسنة 1913 ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة 1914 . كما تنازلت الحكومة العراقية فيما عن جزء صغير من شط العرب امام عبادان بحيث يمر خط الحدود مع مجرى ملاحة (الثالوك) شط العرب لمسافة يقرب طولها من اربعة اميال . كما نصت المعاهدة على تكوين لجنة مشتركة من الطرفين لتقوم بنصب دعائم الحدود التي سبق نصبها من قبل لجنة تحديد الحدود في سنة 1914 ، والتي (اي الدعائم) ازيلت من محلها او اختفت لسبب من الاسباب .

كما وقع الجانبان العراقي والايراني اتفاقيتين كانت الاولى في 18 تموز 1937 تناولت قضايا استتباب الأمن في البلدين وسيادة السلم بينما وقضايا التمثيل الدبلوماسي . وكانت الثانية في 24 تموز سنة 1937 وقد بحثت قضايا الخلاف التي قد تنشأ بينما في المستقبل ، وضرورة حلها دبلوماسياً وضمن القوانين الدولية .

ان توقيع المعاهدة والاتفاقيتين المذكورتين في تموز 1937 ، وعقد ميثاق سعد اياد في الشهر ذاته بين الدول الاربع ، العراق وايران وتركيا وافغانستان ، كان بداية المرحلة جديدة في العلاقات العراقية – الايرانية استمرت سنوات عديدة خف خلالها التوتر الذي كان يميز علاقات سابقة . ومما ساعد على ذلك ايضاً قيام الحرب العالمية الثانية سقوط رضا شاه سنة 1941 وانشغال ايران بمشكلاتها الداخلية التي نجمت عن تلك الحرب .

- **سقوط رضا شاه :**

اندلعت الحرب العالمية الثانية في ايلول 1939 واستمرت ست سنوات لغاية أيلول 1945 . وكان الطرفان المتحاربان هما دول المحور (المانيا النازية وايطاليا الفاشية واليابان) من جهة ودول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية) من جهة اخرى . وبعد اندلاع الحرب مباشرة اعلنت الحكومة الايرانية في 4 ايلول 1939 عن تبينها سياسة الحياد . وقد احترمت الدول الكبرى هذا الحياد في البداية ، فقد ايدته المانيا بقوة واحترامه الاتحاد السوفييتي ، كما احترمته بريطانيا التي لم تبد معارضة قوية لوجود الخبراء والمستشارين الالمان في ايران .

ومع استمرار الحرب ورجحان الكفة في البداية لصالح المانيا النازية التي اكتسحت فرنسا في حزيران 1940 وحققت مكاسب عسكرية مهمة في شمال افريقيا بعد ذلك بدأت سياسات

الدول الكبرى تتغير تجاه ايران . فمنذ اوائل سنة 1941 بدأت مقالات الصحف والمجلات البريطانية تلمح الى ان ايران اصبحت مركزاً للدعاية النازية في الشرق الاوسط ، وبعد فشل ثورة مايس 9141 في العراق ولجوء رشيد عالي الكيلاني ومفتي فلسطين الحاج امين الحسيني وغيرهم من قادة تلك الحركة الى ايران اعتقد البريطانيون ان ايران اصبحت مركزاً للدعاية المناوئة لهم في الشرق الاوسط . ثم جاء الغزو النازي للاتحاد السوفييتي في 22 حزيران 1941 ليلقب بمواقف بريطانيا والاتحاد السوفييتي ازاء ايران والوجود الالماني فيها ، على الرغم من ان الحكومة الايرانية سارعت الى تأكيد حيادها ثانية في 26 حزيران 1941 فقد تخوف الاتحاد السوفييتي من فتح جبهة المانية ثانية في ايران تستهدف القفقاس واسيا الوسطى السوفييتية ، اضافة الى تخوفها من احتمال قيام العناصر الالمانية في ايران بعمليات تخريب عند مناطق الحدود السوفيتية ، وبخاصة ضد المنشآت النفطية السوفييتية في باكو . ويدورها شعرت الحكومة البريطانية بالقلق من احتمال قيام تلك العناصر بعمليات تخريبية ضد المنشآت النفطية البريطانية جنوب غرب ايران . وبالأضافة الى ذلك فان الغزو النازي للاتحاد السوفييتي ادى الى تقارب بريطاني – سوفييتي تحول بسرعة الى تحالف ضد العدو المشترك . ففي 23 حزيران 1941 اعلنت الحكومة البريطانية وقوفها الى جانب الاتحاد السوفييتي ضد العدوان النازي واستعدادها لارسال مساعدات عسكرية اليه . وقد وجدت بريطانيا في ايران ممراً حيوياً لارسال تلك المساعدات الى الاتحاد السوفييتي ، ورأت ان وجود عدد كبير من الالمان في ايران قد يعيق ارسال هذه المساعدات .

أصبحت مسألة ارسال المساعدات البريطانية الى الاتحاد السوفييتي مسألة ملحة بعد توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين الدولتين في 12 تموز 1941 . وبعد اسبوع واحد ، اي في 19 تموز ، قدم ممثلا الدولتين في طهران مذكرتين الى الحكومة الايرانية لفتتا فيما انتباه الاخيرة الى مخاطر وجود عدد كبير من الالمان في ايران مع طلب بترحيل اولئك الالمان الذين ليست لديهم اسباب مقنعة للبقاء . الا ان الحكومة الايرانية رفضت الطلب الأن طرد اي خبير الماني يؤثر سلباً في العلاقات الايرانية – الالمانية كما ان ذلك يتعارض مع حياد ايران . وفي 16 اب 1941 قدمت الحكومتان البريطانية والسوفيتية مذكرتين اخريين الى الحكومة الايرانية كورنا فيما طلب طرد الالمان من ايران قبل نهاية اب 1941 . وعندما لم تستجب ايران للطلب قدمت الحكومتان البريطانية والسوفييتية مذكرتين الى الحكومة الايرانية في 25 اب 1941 عبرتا فيها عن خيبة املها من موقف الحكومة الايرانية وبانها قررتا ، لهذا السبب ، اللجوء الى وسائل اخرى لحماية مصالحها الاساسية . ان هذه الوسائل الاخرى تمثلت في اللجوء الى الخيار العسكري ، ففي اليوم نفسه الذي سلمت فيه المذكرتان الى الحكومة الايرانية تحركت القوات البريطانية والسوفييتية في ان وحد لاحتلال ايران .

دخلت القوات السوفييتية الى ايران من جهة الشمال ، اما القوات البريطانية فقد دخلتها من محورين الاول من خانقين باتجاه كرمنشاه وهمدان وقزوين والثاني من الجنوب باتجاه الحمرة والمنشات النفطية في عبادات . كما هاجمت البحرية البريطانية السفن الالمانية والايطالية الراسية في ميناء بندر شهبور . وقد انتهت العمليات العسكرية في 31 اب 1941 بالتقاء القوات البريطانية والسوفييتية عند قزوين . اما القوات الايرانية فلم تبدء اية مقاومة ذات شأن بوجه قوات الغزو البريطاني – السوفييتي .

أدى الاحتلال البريطاني – السوفييتي الى طرد واعتقال اغلب الالمان الموجودين في ايران واغلاق المفوضية الالمانية والايطالية في طهران . كما قسمت ايران الى ثلاث مناطق ، الاولى منطقة الاحتلال البريطاني في الجنوب ، والثانية منطقة الاحتلال السوفييتي في المقاطعات الشمالية الخمسة اذربيجان وكيلان ومازندران واستراباد وخراسان ، باستثناء مدينة مشهد اما المنطقة الثالثة فيه غير المحتلة وتظم مدن طهران واصفهان ومشهد وقد استمرت الادارة المدنية الايرانية في المناطق المحتلة اما صلطات الاحتلال العسكري فقد اصبحت مسؤولة عن الامور الاساسية للامن الحربي فقط . كما ادى الاحتلال البريطاني – السوفييتي للبلاد الى سقوط حكم رضا شاه بهلوي . الذي تنازل عن العرش في 16 أيلول 1941 لصالح ابنه الشاب محمد رضا بهلوي . وقد جاء هذا التنازل اثر حلمة اذاعية شديدة اللهجة ، من خلال اذاعتي لندن ودلهي ، ضد رضا شاه وحكمة الوحشي المستبد ، وتخوف رضا شاه من احتمال تقدم القوات السوفييتية نحو العاصمة طهران بهدف الاطاحة به . وبعد تنازلة عن العرش تم ابعاده الى جزيرة موريشيوس ومنها الى جوها نسبرغ في جنوب افريقيا حيث بقي هناك لحين وفاته في 26 تموز 1944 ، وقد دفن في القاهرة ثم نقل رفاته الى ايران في 1950 .

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الثانية عشر:

- **ايران في عهد محمد رضا شاه بهلوي 1941 – 1979 :**

تولى الشاه محمد رضا بهلوي العرش الايراني وهو في الثانية والعشرين من العمر تقريباً . وكانت ولادته في مدينة طهران في تشرين الاول 1919 . وبعد ان تلقى تعليمه الابتدائي فيها سنة 1931 سافر الى اوربا لتلقي تعليميه الثانوي في مدارس سويسرا . وعند عودته الى ايران في نيسان 1936 لتحق بالكلية الحربية في طهران وتخصص في صنف المدفعية وبعد تخرجه من الكلية الحربية في ايار 1938 منح رتبة ملازم وعين مفتشاً في الجيش الايراني . وبعد تنازل ولده عن العرش بيوم واحد ، اي في 17 ايلول 1941 ، ادى اليمين الدستورية بوصفه شاهاً على ايران وتعهد باحترام القوانين الاساسية واحترام حقوق الشعب . وقد استمر حكمه منذ ذلك التاريخ وحتى مغادرته ايران دون رجعة في 15 كانون الثاني 1979 .

من الصعوبة الأحاطة بكل جوانب التاريخ الايراني في عهد محمد رضا شاه ، باحداثه الكثيرة المتدخلة وتطوراته الاقتصادية والاجتماعية المهمة ، في صفحات قلائلي . ولذا فاننا سنحاول تقديم عرض سريع وموجز لابرزا لتطورات الداخلية ، مع شرح عام السياسة ايران الخارجية في ذلك العهد .

- **الاوضاع الداخلية ابان الاحتلال البريطاني – السوفييتي 1941 - 1946 :**

تولى محمد رضا شاه العرش في ظروف بالغة التعقيد ، فقد كانت البلاد خاضعة للاحتلال البريطاني – السوفييتي في الجنوب والشمال ، ومؤسسات الدولة في حالة فوضى وتفكك ، وبصورة خاصة الجيش الايراني الذي انهار وتشتت امام قوات الاحتلال ، بعد ان فر كبار الضباط من مواقعهم العسكرية في مواجهة قوات الغزو . ومع انهيار الجيش فقد العرش والسلطة المركزية دعامته القوية الاساسية وانعكس ذلك على عودة الزعامات القبلية والشخصيات المتنفذة الطامحة الى سابق عهدها من القوة والسلطان في مختلف اقاليم البلاد ، وبخاصة تلك الاقاليم البعيدة عن العاصمة والخاضعة لقوات الاحتلال ، اثر سقوط حكم الدكتاتور رضا شاه . وعلى اية حال فان سقوط رضا شاه لم يلحق فراغ قوة في البلاد تماماً خلال تلك الفترة بسبب وجود قوات الحلفاء في ايران . فقد كان من مصلحة الحلفاء ضمان استمرار الامن والاستقرار ومواجهة نشاط العملاء الالمان بين القبائل الايرانية ، وخاصة في جنوب البلاد ، لاجل تسهيل عملية نقل الامدادات العسكرية الى الاتحاد السوفييتي . مع التأكيد هنا على ان السلطة الفعلية في شمال البلاد وجنوبها بقيت في يد قوات الاحتلال ولم يكن للحكومة المركزية سوى سلطة شكلية فيها .

فرضت ظروف الحرب والاحتلال على الشاه الجديد اظهار نفسه بمظهر السياسي الشاب الذي تشبع بالروح الديمقراطية اثناء دراسته في اوربا ، وبانه لم يكن يشعر بالارتياح من بلاط والده الاوتوقراطي ، ونه لايريد شيئاً اكثر من ان يملك ولايحكم ، شأنه في ذلك شأن أي ملك دستوري . والتأكيد هذا التوجه الجديد في اسلوب الحكم فان الشاه الجديد ادى يمين الولاء الدستوري امام مجلس النواب واعاد لذلك المجلس سلطة منح الثقة بالحكومة الايرانية وحجبها عنها ، وأصدر عفواً عن السجناء السياسيين واولئك الذين فرضت عليهم الاقامة الجبرية في عهد والده ، وكان معظم هؤلاء من ذوي الافكار الليبرالية المعتدلة والذين عانوا الكثير من حكم والده الدكتاتور . كما سمح للمنفيين السياسيين بالعودة الى ايران وممارسة نشاطهم السياسي . ونقل الى الدولة قسماً كبيراً من الاراضي التي ورثها عن والده لتوزيعها على مالكيها الشرعيين السابقين . واطلق حرية الصحافة فظهر عدد كبير من الصحف والمجلات والنشرات في طهران والمدن الاخرى . ولكنه حرص من جهة اخرى على استمرار سيطرته على الجيش والقوات المسلحة للحصول على قاعدة دعم ولضمان استمرار حكمه . وقد عبر عن ذلك في وقت لاحق بالقول الملك هو الملك الذي يستطيع ان يلعب دوراً مركزياً في هذا البلد .

في مثل هذه الظروف شهدت الحياة السياسية الداخلية في ايران نشاطاً كبيراً ، كان من ابرز مظاهره تأليف احزاب وجمعيات سياسية عديدة . وفي مقدمة هذه الاحزاب الحزب الشيوعي الايراني الذي ظهر مجدداً باسم حزب توده الجماهير في تشيرين الأول 1941 . بعد اطلاق سراح زعماء وعودة المنفيين منهم . وقد نما الحزب بسرعه بحيث بلغ عدد اعضائه حوالي (200,000) شخص سنة 1943 . وعد افضل حزب سياسي من حيث التنظيم وقد سيطر على مسرح السياسة الايرانية خلال السنوات 1941 – 1946 ، مستفيداً الى حد كبير من الوجود العسكري السوفيتي في ايران . وقد اعلن الحزب في سنة 1942 ان هدفه هو التطبيق الكامل للدستور ورفع شعارات تندد بالدكتاتورية والاستبداد ، في اشارة واضحة الى عهد الشاه السابق . وفي مقابل حزب تودة كان هناك حزب ضياء الدين الطباطبائي الذي تأسس ، بتشجيع من البريطانيين ، سنة 1943 باسم حزب ادارة ملي الارادة الوطنية . وقد حاول الطباطبائي تعبئة البازار (التجار) والعلماء (رجال الدين) والقبائل ضد ما اسماه البقايا الخطرة للدكتاتورية العسكرية وشيوعية حزب توده وحكم الاقلية الفاسدة من العوائل الاقطاعية وكتب مقالات عديدة في جريدة الحزب رعد اليوم – رعد امروز مطالباً بتخفيض عدد القوات المسلحة الى (50,000) رجل وازالة النفوذ الملكي من بين صفوف الضباط . ومن الاحزاب المهمة الاخرى حزب ايران الذي تأسس سنة 1942 ، وكان بمثابة تجمع للحاصلين على شهادات عليا من اوربا والولايات المتحدة الامريكية ومن ذوي الميول الليبرالية والاشتراكية – الديمقراطية . وقد اتفق اعضاء هذا الحزب على تأييد زعامة مصدق (1979 – 1967) ، الذي لم ينتهي لاي حزب سياسي

وكان هدف الحزب تشجيع الاصلاح السياسي والاجتماعي التدريجي عن طريق دعم النواب الليبراليين في مجلس النواب ، ومنهم مصدق . وقد حصل الحزب على تأييد عدد مهم من المثقفين وخريجي الكليات الذين ظلموا بعيدين عن حزب توده . وفيها عدا هذه الاحزاب الثلاثة المهمة ، ظهرت احزاب وتجمعات سياسية اخرى واقل اهمية خلال سنوات الحزب العالمية الثانية ، وبخاصة اثناء الحملات الانتخابية ، وكانت عبارة عن تجمعات سريعة الزوال حول شخص او مجموعة اشخاص تربطهم مصالح معينة . وفيها عدا نشاط الاحزاب السياسية فان تلك السنوات شهدت نشاطاً عمالياً ارتبط ، في جزء كبير منه بحزب توده فقد اسس احزاب في اوائل سنة 1942 مجلساً مركزياً لاتحاد النقابات في ايران وعرف في سنة 1944 باسم المجلس المركزي الموحد النقابات العمال الايرانيين . وقد ضم هذا المجلس في سنة 1946 حوالي 400,000 عامل وقد نشط العمال في السنوات الاخيرة من الحزب العالمية الثانية في تنظيم اضرابات عديدة بسبب تدني الاجور وظروف العمل السيئة ، وتركزت تلك الاضرابات في طهران ومناطق انتاج النفط في جنوب عرب البلاد .

ومن جهة اخرى ادى سقوط رضا شاه وضعف الحكومة المركزية الى استئناف القوميات غير الفارسية نضالها من اجل حقوقها القومية والحربات الديمقراطية . وتشكلت احزاب وجمعيات سياسية لتعبر عن امال تلك القوميات وتسعى الى تحقيق اهدافها . ففي اذربيجان شدد الاذربيجانيون نضالهم ابان سنوات الحرب العالمية الثانية ونشطت عدة احزاب وجمعيات سياسية هناك . وكان اهمها الحرب الديمقراطي الاذربيجاني فرقة ديمقرات اذربيجان الذي تأسس في اب 1945 وبلغ عدد اعضائه في نهاية تلك السنة حوالي 70,000 معظمهم من الفلاحين والعمال والحرفيين وبضعة الاف من المثقفين والتجار . وفي 12 كانون الاول 1945 تم تشكيل جمهورية اذربيجان الديمقراطية برئاسة جعفر بيشوري . وقد اعلنت تلك الحكومة اعترافها بالسلطة المركزية واستعدادها لتنفيذ كل مايصدر عنها بشرط ان لايتعارض ذلك مع الحكم الذاتي الجمهورية اذربيجان . وفي كردستان ايران تحركت الزعامات القبلية الكردية لبسط سيطرتها ونفوذها على مناطقها اثر سقوط رضا شاه ، كما استولت على كميات كبيرة من ذخائر واسلحة الجيش الايراني المنهار . كما شكل المثقفون الكرد جمعية احياء الكرد كومه له ي زيانوه ي كورد في ايلول 1942 . وقد تمكنت هذه الجمعية من كسب عدد من رؤوساع العشائر والملاكين الليبراليين والكسبة والعمال . كما اصدرت مجلة باسم الوطن (نيشتمان) . وفي 16 آب 1945 م تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في مهابان ، وكان امتداداً لجمعية احياء الكرد ، وقد اكد برنامج الحزب على الحرية والحكم الذاتي لكردستان ايران ضمن نطاق الدولة الايرانية . وفي 22 كانون الثاني 1946 أعلن الحزب عن قيام (جمهورية كردستان الديمقراطية ذات الحكم الذاتي) برئاسة قاضي محمد . والتي عرفت باسم (جمهورية مهاباد) . وقد اكد

قاضي محمد مراراً على ان حركته لا تستهدف الانفصال ، بل وضع نهاية لمظالم طهران وسياستها الشوفينية تجاه الشعب كردي ، وضمان الحكم الذاتي له . وقد نالت جمهوريتا اذربيجان ومهاباد دعم وتأييد الاتحاد السوفييتي في مرحلة تأسيسهما .

ومثلما تحرك الاذربيجانيون والاكراد في شمال غرب ايران ، فان الشعب العربي في اقليم الاحواز تحرك ايضاً مطالباً بحقوقه القومية المشروعة . فبعد ايام قلائل من سقوط رضا شاه تقدم مواطنو الاحواز بعده مطالب الى الحكومة الايرانية ركزت على ضرورة النظر اليهم بعين الحق والانصاف ، واطلاق سراح ابنائهم من السجون ومنحهم حق ارتداء الزي العربي ، وتخفيض الضرائب عنهم ، ورفع القيود عن تنقلهم بين المدن الايرانية ومساواتهم بالفرس في الوظائف وتطورت هذه المطالب في وقت لاحق الى ضرورة الاعتراف بحقوق العرب وتعيين الشيخ جاسب بن الشيخ خزعل حاكماً على المنطقة . وعلى اية حال فان هذه الجهود لم يكتب لها نجاح ، فقدو قف البريطانيون ضد اي تحرك عربي في منطقه الاحواز الغنية بالنفط من شأنه ان يؤثر على استقرارها ، فضلاً عن استخدام بريطانيا نفوذها لدى العديد من شيوخ العائر في المبطقة للوقوف ضد هذا التحرك العربي. كما ضمن محمد رضا شاه بهلوي ولاء العديد من هؤلاء الشيوخ قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بتعيينهم حكاما على مقاطعاتهم .

واذا تركنا النشاط السياسي والنقابي وتحرك القوميات غير الفارسية وانتقلنا الى الاوضاع الاقتصادية في ايران ابان تلك الفترة، فان الصورة التي تطالعنا تعكس وصعنا وقاسياّ فقد عانت البلاد من ازمات اقتصادية حادة خلال سنوات الحرب تمثلت في ارتفاع تكاليف المعيشة من 100 % في سنة 1939 الى 269%سنة 1942 والى650% في 1943 والى 757% في سنة 1944 . وقد نشأ هذا الوضع عن عوامل عديدة ،من بينها اثر الحرب على التجارة الخارجية الايرانية ومشكلة التموين وقلة البوب، وسيطرة قوات الحلفاء على معظم وسائط النقل والسكك الحديد لخدمه المجهود الحربي، وانفاق تلك القوات مبالغ كبيرة اسهمت في تفاقم مشكلة التضخم وفي مثل هذا الوضع عانى غالبية الايرانيين من الحرمان ، في حين استفادت فئه طفيلية محدودة ، من التجار والسماسرة وكبار ملاك الاراضي والشخصيات المتنفذة ، من هذا الوضع وجمعت ثروات طائلة من خلال تكديس المواد الغذائية والتعامل بالسوق السوداء وتوفير احتياجات قوات الاحتلال ووسائل اخرى تعد لصوصية في حكم القانون . وكان من نتائج هذاالوضع الاقتصادي حدوث اضطرابات في انحاء مختلفة من البلاد ، بما في ذلك العاصمة طهران حيث خرجت مظاهرات تطالب بالخبز في كانون الاول 1942 . وس حاولت الحكومة الايرانية مواجهة هذا الوضع ونتائجه من خلال المساعدات التي حصلت عليها من دول الحلفاء ، ومن خلال الاستعانة بخبراء ومستشارين امريكان في الشؤون المالية والتموينية وغيرها ، الا ان هذه المحاولة

لم تكن ناجحة تماماً لعوامل عديدة تتعلق بظروف ايران انذاك وفي مقدمتها سيطرة قوات الاحتلال البريطاني – السوفييتي على مناطق واسعة من البلاد .

لم يقتصر الوجود العسكري الاجنبي في ايران خلال سنوات الحرب العالمية الثانية على السوفييت والبريطانيين . فبعد ان دخلت الولايات المتحدة الامريكية الحرب الى جانب الحلفاء في نهاية سنة 1941 فانها اصبحت طرفاً مهماً في ارسال الامدادات العسكرية الى الاتحاد السوفيتي ، وارسلت لهذا الغرض حوالي 30,000 جندي امريكي الى ايران للاشراف على عملية نقل تلك الامدادات . وقد وقعت ايران في 29 كانون الثاني 1942 معاهدة تخالف مع كل من بريطانيا والاتحاد السوفييتي تعهدت فيها الدولتان الاخيرتان باحترام وحدة اراضي ايران واستقلالها السياسي والتشاور مع ايران في القضايا التي تهمها ، وبحسب قواتها من ايران في فترة لاتتجاوز لستة اشهر من وقف العمليات العسكرية بين القوات الحليفة والمانيا وشركاتها ، وحماية اقتصاد الشعب الايراني ضد الفقر والصعوبات التي تنشأ عن الحرب الحالية ، والدفاع عن ايران ضد اي عدوان من جانب المانيا او أية قوة اخرى ، وحق الحلفاء في الأحتفاظ بقوات برية او بحوية او جوية في ايران بالعدد الذي يرونه ضرورياً على ان لايفسر وجود هذه القوات على انه احتلال عسكري وان لايؤثر في شؤون الادارة ، او قوات الامن الايرانية ، او الحياة الاقتصادية للبلاد ، او التحركات الاعتيادية للسكان وتطبيق الانظمة والقوانين الايرانية . وفي مقابل كل ذلك تعهدت الحكومة الايرانية ، بموجب المعاهدة ، بالتعاون مع القوات الحلفية والمساعدة في تأمين عملية نقل الامدادات عبر الاراضي الايرانية ، وعدم سلوك سياسة خارجية تتعارض مع المعاهدة ، وعدم الاحتفاظ بأنة علاقات دبلوماسية مع اية دولة ليس لها علاقات مع اي من دول الحلفاء لان مثل هذا العمل سيكون خرقاً من جانب ايران لتعهداتها للحلفاء . لم تلتزم قوات الحلفاء بتعهداتها الواردة في المعاهدة ، فقد كانت مقرات القيادة الادارية والعسكرية لقوات الاحتلال في الشمال والجنوب هي المسؤولة عمليات عن كل المناطق المحتلة . ولم تكن الحكومة الايرانية قادرة ، خلال فترة الاحتلال ، على اتخاذ اية اجراءات عامة وفعالة في تلك المناطق دون ان تستشير اولاً قوات الاحتلال ، بمعنى ان الحكومة كانت مجردة من السلطة الضرورية لتطبيق حكمها . كما ان قوات الاحتلال سخرت مواد ايران وامكاناتها لخدمة اغراضها الخاصة ولم تتردد في وضع اليد على كميات غير قليلة من محصول الحنطة والشعير في البلاد في احرج اوقات الازمة الاقتصادية والتموينية واصعبها , كما تدخلت سلطات الاحتلال في الشمال والجنوب في الانتخابات النيابية لضمان ترشيح العناصر الموالية لها . وبالضافة الى ذلك فان الشكوك المتبادلة والمنافسة ، الخفية حينا والظاهرة حيناً اخر ، بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، على الرغم من كونهم حلفاء في الحرب ضد دول الحور ، كان لابد وان تنعكس على ايران التي اصبحت ميدان تنافس فيها بينها . فقد قام الامريكان والبريطانيون

بحملة دعاية واسعة ضد الاتحاد السوفييتي وسياسته في ايران ، وقام السوفييت من جانبهم بعرقلة عمل البعثات الامريكية في ايران من خلال تقييد تحركاتهم في المنطقة الخاضعة للاحتلال السوفييتي في شمال البلاد . كما كان التنافس بين الدول الثلاث من اجل الحصول على امتيازات نفطية في ايران عاملاً مضافاً الى خرق المعاهدة لان الدول الثلاث تدخلت في شؤون ايران الداخلية ابان ذلك التنافس . ففي سنة 1944 قام ممثلون عن بعض الشركات النفطية الامريكية والبريطانية باجراء مفاوضات مع الحكومة الايرانية بشأن الحصول على امتيازات نفطية هناك . وعندما عملت الحكومة السوفييتية بذلك ارسلت وفداً الى طهران في ايلول 1944 برئاسة سيرجي كافترادزه نائب وزير الخارجية لاجراء مفاوضات مع الحكومة الايرانية بشأن الحصول على امتياز نفطي في شمال ايران . وقد دفع وصول الوفد السوفييتي الحكومة الايرانية الى اتخاذ قرار في 16 تشرين الاول 1944 . بشأن تأجيل مناقشة طلبات الحصول على امتيازات نفطية في ايران الى مابعد انتهاء الحرب . وقد انتقدت الحكومة السوفييتية القرار وعدته موجهاً ضدها ، وقام حزب توده بتحريض من السوفييت على الارجح ، بمظاهرات واضرابات ضد ذلك القرار ، كما سيطر العمال المسلحون على بعض المصانع في طهران الامر الذي ادى بالتالي الى سقوط الوزارة الايرانية انذاك وكانت برئاسة محمد سعيد مراغي . واخيراً فان حرق المعاهدة اتضح من تلكؤ الاتحاد السوفييتي في سحب قواته من شمال ايران بعد انتهاء الحرب ضمن فترة الاشهر الستة التي حددتها المعاهدة ، فبعد توقيع اخر دولة من دول الحور ، وهي اليابان ، على وثيقة استسلامها في 2 ايلول 1945اصبح التاريخ الاقصى المحدد لانسحاب قوات الحلفاء من ايران هو 2 اذار 1946 طبقاً المعاهدة التحالف الثلاثية الموقعة في كانون الثاني 1942 . وقد انسحب القوات الامريكية من ايران كانون الثاني 1946 واعلنت بريطانيا انها ستسحب قواتها في التاريخ المحدد وهو 2 اذار 1946 . اما الاتحاد السوفييتي فقد تلكأ في سحب قواته ، وعندما بدأت الحركة في اذربيجان ضد الحكومة الايرانية في 16 تشرين الثاني 1945 منعت القوات السوفييتية في شمال ايران تقدم القوات ايرانية التي ارسلتها الحكومة ضد اذربيجان . كما شجع الاتحاد السوفييتي ، مادياً ، تأسيس جمهوريتي اذربيجان ومهاباد في 16 كانون الاول 1945 و22 كانون الثاني 1946 على التوالي . وازاء ذلك قررت الحكومة الايرانية رفع شكوى ضد الاتحاد السوفييتي الى لمس الامن الدولي في كانون الثاني 1946 لتدخله في الشؤون الداخلية الايرانية ، وقد احال المجلس القضية الى مفاوضات مباشرة بين ايران والاتحاد السوفييتي . فقام رئيس الوزراء الايراني (أحمد قوام السلطنة) ، وهو ارستقراطي من اذربيجان اصلاً ، بزيارة موسكو للتفاوض مع المسؤولين اتاك وقد عرض عليه السوفييت بقاء قواتهم في بعض المناطق الايرانية لفترة غير محددة ، والاعتراف بجمهورية اذربيجان ، والموافقة على تأسيس شركة نفطية ايرانية – سوفييتية مشتركة لاستغلال نفط شمال ايران . وقد رفض قوام السلطنة هذه

الشروط وعرضت ايران الامر على مجلس الامن مجدداً ، الا ان السوفييت سعوا الى تأجيل النظر في الخلاف على امل التوصل الى اتفاق مع الايرانيين مباشرة ، وهذا ماحصل في 4 نيسان 1946 . فقد توصل قوام السلطنة الى اتفاق مع السوفييت لم يكن في نيته تنفيذه اصلاً ، بل لمجرد ان يضمن انسحاب القوات السوفييتية . وقد نص الاتفاق على انسحاب القوات السوفييتية من ايران في غضون ستة اسابيع ابتداء من 24 اذار 1946 ، وتأسيس شركة نفطية ايرانية – سوفييتية مشتركة يصادق مجلس النواب الايراني على تأسيسها في غضون سبعة اشهر ابتداء من 24 اذار 1946 . اما قضية اذربيجان فقد عدت قضية داخلية تتم تسويتها بطريقة سلمية من خلال اتفاق الحكومة الايرانية مع الاذربيجانيين . ولاقناع السوفييت بانه ينوي تنفيذ الاتفاق توصل قوام السلطنة الى اتفاق مع الحكومة الاذربيجانية في حزيران 1946 وادخل في حكومته وزراء من حزب توده . وفي ايلول 1946 حرض البريطانيون بعض قبائل جنوب ايران ، وخاصة القشقاي ، للتمرد ضد الحكومة والمطالبة بطرد وزراء توده . وهذا مافعله قوام السلطنة في 17 تشرين الاول 1946 . ثم اعتقل 100 عضو بارز في حزب توده بعد شهر من ذلك . وفي 25 تشرن الثاني صدرت الاوامر للجيش الايراني باعادة سيطرة الحكومة المركزية على شمال البلاد . وفي كانون الاول 1946 تمكن الجيش الايراني ، بدعم واستشارة من الامريكان ، من اسقاط جمهوريتي اذربيجان ومهاباد . وفي 22 تشرين الاول 1947 رفض البرلمان الايراني ، بتشجيع امريكي ايضاً ، المصادقة على مشروع تأسيس شركة نفط ايرانية – سوفيتية مشتركة . وقد ادى كل ذلك الى توتر كبير في العلاقات الايرانية – السوفييتية .

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الثالثة عشر:

- **التطورات السياسية الداخلية وتأميم النفط 1947 – 1953 :**

تدعم مركز رئيس الوزراء احمد قوام السلطنة اثر نجاحه في معالجة مشكلة انسحاب القوات السوفييتية من شمال ايران وتوجيه اكثر من ضربة الى حزب توده . ثم القى القبض على السيد ضياء الدين الطباطبائي فاختفي حزبه من المسرح السياسي الايراني . وفي الوقت نفسه سعى قوام السلطنة الى تقوية الحزب الديمقراطي الذي سبق له اي لقوام السلطنة) ان اسسه في 1945 لمواجهة شعبية حزب توده . وعندما بدأت انتخابات الدورة الخامسة عشر لمجلس النواب الايراني في كانون الاول 1946 تدخل قوام السلطنة فيها وضمن فوز حزبه بثمانين مقعداً في مجلس النواب الذي استمرت دورته من حزيران 1947 الى حزيران 1949 . لكن مركز قوام السلطنة القوي هذا لم يستمر طويلاً . فقد كان حزبه الديمقراطي حزباً غير متجانس في تركيبته الداخلية فضلاً عن تقلب سياساته . ففي بداية تأسيسه كانت اللجنة المركزية للحزب تضم عناصر من العوائل الاستقراطية الشمالية المعادية للانكليز ، والمثقفين الراديكاليين ، كما ركز الحزب نشاطه بين الفلاحين والطلاب . ثم تعاون مع حزب توده في البداية وانقلب عليه بعد ذلك وأخذ يتعاون مع زعماء القبائل المؤيدين للانكليز في الجنوب ، كما ادخل قوام السلطنة في قيادة الحزب زهماء قبائل البختيارية والقشقاي من الجنوب وكبار ملاك الاراضي والصناعيين ورجال الاعمال . وقد ادى كل ذلك الى حدوث انشقاقات داخل احزب الديمقراطي وكان من بين من ترك الحزب عدد كبير من ممثليه في مجلس النواب بحيث انخفض عدد مقاعده الى 36 فقط . وفي مثل هذا الوضع فشل قوام السلطنة في ضمان استمرار ثقة مجلس النواب بحكومته فاستقال في كانون الاول 1947 . وقد انتهى الحزب الديمقراطي بعد ذلك بفترة وجيزة ، فقد حدثت انشقاقات اخرى فيه ، وقامت الحكومات الايرانية للاحقة بمصادرة اموال الحزب واقامة دعوى ضد قوام السلطنة نفسه .

في هذا الوقت كان مركز الشاه قد بدأ يقوى تدريجياً ، فقد بدأ عملية اعادة بناء القوات المسلحة الايرانية بمساعدة من الولايات المتحدة الامريكية ، كما اشرف مباشرة على عمليات الجيش الايراني ضد جمهوريتي اذربيجان ومهاباد ، . وقد استقل دور الشاه وعمليات الجيش بحرارة في البلاد ، ويبدو ان هذا الامر شجع الشاه على تبني تفسير اوسع لسلطاته الدستورية . وبعد زوال رئيس وزارئه القوي قوام السلطنة من المسرح السياسي

بدأ الشاه ، الذي حرص سابقاً على اظهار نفسه بمظهر الملك الدستوري الذي يملك ولا يحكم ، بممارسة دور اكبر في السياسة الايرانية . فقد صار يعين ويعزل الوزراء ورؤساء الوزارات . وفي حين ايد النواب الملكيون في البرلمان هذا الدور الجديد للشاه فان نواباً اخرين وجدوا فيه انتهاك اً للدستور وتهديداً بعودة الاستبداد القاجاري . ولم يأبه الشاه للجدل الذي اثير في البرلمان حول هذا الأمر ، فقد عين رئيس وزراء يستجيب لسياساته في تقوية الجيش وتعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية ، وهو ابراهيم حكيمي الذي شكل وزارة جديدة في كانون الاول 1947 بعد استقبالة قوام السلطنة . وقد شددت وزارة حكيمي حملتها ضد حزب توده . كما سعى الشاه الى اتخاذ خطوات اخرى لتقوية مركزه من خلال تعديل الدستور ، وقد واتته فرصة ملائمة عندما تعرض لمحاولة اغتيال في جماعة طهران في 4 شباط 1949 ، وفقد اعلنت الحكومة الايرانية الاحكام العرفية وقمعت احزاب وشخصيات المعارضة ، وحظرت نشاط حزب توده ، واعتقلت عدداً كبيراً من الناس بل ان الشكوك حامت حول قوام السلطنة نفسه وكاد ان يعتقل لولا ان تدخل الشاه الذي نصح قوام بترك البلاد ففعل . وكان مصدق من بين الساسة الذين احتجزوا لبعض الوقت ، كما منعت الصحافة من انتقاد العائلة المالكة . وهكذا حول محمد رضا شاه حادثة الاغتيال الى انقلاب ملكي على حد وصف جماعات المعارضة .

تحرك الشاه لاجراء تعديلات في الدستور الايراني بعد ان استقر الوضع لصالحه في اعقاب تلك الاجراءات . ففي 24 شباط 1949 استقبل الشاه رئيس الوزراء وعدداً من الشخصيات المهمة في الدولة واعضاء مجلس النواب . وقد تحدث الشاه معهم حول الوضع المتدهور في البلاد ووجود تغرات في الدستور الايراني لإنه يمنح السلطة التشريعية صلاحيات اوسع من السلطة التنفيذية ، وبان هذا الوضع يجب ان يتغير بحيث تكون للشاه صلاحيات حل مجلس النواب والامرباجراء انتخابات جديدة ، واختم الشاه حديثه بأن قرر دعوة جمعية تأسيسية لتعديل الدستور . وبعد مناقشة هذا الأمر في جلسة سرية لمجلس النواب ، كتب رئيس الوزراء الى الشاه بان مجلس النواب يؤيد مقترح تعديل الدستور . وفي الاسبوع الاول من نيسان 1949 جرب انتخابات الجمعية التأسيسية وتدخل فيها الجيش لضمان ترشيح العناصر المحافظة . وفي 21 نيسان افتتح الشاه الجمعية التأسيسية التي استمرت اعمالها حتى 8 ايار 1949 . وقد نفذت الجمعية مطاليب الشاه السابقة بما في ذلك تشكيل مجلس شيوخ الى جانب مجلس النواب حين الشاه نصف اعضائه حسبها ورد في دستور 1906 . وقد اعترض العديد من الساسة الايرانيين على التعديل الذي اجرته الجمعية التأسيسية على الدستور ، ومنهم قوام السلطنة الذي بعث رسالة من منفاه في باريس الى الشاه ذكر فيها ان التعديل يتعارض مع روح الدستور والملكية الدستورية .

وفي غضون ذلك كان الشاه قد حصل على مكاسب عديدة لدعم مركزه في السلطة ، فقد أيد اغلبية اعضاء مجلس النواب برنامج الحكومة بخصوص تقوية الجيش وزيادة رواتب العسكريين ، كما كرم مجلس النواب الشاه السابق رضا بهلوي يلقب الكبير وتقرر اعادة رفاته الى طهران ، كما اعيدت الاراضي التي سبق ان نقل محمد رضا شاه ملكيتها للدولة سنة 1941 اليه ثانية . واعلن احد النواب المؤيدين للملكية ان صاحب الحلالة يجب ان يمتلك كل هذه الاراضي ، لان ملكيتنا التي هي واحدة من اقدم الملكيات في العالم تستحق ان تعيش باسلوب يمكن مقارنته باغلى بلاطات اوربا . وهكذا بدا في اواخر سنة 1949 وبداية سنة 1950 وكان الملكية في ايران لديها من القوة والسلطة يماثل ماكان لها قبل اب 1941 . وعندما جرت انتخابات الدورة السادسة عشر لمجلس النواب الايراني تدخل البلاط والجيش فيها لضمان اغلبية المقاعد لمرشحي السلطة الذين وصفهم احد الباحثين بانهم أشد الناس رجعية . وقد اثار هذا التدخل سخط المعارضة واحتجاجها . ففي 14 تشرين الاول 1949 اعتصم مصدق والعديد من الساسة وتجار البازار وطلاب الجامعة في حدائق القصر الملكي احتجاجاً على عدم نزاهة الانتخابات ، واختار المعتصمون لجنة من 20 شخصاً من بينهم برئاسة مصدق لابلاغ وجهة نظرهم الى الشاه باجراء انتخابات جديدة اذا ماثبت عدم نزاهة الانتخابات التي جرت . وبعد حوالي اسبوعين من هذا التاريخ اغتيل وزير البلاط حسين هجير وكان الاعتقاد سائدا في حينة بانه المسؤول عن عدم نزاهة الانتخابات ،فادركت الفئة الحاكمة مدى عمق الفجوة التي تفصلها عن المعارضة . وفي 11 تشرين الثاني 1949 تقرر الغاء انتخابات منطقة طهران وجرت انتخابات جديدة سمح لها الشاه بان تكون حره نسبياً وعلى اية حال فان نتائج انتخابات المناطق الاخرى من البلاد كانت قد ضمنت للشاه وصول عدد كبير من النواب المؤيدين للملكية الى مجلس النواب . وعلاوة على ذلك كان اغلبية اعضاء مجلس الشيوخ من المحافظين المؤيدين للملكية ايضاً .

بالرغم من كل ماتحقق للشاه من مكاسب ومن هيمنة على البرلمان الايراني كانت هناك عوامل عديدة تهدد مركز ايضاً وهي .

1- ان بروز الشاه بوصفة قوة سياسية ذكر البلاد بدكتاتورية والده .
2- ان كثيراً من الايرانيين ايدوا الشاه على امل ان يفعل شيئاً ايجابيا لتحسين الوضع السياسي والاقتصادي المضطرب في البلاد . الا ان تحسين الوضع الاقتصادي كان يتطلب مبالغ كبيرة لتمويل مشاريع الخطة الاقتصادية التي دشنتها ايران سنة 1949 والتي قدرت تكلفتها الاولية بحوالي (650) مليون دولار . وكان الشاه بدوره يأمل في الحصول على قرض كبير من الولايات المتحدة الامريكية يصل الى 250 مليون دولار ، الا انه لم يحصل الا على قرض بقيمة (25) مليون دولار عند ما زار الولايات

المتحدة في خريف سنة 1949 ، فضلاً عن ان اجراءات منح القرض كانت تتأخر الى بداية سنة 1951*

3- رفض الشاه مواجهة بريطانيا في موضوع النفط ، في حين كان كثير من الايرانيين يطالبون بأعادة النظر في اتفاقية سنة 1933 بين الحكومة الايرانية وشركة النفط . بل ان بعض اعضاء مجلس النواب في دورتته الخامسة عشرة طالبوا بتأميم النفط الايراني . وقد وصل مصدق النواب الوطنيون هذا التوجيه في الدورة السادسة عشرة لمجلس النواب الايراني الذي بدأت اعماله في شباط 1950 .

كان 85% من نواب المجلس في الدورة السادسة عشرة من الارستقراطيين والتجار والاثرياء وكبار الموظفين المدنيين . وقد انقسم نواب المجلس الى اربعة تكتلات نيابية .الاول يمثل النواب الملكيين وهم الاغلبية ، والثاني يمثل الاقطاعيين واثرياء الجنوب الموالين للانكليز، والثالث يضم 40 نائباً من الوجهاء المستقبلين ، اما التكتل الاخير فكان يضم ثمانية نواب فقط وعلى راسهم مصدق. ومع ان هذا التكتل الاخيرالقليل العدد بدا عديم الاهمية في مجلس النواب الا ان الاشهر التالية اظهرت ان هؤلاء الثمانية كان بوسعهم ان يهزوا ليس فقط البرلمان بل الشاه وكل البلاد ، وذلك انهم كانوا يمثلون قوة سياسية مهمة ظهرت في ايران منذ اواخر سنة 1949 وهي الجبة الوطنية جبهي ملي .

كانت نواة الجبة الوطنية تلك اللجنة التي ترأسها مصدق لايصل صوت المعارضة الى الشاه اثناء حادثة الاعتصام في حدائق القصر الملكي . وقد أعلن عن تشكيل الجبهة الوطنية بعد تلك الحادثة مباشرة . وقد طالبت الجبهة في اول بيان لها باجراء انتخابات حرة وانهاء الاحكام العرفية واطلاق حرية الصحافة . وخلال الاشهر القليلة التالية انضمت عدة احزاب ومنظمات الى الجبهة الوطنية ، كان اهمها أربعة احزاب ومنظمات شكلت قوة دعم رئيسة لمصدق وهي :

1- حزب ايران وقد سبقت الاشارة اليه .

2- حزب الكادحين زحمتكشان الذي أسسه الدكتور بقائي ، وهو عضو سابق في الحزب الديمقراطي الذي اسسه قوام السلطنة . ونضم اليه خليل مالكي وهو مثقف ماركسي انشق عن حزب تود سنة 1948 بسبب انقياده (اي حزب توده) لموسكو اكثر مما ينبغي . واسس فيما بعد حزب القوة الثالثة نيروي سيوم وحاول من خلال ايجاد مركز اشتراكي مستقبل في ايران . وقد اكد حزب الكادحين في منهاجة على اقامة ملكية ودستورية حقيقية والغاء امتيازات الطبقة العليا في المجتمع الايراني .

3- الحزب الوطني او حزب الامه الايرانية ملت ايران الذي تزعمه المحامي داريوش فروهر . وهذا الحزب من الاحزاب اليمنية المتطرفة المؤمنة بالتوسع الفارسي ، ولم يتخذ هذا الحزب موقفاً صريحاً من الملكية في ايران .

4- جمعية المحاربين المسلمين مجاهدي اسلام التي يقودها ابو القاسم كاشاني وثلاث من تجار البازار الاثرياء واحد الوعاظ وهو شمس الدين قناة ابادي . وكانت الجمعية غير محكمة التنظيم وتستمد تأييدها من البازار وطلاب المدارس الدينية . وكان غرض الجمعية دعم مركز الكاشاني السياسي . وقد طالبت ايضاً بتطبيق الشريعة الاسلامية والغاء قوانين رضا شاه العلمانية واعادة فرض الحجاب على المرأة .وارتبطت بالكاشاني منظمة ارهابية (لم تكن ضمن الجبهة) هي منظمة فدائيات اسلام التي شكلها سنة 1946 طالب دين شاب هو (نواب صفوي) . كان مصدق ناطقاً باسم الجبهة الوطنية في مجلس النواب وقد دعا الى انهاء الاحكام العرفية وضمان الحريات الفردية وتخفيض الميزانية العسكرية تخفيضاً حاداً . وفي حزيران 1950 قد قدم لائحة لالغاء القرارات التي اصدرتها الجمعية التأسيسية في ايار 1949 ، وعد تلك الجمعية مزيفة وغير شرعية لانها لاتمثل الشعب . كما الح مصدق على ضرورة ممارسة مجلس النواب لحقه في منح ثقته برئيس الوزراء قبل اي تعيين من جانب الشاه . ولكن هذه المطالب لم تلق اذاناً صاغية داخل مجلس النواب الذي كان اغلبية اعضائه من الملكيين . ومن جهة فان الجبهة الوطنية حولت اهتمامها بعد حزيران 1950 من المسائل الدستورية الى مسالة اخرى اكثر اهمية وهي مسألة النفط الايراني .

ان تطورات مسألة النفط في ايران بعد الحرب العالمية الثانية بدأت منذ اواخر سنة 1947، عندما اصدر مجلس النواب الايراني قراراً برفض المصادقة على انشاء شركة نفط ايرانية – سوفيتية مشتركة . فقد تضمن قرار الرفض فقرة يدعوفيها الحكومة الايرانية الى اتخاذ الخطوات الازمة لحماية حقوق ايران في ثروتها الطبيعية ، بما في ذلك الثروة النفطية في جنوب غرب البلاد . وقد خول القرار الحكومة الايرانية الدخول في مفاوضات من اجل حماية تلك الحقوق وابلاغ مجلس النواب بنتائج تلك المفاوضات . وقد هيأ هذا القرار الأرضية الازمة لاجراء مفاوضات جديدة مع شركة النفط الانكلوا – ايرانية بهدف حماية حقوق ايران ومصالحها في ثروتها النفطية .

كان لدى ايران اكثر من سبب للشكوى من شركة النفط الانكلو – ايرانية ففي المقام الاول كانت العوائد التي تدفعها الشركة الى الحكومة الايرانية قليلة جداً قياساً الى الارباح التي كانت تحققها الشركة ، لا بل ان تلك العوائد كانت اقل بكثير من الضرائب التي كانت تدفعها الشركة الى الحكومة البريطانية على الدخول الذي تحققه . فمنذ توقيع اتفاقية الامتياز الجديدة سنة 1933 في عهد رضا شاه وحتى سنة 1949 بلغ الدخول الصافي للشركة 895 مليون جنيه استرليني – وكانت حصة ايران من هذا المبلغ 105 ملايين جنيه استرليني على شكل ضرائب . وبالاضافة الى ذلك فان عوائد الحكومة الايرانية من شركة النفط بقيت ثابتة منذ تجديد عقد الامتياز سنة 1933 في حين ان التضخم المالي خلال الحرب العالمية

الثانية وما بعدها ادى الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات بشكل كبير وعلى نطاق عالمي مما كان يعني انخفاض القيمة الحقيقية لتلك العوائد . وفي الوقت الذي بقيت فيه عوائد الحكومة الايرانية ثابتة فان حكومات دول نفطية اخرى نجحت في تحقيق عوائد افضل من شركات النفط من خلال مبدأ مناصفة الارباح الذي طبق لاول مرة في فنزويلا سنة 1948.

وذا تركنا مسألة العوائد جانباً فان ادارة الشركة وسياساتها كانت عاملاً مهماً من عوامل استياء الايرانيين منها . اذ لم يكن لايران اي دور في رسم سياسات الشركة ، او حق الاشراف على سجلاتها . كما كانت ايران تدفع مبالغ كبيرة للحصول على النفط الذي تنتجه الشركة من داخل اراضيها ، ولم يكن عدد الفنيين المهرة من الايرانيين في الشركة كبيراً . ولم يكن العمال الايرانيون العاملون في الشركة يلقون معاملة مساوية للعمال الاجانب من حيث الاجور وظروف العمل . واخيراً فان الشركة كانت تعد معقلاً من معاقل النفوذ الاجنبي في البلاد ، وكانت تتصرف وكأنها دولة داخل الدولة الايرانية .

وفي ضوء هذا الواقع الذي لايمكن القبول به او استمراره في ظروف مابعد الحرب ، ويضغط من الرأي العام الايراني ، بدأت المفاوضات بين الحكومة الايرانية وشركة النفط الانكلو – ايرانية . وفي تشرين الاول 1948 قدمت الحكومة الايرانية مذكرة الى شركة النفط تظمنت مقترحات عديدة لاعادة النظر في امتياز سنة 1933 . وقد اشارت المذكرة الى مظالم ايران من قلة العوائد ، والاسعار العالية التي تدفعها للشركة من اجل الحصول على النفط ، وسياسات الشركة في مجال استخدام الاجانب والتمييز في معاملة العمال الايرانيين ، وقلة عدد الايرانيين في المناصب الادارية في الشركة ، وعدم كفاية برنامج تدريب الايرانيين في الشركة . كما اشارت المذكرة الى مبدأ مناصفة الارباح المعمول به في فنزويلا . وبدلاً من الاستجابة للمطالب الايرانية واخذ الظروف السياسية بنظر الاعتبار فان الشركة اخذت الاعتبارات التجارية فقط بنظر الاعتبار ، وعرضت على الحكومة الايرانية في 17 تموز 19949 مشروع اتفاقية تكميلية لامتياز سنة 1933 . وكان من بين بنود المشروع زيادة عوائد الحكومة من حوالي 15 – 20 % الى حوالي 25 – 30 % مع تخفيض نسبي في اسعار النفط الذي تبيعه الشركة لايران للاستهلاك المحلي . ومع أن هذا العرض لا يستجيب للمطالب الايرانية الا ان العناصر الرجعية في الحكومة الايرانية قبلت به .

وطبقاً للاجراءات الدستورية فان الحكومة الايرانية عرضت مشروع الاتفاقية التكميلية على مجلس النواب للمصادقة عليه . ولما كانت دورة مجلس النواب الخامسة عشرة قد انتهت في 28 تموز 1949 ، فان الاتفاقية عرضت على مجلس النواب في دورته السادسة عشرة حيث واجهت معارضة قوية من قبل نواب الجبية الوطنية بصورة خاصة . وبناء على اقتراح من الحكومة تشكلت لجنة خاصة من اعضاء مجلس النواب لدراسة الاتفاقية وابداء وجهة نظرها بشأنها . وقد تألفت اللجنة من 18 عضوا ، من بينهم مصدق

الذي تولى رئاستها وثلاثة اعضاء اخرين من نواب الجبهة ، وكان تقرير اللجنة ضد الاتفاقية لا نها لاتضمن حقوق ايران ومصالحها . وازاء هذا الرفض للاتفاقية من قبل مجلس النواب ، ومن قبل الرأي العام الايراني ايضاً ، اضطر رئيس الوزراء الايراني يومئذ الجنرال على رزم ارا الى سحب الاتفاقية من مجلس النواب في 26 كانون الاول 1950 . وكان الجنرال رزم ارا ، الذي تولى رئاسة الوزراء منذ حزيران 1950 ، من مؤيدي التعاون مع . الغرب . ويرى ان مثل هذا التعاون ، وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية ، في مصلحة بلاده وامنها . ولهذا السبب كان الايرانيون يعدونه رجل واشنطن في ايران . وفي ضوء ذلك فان الجنرال رزم ارا كان يجد التوصل الى اتفاق مع شركة النفط الانكلو – ايرانية .

وعلى اية حال ففي 11 كانون الثاني 1951 عهد مجلس النواب الى اللجنة التي ترأسها مصدق مهمة اعداد تقرير حول الاجزاء الذي يجب ان تتبعه الحكومة ازاء شركة النفط . وفي غضون ذلك وصلت أنباء عقد اتفاقية بين شركة النفط الامريكية (أرامكو) والحكومة السعودية حول تطبيق مبدأ مناصفة الارباح في 30 كانون الاول 1950 ، وقد أدى ذلك الى زيادة تصلبت مجلس النواب الايراني في موقفه من شركة النفط الانكلو – ايرانية التي سارعت الى الاتصال برئيس الوزراء رزم ارا معربة عن رغبتها في اجراء مفاوضات جديدة مع الحكومة الايرانية على اساس مبدأ مناصفة الارباح . الا ان مبادرة الشركة هذه جاءت متأخرة ، ففي 19 شباط 1951 اقترح مصدق على اللجنة النفطية في مجلس النواب تاميم النفط الايراني . وعندما نقل هذا الاقتراح الى رئيس الوزراء رزم ارا كان رده غير مشجع على اساس ان التأميم غر عملي . وكان هذا الموقف سبباً لاغتياله من قبل احد اعضاء منظمة فدائيان اسلام في 7 اذار 1951 . وفي 15 اذار 1951 اصدر مجلس النواب الايراني قرار التأميم وصادق عليه مجلس الشيوخ في 20 اذار 1951 . كما صدر قانون اخر في 1 أيار 1951 ينص على تطبيق مبدأ التأميم وعلى انشاء شركة النفط الوطنية الايرانية لتضطلع بعمليات النفط . وقبل يومين من ذلك كان داعية التأميم المتحمس محمد مصدق قد أصبح رئيساً للوزراء . ادى قرار التأميم الى ازمة في العلاقات الايرانية – البريطانية ، سما وان مصدق رفض طلبات الشركة والحكومة البريطانية في ايار 1951 لعرض الخلاف بين الطرفين على التحكيم . ذلك ان مصدق كان يرى ان الشعب الايراني في اتخاذه قرار التأميم انما مارس حقه في السيادة على ثرواته الوطنية ، وان ليست هناك اية جهة اخرى مؤهلة للنظر في هذا الأمر . ولاجل احباط قرار التأميم انسحب الموظفون والعاملون البريطانيون في الشركة من ايران في حزيران 1951 ، كما ارسلت الحكومة البريطانية عدداً من سفنها الحربية الى المنطقة وفرضت حصاراً على تصدير النفط الايراني . وبعد ذلك باشهر قطعت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع ايران في تسرين الأول 1952 بعد فشلها في التوصيل الى حل لنزاعها مع ايران من خلال عرض قضية التأميم

على محكمة العدل الدولية وعلى مجلس الامن الدولي 1951 – 1952 . كما اخفقت جهود الوساطة التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة الامريكية والبنك الدولي للانشاء والتعبير لتسوية النزاع . ويرجع هذا الاخفاق الى رفض الحكومة الايرانية مقترحات اطراف الوساطة لانها كانت تبقي السيطرة ومعظم ارياح النفط بيد الاجانب . ويقال ان الحكومة البريطانية فكرت في استخدام القوة العسكرية لارغام ايران على العدول عن قرار التأميم ، لكنها لمست معارضة من جانب حليفتها الولايات المتحدة الامريكية وتحركاً من جانب الاتحاد السوفييتي واستعداده للوفوق بجانب ايران ، مما اجدى الى ترددها في اتخاذ اي اجراء عسكري .

في غضون ذلك بدأت حكومة مصدق تواجه صعوبات اقتصادية ومشاكل سياسية عديدة في الداخل . فقد ادى الحصار المفروض على تصدير النفط الايراني الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية في ايران نتيجة انقطاع عوائد الحكومة من النفط . وكان مصدق يأمل ان يعالج هذه المشكلة من خلال الحصول على قروض من الولايات المتحدة الامريكية ، او اقدامها على شراء النفط من ايران . وكان تصور مصدق هذا قائماً على اساس ان الولايات المتحدة الامريكية ندرك بان تفاقم الاوضاع الاقتصادية في ايران يمكن ان يدفعها نحو الاتحاد السوفييتي . لكن مصدق فشل في الحصول على عون امريكي ، فقد اتخذ الامريكان موقفاً عدائياً من التأميم اثر فشل محاولاتهم للتوسط بين ايران وبريطانيا ، كما ان شركات النفط الامريكية قاطعت شراء النفط الايراني . والحقيقة ان هذا الموقف الامريكي لم يكن مفاجئاً ، ذلك ان نجاح عملية التأميم في ايران يعني احتمال اقدام حكومات دول اخرى في منطقة الخليج العربي على اتخاذ اجراء مماثل يعرض للخطر مصالح شركات النفط الامريكية العاملة هناك . كما ان الولايات المتحدة نظرت بعد ارتياح الى تزايد نشاط حزب توده مجدداً في ايران ، وسعي مصدق الى التقارب مع الاتحاد السوفييتي منذ ربيع 1952 حيث اجرى مفاوضات مع الحكومة السوفييتية بشأن شراء النفط الايراني ، كما بدأ الحديث حول ضرورة وقوف ايران على الحياد في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية .

اما على صعيد الوضع السياسي الداخلي فقد واجهت حكومة مصدق مشكلات عديدة . فمن جهة كان محمد رضا شاه وكبار ملاك الاراضي وكبار ضابط الجيش يتحينون كل فرصة ممكنة للتخلص من مصدق بسبب اجراءاته التي هددت مصالحهم . فقد وجه مصدق ، بعد تموز سنة 1952 ، عدة ضربات لنفوذ الشاه وكبار ملاك الاراضي وكبار ضباط الجيش . فقد ابعد العناصر المؤيدة للملكية من وزارته واحتفظ لنفسه منصب وزير الحربية ايضاً ، ونقل اراضي الشاه مجدداً الى الدولة ، وقلص ميزانية البلاط ، وبدأ برنامج اصلاح زراعي ، وقلص ميزانية الجيش وعزل 136 ظابطاً ، منهم 15 ظابطاً برتبة جنرال ، وشكل لجنة برلمانية للتحقيق في الفساد والرشاوي في عقد صفقات الاسلحة ، وفي ايار

1953 جرد الشاه من كل الصلاحيات والسلطات التي سعى الاخير الى استعادتها منذ 1949 . ووصل الخلاف بين مصدق والشاه الى حد مغادرة الاخير ايران في 13 اب 1953 لاحراج حكومة مصدق .

ومن جهة اخرى بدأ مصدق يفقد تأييد عناصر مهمة في الجبة الوطنية بسبب سياساته الداخلية . فقد كانت الجبهة الوطنية تضم مجموعتين غير متجانستين : الاولى رجال الدين وصغار التجار والثانية اصحاب المهن والموظفون والمثقفين الذين تلقوا تعليماً حديثاً . وقد سعى مصدق في البداية الى ارضاء المجموعتين واختار بعضاً ممن يثق بهم من افراد المجموعة الاولى لتولي مناصب وزارية في حكومته وحرم بيع المشروبات الكحولية واطلق سراح بعض اعضاء فدائيان اسلام بما فيهم قاتل رزم ارا . لكن مصدق الذي شعر ، بعد تشكيل وزاراته الثانية في تموز 1952 ، بانه دحر الشاه والانكليز اخذ يلح على احداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في البلاد مثل الاصلاح الزراعي واصلاح نظام الضرائب ، واصدر تعليمات الى وزراء العدل والتعليم لاجراء اصلاحات شاملة في دوائرهم . كما اعطى عدداً من المناصب الوزارية في وزارته الثانية الى اعضاء من حزب ايران واشخاص اخرين كانوا موضع شكوك رجال الدين بسبب تلقيهم تعليماً حديثاً علمانيا في معاهد وجامعات والولايات المتحدة . وعارض بعضهم ايضاً السلطات الواسعة التي كان مصدق قد حصل عليها من مجلس النواب الايراني في اب 1952 لمدة ستة اشهر . واتضحت الخلافات داخل الجبهة الوطنية عندما عارض بعض النواب ومنهم ابو القاسم كاشاني الطلب الذي تقدم به مصدق الى مجلس النواب في كانون الثاني 1053 لتحديد تلك السلطات سنة اخرى ، على اساس ان الطلب غير دستوري وانه محاولة الاقامة دكتاتورية في البلاد . وقد لعب الشاه في حينه دوراً كبيراً في هذه الانشقاقات ، وخاصة بين مصدق وكاشاني .

وفي الوقت الذي كان مصدق فيه يواجه تلك المشكلات الاقتصادية والسياسية في الداخل ، كانت الاتصالات السرية بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بهدف الاطاحة به عن طريق انقلاب ضدة في ايران . وقد وضعت وكالة المخابرات المركزية الامريكية تفاصيل خطة الانقلاب ، وعهدت الى مدير عملياتها في الشرق الاوسط كيرمت روزفلت بالاشراف على تنفيذه . وقد تسلل روزفلت الى طهران سراً وتصل بكبار قادة الجيش المناوئين لمصدق واتفق معهم على تفاصيل خطة الانقلاب . وكان من ضمن الخطة ايضاً اغراء بعض الاشقياء والغوغاء بالمال وتحريضهم على الخروج الى شوارع طهران في مظاهرات معادية لحكومة مصدق . وقد تم تنفيذ الانقلاب في 19 اب 1953 وكانت نتيجته الاطاحة بحكومة مصدق . ولم يكن هذا الدور الامريكي بلا ثمن ، فبعد نجاح الانقلاب دخلت الحكومة الايرانية في مفاوضات جديدة مع الاحتكارات النفطية الامريكية والبريطانية انتهت بتوقيع اتفاقية في ايلول 1954 نصت على تشكيل اتحاد دولي الكونسورتيوم من

مجموعة من الاحتكارات النفطية لاستغلال النفط الايراني نيابة عن الشركات الاعضاء وعن شركة النفط الوطنية الايرانية ، وان يجري تقسيم الارباح على اساس المناصفة بين الكونسورتيوم والحكومة الايرانية . وكان نصيب الاحتكارات النفطية الامريكية في الكونسورتيوم 40 % ونسبة مماثلة لشركة النفط الانكلو – ايرانية ، و14 % لشركة شل الهولندية الملكية و6 % لشركة البترول الفرنسية . ونصت الاتفاقية ايضاً على حصول شركة النفط الانكلو – ايرانية على تعويض قدرة 70 مليون دولار . وفيما عدا هذا المكسب المهم فان دور الولايات المتحدة الامريكية ونفوذها في ايران قد تعززا كثيراً في السنوات اللاحقة ، كما اصبحت الولايات المتحدة مصدر دعم خارجي رئيس للحكم الدكتاتوري الذي اقامه محمد رضا شاه بعد سنة 1953 .

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الرابعة عشر:

- **ايران بين سقوط مصدق وسقوط الشاه 1953 – 1979 :**

بعد سقوط مصدق عاد الشاه الى ايران ، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة الجنرال فضل الله زاهدي الذي لعب دوراً مهماً في انقلاب 19 اب 1953 . اما مصدق فقد جرت محاكمته وحكم عليه بالسجن مدة ثلاث سنوات ، وبعد انهاء مدة محكوميته فرضت عليه الاقامة جبرية في منزله لحين وفاته . ان معاملة مصدق بهذه الصورة ، والاولوية القصوى التي اعطتها حكومة زاهدي لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا (اعيدت في كانون الاول 1953) والتوصل الى تسوية المسألة النفط مع الكونسورتينوم ، ووقف برنامج الاصلاح الزراعي الذي بداه مصدق ، وتنصيب اعضاء محافظين من الاقلية الحاكمة في اهم المناصب السياسية ، واكد رأي الوطنيين القاتل بان الامبرياليين راحوا يعملون مرة اخرى عن طريق افل العناصر تقدمية في المجتمع .

ومنذ الاطاحة بمصدق أيضاً بدأ الاتجاه نحو الدكتاتورية في ايران ، فبعد عودة محمد رضا شاه منتصراً الى ايران بدأ باقامة الدكتاتورية التي كان يخطط لها دائماً . ومثلما عد والده (رضا شاه) الجيش دعامة اساسية من دعائم حكمه الدكتاتوري ، فان محمد رضا شاه سار على خطى ابيه في تركيز اهتمامه على المؤسسة العسكرية الايرانية واغداق الأوسمة والمنح والتسهيلات على ضباط الجيش . ونتيجة لهذا الاهتمام فان المؤسسة العسكرية الايرانية شهدت تطوراً مذهلاً من حيث الكم والنوع ابان عهد محمد رضا شاه . ولعل لغة الارقام تعطينا صورة دقيقة وواضحة تماماً عن هذا التطور .

خلال السنوات العشر التي اعقبت الاطاحة بمصدق ارتفع عدد افراد المؤسسة العسكرية الايرانية من حوالي 120,000 رجل سنة 1953 الى حوالي 200,000 رجل في سنة 1963 . ثم ارتفع العدد الى 410,000 رجل في سنة 1977 ثم الى 540,000 رجل قبيل سقوط الشاه سنة 1979 . وفي الوقت نفسه ارتفعت الميزانية العسكرية من 293 مليون دولار سنة 1963 الى 1800 مليون دولار سنة 1973ثم الى 7300 مليون دولار سنة 1977 . وفي تلك السنة ايضا كان الدى ايران اكبر قوة بحرية في الخليج العربي ، واحدث قوة جوية في الشرق الاوسط ، وخامس اكبر قوة عسكرية في العالم . وكان من المتوقع استمرار بناء القدرة العسكرية الايرانية الى ابعد من ذلك لولا سقوط الشاه . وقد تمكن الشاه من تنفيذ هذا البرنامج العسكري بعد زيادة عوائد ايران من النفط اثر تطبيق مناصفة

الارباح سنة 1954 ، ثم الزيادة الهائلة في تلك العوائد بعد تعديل اسعار النفط منذ بداية السبعينات ، بالاضافة الى المساعدات العسكرية الامريكية .

وفضلاً عن الاهتمام بالجيش فان الشاه اهتم ايضاً بتنظيم جهاز الامن داخل الجيش وخارجه . ويدعم من الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني اسس الشاه في سنة 1957 جهاز الشرطة السرية المعروف باسم سافاك ، كما اسس في الوقت نفسه جهازاً سرياً اخر باسم المكتب الثاني اختص بالمسائل الأمنية داخل المؤسسة العسكرية .

كان القمع السياسي ابرز مظاهر دكتاتورية محمد رضا شاه بهلوي ، فبعد انقلاب سنة 1953 حظر الشاه نشاط الجبهة الوطنية كما حظر نشاط حزب تودة ووجه اليه ضربات قوية من خلال اعتقال الاالآف من اعضائه واعدام العشرات من البارزين منهم . وبحلول نهاية الخمسينات فقدت الجبهة الوطنية وحزب تودة جزءاً مهماً من قواعدهما التنظيمية ، ولم يبق لديها سوى بعض الخلايا السرية ، وبعض الفروع في اوربا والتي اهتمت باصدار الصحف وتشكيل اتحاد الطلبة الايرانيين . وفضلاً عن ذلك فان بداية الستينات شهدت مزيداً من الضعف والانشقاقات في الجبهة الوطنية وحزب تودة . ففي سنة 1961 حدث انشقاق مهم داخل الجبهة الوطنية . وذلك ان مجموعة من التكنوقراط ذوي التوجه الديني شعروا بالاستياء من انتقادات زملائهم العلمانيين للدين من جهة ، ومن معارضة رجال الدين لقبول الاصلاحات الاجتماعية من جهة اخرى ، ولذلك تركت هذه المجموعة الجبهة الوطنية واسست حركة تحرير ايران بقيادة مهدي بازركان وهو مهندس ومؤيد قوي لمصدق . اما حزب تودة فقد حدث فيه اكثر من انشقاق بعد ظهور الخلاف بين الصين والاتحاد السوفييتي حيث انقسم اعضاء الحزب بين مؤيد لهذا الطرف او ذلك .

واذا كان الشاه قد ركز حملته القمعية ضد المثقفين الراديكاليين والعمال خلال السنوات 1953 – 1963 ، فان هذا القمع توسع وشمل الطبقة الوسطى من التجار وحرفي البازار ورجال الدين ايضا منذ سنة 1963 . ويرجع ذلك الى الاضرابات والمصادمات الدموية التي وقعت في تلك السنة وكان للبازار دور مهم في اثارتها ودعم المعارضة فيها . وقد وقعت احداث سنة 1963 نتيجة للوجع الاقتصادي السيء من جهة ، ومعارضة رجال الدين لبرنامج الاصلاحات الذي اعلنه الشاه تلك السنة من جهة اخرى . وسنعود الى تفاصيل ذلك البرنامج فيما بعد . استمرت سياسه القمع في ايران حتى نهاية عهد الشاه ، وفي سنة 1977 قدرت مصادر المعارضة وجود حوالي 100,000 سجين سياسي في ايران ، في حين قدرت المصادر الحكومية عددهم بما يتراوح بين 3000و3500 سجين سياسي . ويذكر مصدراً اخر ان حوالي نصف مليون ايراني قد تعرضوا ، مرة في الاقل ، للضرب والتعذيب على يد السفاك .

وفي ظل دكتاتورية الشاه خضعت النقابات العمالية لسيطرة حكومية فعالة وكان العمال محرومين من حق الاضراب . وانعدمت حرية الصحافة ، وصارت مهمة وسائل الاعلام الايرانية تمجيد شخص الشاه انجازاته في شتى الميادين . وتجدر الاشارة في هذا السباق الى ان الشاه سعى الى تجميد ذاته بشكل فاق حدود التصور . فمن اجل اظهار نفسه بوصفه واحداً من اخر الملوك العظام الايرانيين اقام الشاه احتفالات واسعة في برسيبوليس في تشرين الاول 1971 كلفت حوالي 100 مليون دولار . وتضمنت قائمة المدعوين 9 ملوك و5 ملكات و13 اميراً و8 أميرات و16 رئيس دولة و3 رؤساء وزارات وحاكمين عامين ووزيري خارجية و9 شيوخ وسلطانين . وقد حرص على ان يظهر نفسه بمظهر الملك الذي يحكم بتفويض الهي وتوجيه الهي ، ملك كرس نفسه كلياً للشعب الاري الوطن الايراني ، وانسجاماً مع ذلك الغى الشاه التقويم الهجري وامر باعتماد التقويم الفارسي الذي يتوافق مع تتويج كورش ، وقد اثار هذا غضب رجال الدين وذهول الناس ، واتخذ الشاه لنفسه القاباً تدل على العظمة مثل شاهنشاه (ملك الملوك) واريامهر (ضياء الاريين) . وفي مقابلة مع صحيفة ايطالية سنة 1973 اظهر الشاه احتقاره علنا للنظام الديمقراطي ، واكد تأكيداً قوياً اخلاصه لمنصبه المقدس وبان الله قد اختاره لاداء مهمة ، وان نفاذ بصيرته كان معجزة انقذت البلاد ، وان حكمه انقذ البلاد ، وانه فعل كل ذلك لان الله كان في جانبه .

لم يسمح نظام الشاه بأي نشاط للاحزاب والمنظمات السياسية ، باستثناء الاحزاب الرسمية المؤسسة بامر من الحكومة التي تمولها ايضاً . وقد تأسست اربعة احزاب سياسية من هذا النمط ابان عهد الشاه . ففي سنة 1957 تأسس حزبان هما حزب الوطنيين مليون وحزب الشعب مردم ، وكان الاول بمثابة حزب الحكومة والثاني بمثابة حزب معارضة رسمية . وفي سنة 1964 تأسس حزب ايران الحديثة ايران نوين لدعم برنامج الاصلاحات ، او ما يسمى الثورة البيضاء ، الذي بداه الشاه منذ سنة 1963 . اما الحزب الرابع فهو حزب انبعاث الأمة الايرانية رستاخيز ملت ايران الذي تأسس سنة 1975 ليصبح الحزب الوحيد في البلاد . وقد اعلن الشاه عن تأسيس هذا الحزب الاخير ودعى الايرانيين لخلصين للانضمام اليه . وبهذا يكون الشاه قد اعلنها دكتاتورية سافرة معتقداً انه بذلك يضيق عموداً اخر لدعم حكمه ، ولكها كانت خطوة قدرية قاتلة لنظامه . فبعد اقل من اربع سنوات انهار نظام الشاه ليس بسبب دكتاتوريه حسب ، بل نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية في ايران ايضاً .

لقد ذكرنا في صفحات سابقة ان الحرب العالمية الثانية تركت اثاراً سلبية جداً على الاقتصاد الايراني ، وان هذا الامر كان عاملاً مهماً من عوامل الاضطراب الاجتماعي في ايران . ولم يتحسن الوضع الاقتصادي في السنوات القليلة التي اعقبت انتهاء الحرب

العالمية الثانية مباشرة . ولذلك وضعت الحكومة الايرانية ، بالتشاور مع مؤسسات امريكية متخصصة ، في سنة 1949 تفاصيل اول اول خطة تنمية اقتصادية امدها سبع سنوات لتطوير الزراعة والصناعة ولخدمات الصحية والتعليمية . وكانت الخطة تتضمن انفاق 21000 مليون اريال ايراني (حوالي 40 مليون جنيه استرليني) توقعت الحكومة ان تحصل عليها من جزء من عوائد النفط ومن قروض من البنك الوطني الايراني والبنك الدولي للانشاء والتعمير . الا ان الخطة الاقتصادية المذكورة احبطت بسبب مشكلة التمويل ، فقد عرض البنك الدولي للانشاء والتعمير قرضاً مجدداً ، كما ان عوائد النفط توقفت كلياً تقريباً بين 1951 – 1954 ، اي منذ اعلان تأميم النفط الايراني ولحين توصل ايران الى تسوية مع الكونسورتيوم في اواخر سنة 1954 .

وفي سنة 1955 بدأ العمل بخطة تنمية اقتصادية ثانية امدها سبع سنوات بعد ان تحسنت عوائد النفط وحصول ايران على وعود امريكية مشجعة بشأن تقديم قروض سخية لتنفيذ هذه الخطة التي كانت تتضمن انفاق مايعادل 1071 مليون دولار تقريباً . وقد ركزت هذه الخطة على توسيع البنية التحتية للمواصلات وتطوير الزراعة . الا ان التوسع في تقديم القروض للقطاع الخاص والزيادة السريعة في الانفاق الحكومي ادت الى ازمة اقتصادية تمثلت في ظهور عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع الاسعار بسبب التضخم . واضطرت الحكومة الى اقتراض مبالغ اخرى من الخارج ، وقد فرضت الجهات المقرضة على الحكومة الايرانية برنامج استقرار اقتصادي تضمن تقليص الانفاق على بنود خطة التنمية الاقتصادية ، وتقليص تقديم القروض المصرفية الى القطاع الخاص . مع ذلك فان خطة التنمية الثانية حققت بعض التقديم ، وبخاصة في مجال انشاء السدود . اما المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى فقد ظلت قائمة ولذا كان لابد من معالجتها ، وبصورة خاصة قضية الارض والفلاح . فقد كانت معظم الاراضي الزراعية في ايران ، والتي تقدر مساحتها بحوالي 42 مليون ايكر ، مملوكة من قبل ملاك الاراضي الغائبين ، الذين كانوا يتعاقدون مع الفلاحين على زراعتها لقاء حصة معينة من الحاصل الزراعي . وكان لدى معظم هؤلاء الملاكين وكلاء ينوبون عنهم في املاكهم يكونون بمثابة صلة الوصل بين الفلاح ومالك الارض .وكان هؤلاء الوكلاء يعملون على استغلال الفلاحين واقراضهم الاموال بفوائد عالية ، ولذا كان الفلاحون يعيشون في حالة مزرية وفقر دائم ولم يكونوا متحمسين لزيادة الانتاج او حسينة . وفضلاً عن ذلك فان خضوع الفلاحين لنفوذ ملاك الاراضي ضمن فوز الاخيرين على الدوام في الانتخابات النيابية . ومن خلال هيمنتهم على مقاعد كثيرة في مجلس النواب كان هؤلاء الملاك يعارضون ويحبطون اي مشروع للاصلاح الزراعي . ولاجل كسب الفلاحين واجراء بغض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية طرح الشاه في سنة 1962 برنامجاً عليه اسم الثورة البيضاء او ثورة الشاه

والشعب . وقد تمت المصادقة على هذا البرنامج في استفتاء شعبي جرى في كانون الثاني سنة 1963 . وتضمن البرنامج ست نقاط هي .

1- الغاء علاقات رق الارض التي كانت قائمة بين الملاك والفلاحين
2- تأميم الغابات
3- بيع معامل الحكومة لتمويل الاصلاح الزراعي .
4- تعديل قوانين الانتخابات . بما في ذلك تحرير المرأة .
5- الموافقة على مشاركة العمال في ارباح الشركات
6- انشاء اجهزة محو الامية لتسهيل التعليم الالزامي .

جاء هذا البرنامج ابان الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد ، كما ان بعض نقاط البرنامج اثارت معارضة رجال الدين ، لاسيما البند الخاص لتحرير المرأة ومنحها حق الانتخاب . وادى كل ذلك الى موجة من الاضطرابات في البلاد سنة 1963 قمعتها الحكومة بقوة ونفت زعمائها الى خارج البلاد . وعلى اية حال فأن تطبيق برنامج الشاه المذكور لم يكن ناجحاً تماماً ، ويبدو ذلك واضحاً في مسألة الاصلاح الزراعي التي طبقت خلال السنوات 1962 – 1971 . فمن بين 3,5 مليون عائلة فلاحية في الريف شمل الاصلاح الزراعي ما بين 1,6 مليون و2 مليون عائلة فلاحية فقط . وقد تم توزيع 20 مليون ايكر فقط على هذا العدد الكبير من الفلاحين . وفي حين حصل 22 % من هؤلاء الذين شملهم الاصلاح الزراعي على قطع اراضي تكفي لمعيشتهم (17 ابكر فما فوق لكل فلاح) ، فان البقية الباقية منهم حصلوا على قطع صغيرة جداً لاتكفي لا عالتهم (10 ابكر فما دون) . ونتيجة لذلك استمرت عملية الهجرة من الريف الى المدينة واصبحت هذه العملية احدى السمات الواضحة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ايران خلال السنوات 1960 – 1978 . فقد ارتفعت نسبة سكان المدن خلال تلك الفترة من 34 % الى 50 % من مجموع السكان ، وانخفضت في الوقت ذاته مشاركت القوى العاملة في الزراعة من 54% الى 40 % . وطبقاً لتقديرات اخرى فان عدد المهاجرين من الريف الى المدينة بلغ حوالي 2,111,00 شخص خلال السنوات 1966 – 1976 .

عاش هؤلاء المهاجرون ظروفاً صعبة في المدن ، لاسيما في العاصمة طهران حيث سكنوا في الخيام والاكواخ المنتشرة حول المدينة ، واصبحوا يعملون باجور في اعمال البناء والخدمات وغيراها بصورة غير منتظمة . ومع ان المهاجرين الذين وصلوا مع بداية السبعينات وجدوا فرصا افضل للعمل بسبب زيادة عوائد النفط والتوسع في تنفيذ المشاريع الخدمية والعمرانية والصناعية ، الا ان ظروف التضخم النقدي التي رافقت

ذلك ادت الى معاناتهم اقتصادياً . وفضلاً عن ذلك فان لجوء الحكومة منذ فترة مبكرة الى ازالة بعض الاحياء والتي يسكنها هؤلاء المهاجرون كانت عاملاً مضافاً لمعاناتهم . وفي ضوء ذلك كان من السهل على الحركات السياسية تعبئة هؤلاء المهاجرين سياسياً وتحويلهم من اناس مسالمين الى اعداء نشطين ضد نظام الشاه .

والحقيقة ان اثار التضخم النقدي في ايران خلال السنوات 1973 – 1978 اصابت معظم الايرانيين بستثناء الاثرياء جداً منهم . وقد بلغ هذا التضخم النقدي في سنة 1977 حداً سبب فيه محنة حقيقية بالنسبة لذوي الدخول . الثابتة من الموظفين والعمال ومن على شاكلتهم ، ولم يعد السكن متوفراً لاي كان ماعدا الاثرياء . اما افراد الاسرة المالكة فقد كدسوا ثروات طائلة خلال الفترة ذاتها من خلال الصفقات التجارية والعسكرية والمقاولات والاستثمارات في الخارج . وفي مثل تلك الظروف انتشر الفساد بشكل هائل في البيروقراطية الحكومية وكذلك بين افراد الاسرة المالكة . وحصل تمايز شامل داخل المؤسسة العسكرية حيث استشرى الفساد والامتيازات لمصلحة الضباط الكبار وعلى حساب الدرجات الادنى من افراد القوات المسلحة . كما حصلت اختناقات كبيرة في العديد من المرافق كالموانيء والطرق ووسائط النقل والخدمات وغيرها . وبالرغم من كل ذلك وزراء الشاه يتحدثون بثقة وتفاخر بان ايران ستتفوق ، خلال جيل واحد ، على اليابان من حيث مستوى المعيشة.

لقد تنبه الشاه الى مخاطر هذا الوضع الاقتصادي على استقرار النظام واعلن في صيف سنة 1976 مااسماه لحرب على المنتفعين . الا ان هذا الاعلان جاء متأخراً ، فضلاً عن ان الهدف منه كان سياسياّ واعلامياّ بالدرجة الاولى . واتضح ذلك من السياسة الخاطئة التي اتبعت المعالجة الوضع الاقتصادي المتفاقم والتي ادت الى اثارة استياء فئات مهمة اخرى من المجتمع الايراني ومنهم تجار البازار ذوي الصلة الوثيقة برجال الدين – فالسياسة التقشفية الصارمة التي اتبعها الحكومة في سنة 1977 احدثت هزة واسعة في الاقتصاد الايراني وخلقت ازمة حاده فيه تجسدت في انتشار البطالة والكساد الاقتصادي والتدني الكبير في الاجور . زمما زاد من تأثير هذه السياسة الانكماشية رفض الشاه اخضاع الانفاق العسكري للتقشف فوقع عبء تخفيض الانفاق العام كله على النفقات غير العسكرية .

وفيما كان الوضع الاقتصادي يزداد تفاقماً يوماً بعد اخر فان نظام الشاه بدأ يواجه حملة ادانة دولية ضد القمع الذي يمارس في الداخل وانتهاكه لحقوق الانسان ، وممالله مغزاه ان الرئيس الامريكي جيمي كارتر ، وهو رئيس اهم دولة حليفة النظام الشاه ـ شترك في حملة الادانة هذه من خلال اشارته في اكثر من مناسبة الى انتهاك حقوق الانسان في ايران . وبعض النظر عن دوافع هذه الحملة ضد نظام الشاه ، فانها شجعت

جماعات المعارضة الايرانية في الداخل والخارج وعلى اختلاف اتجاهاتها على التحرك ضد نظام الشاه منذ اواخر سنة 1977 على نطاق واسع . وقد ادى هذا التحرك الى الاطاحة بحكم الاسرة البهلوية في بداية سنة 1979 .

جامعة الانبار - كلية التربية الاساسية/ حديثة - قسم التاريخ – المرحلة الثالثة

المادة: تاريخ إيران الحديث والمعاصر إعداد: م. د. نعمة اسماعيل جاسم

المحاضرة الخامسة عشر:

- **سياسة ايران الخارجية في عهد محمد رضا شاه بهلوي:**

ان اية دراسة لعلاقات ايران او سياستها الخارجية ابان عهد محمد رضا شاه يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار مجمع التطورات التي حدثت في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية على المستويين الدولي والاقليمي لما لذلك من انعكاسات مهمة على علاقات ايران او سياستها الخارجية . ومن البديهي القول ان ابرز تطور على المستوى الدولي تمثل في بروز الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي بوصفهما قوتين عظميين ومركزي استقطاب رئيسين في السياسة الدولية . والعوامل عديدة لامجال لذكرها هنا اتسمت العلاقات بين هاتين القوتين بالتوتر ، وقد استخدم مصطلح الحرب الباردة – للدلالة على طبيعة تلك العلاقات وماتضمنته من منافسة بين القوتين لاقامة مناطق نفوذ لها في شتى ارجاء العالم . وقد صاحب بروز هاتين القوتين تراجعاً تدريجياً في قوة بريطانيا ومركزها في الشرق الاوسط والمناطق القربية منه ، وقد عبر عن هذا التراجع استقلال الهند سنة 1947 ، وفقدان بريطانيا قواعدها العسكرية في منطقة قناة السويس سنة 1954 ، وفشلها المرير في العدوان الثلاثي على مصر ، وانسحابها من عدن والمحميات (الشطر الجنوبي من اليمن) سنة 1967 ، ثم قرارها في مطلع سنة 1968 بالا نسحاب من منطقة الخليج العربي في موعد اقصاه نهاية سنة 1971 .

اما على المستوى الاقليمي فان اهم التطورات في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تمثلت في قيام الكيان لصهيوني سنة 1948 م ، وانتعاش الحركة القومية العربية وتبلورها كما عبر عن ذلك سلسلة الثورات الوطنية في مصر (23 تموز 1952 م) وفي العراق (14 تموز 1958 م) وفي الين (ايلول 1962) وحركة المقاومة المسلحة في الجنوب اليمني (1963 -1967) . وقد نتج عن لك الثورات الاطاحة بأنظمة ملكية موالية للغرب واقامة حكومات نهجت ، بصورة عامة ، سياسة ودية تجاه الاتحاد السوفيتي واقامت علاقات وثيقة معه واتخذت موقفاً ، يمكن وصفه بالبرود في احسن حالاته ، تجاه الغرب عموماً ومشاريعه السياسية و العسكرية في المنطقة . وكان هذا الامر مبعث قلق وعدم ارتياح لدى شاه ايران الذي اتخذ خطاً موالياً للغرب بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد شهدت سنوات مابعد الحرب تقدماً في علاقات الصداقة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية ، وتطورت هذه العلاقات في الفترة اللاحقة بحيث اصبحت ابرز سمات علاقات ايران الخارجية . وقد تحقق هذا التقدم من خلال الرغبة المشتركة لدى كلا الطرفين لا قامة مثل تلك العلاقة . فبالنسبة لا يران كانت الولايات المتحدة الامريكية تمثل قوة ثالثة يمكن الاستناد اليها في مواجهة نفوذ وضغوط الاتحاد السوفييتي وبريطانيا . وهنا ايضاً كان محمد رضا شاه بترسم خطي والده الذي سعى ايضاً الى الاعتماد على قوة ثالثة ووجد في المانيا النازية ضالته . وفضلاً عن ذلك فان الصداقة مع الولايات المتحدة الامريكية كانت تعني ، بالنسبة لا يران ، امكانية الحصول على مساعدات عسكرية لبناء قدرتها العسكرية ومساعدات اقتصادية لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية المتفاقمة . اما الولايات المتحدة الامريكية فان مبعث اهتمامها بتوثيق علاقاتها مع ايران وتعزيز نفوذها فيها كان يتمثل في عاملين اساسيين هما النفط والموقع الاستراتيجي . فقد اصبحت الولايات المتحدة ذات مصلحة مباشرة في النفط الايراني بعد الحرب مباشرة عند ابرمت شركة النفط الانكلو – ايرانية عقوداً مع شركتين امريكيتين هما ستاندرد جيرسي وسوكوني فوكوم لبيعهما كميات كبيرة من النفط الايراني على مدى عشرين عاماً . وتعززت هذه المصلحة بشكل اكبر في سنة 1954 من خلال تشكيل كونسورتيوم لاستغلال النفط الايراني كان لشركات النفط الامريكية حصة 40 % منه كما سبقت الاشارة .

وبعد الحرب العالمية الثانية ايضاً ، ومع تردي العلاقات الامريكية – السوفيتية ، تعاظمت اهمية ايران الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . ذلك ان ايران بحكم حدودها المشتركة مع الاتحاد السوفييتي تعد موقعاً اساسياً لمراقبة ما يجري داخل تلك الدولة ، وقد اقام الامريكان فعلاً قواعد انصات وتجسس في ايران لهذا الغرض في السنوات اللاحقة . وفضلاً عن اهمية مجاورتها للاتحاد السوفييتي ، فان ايران تفضل ايضاً بين الاتحاد السوفييتي وبين حقول النفط الغنية في الخليج العربي والتي تهيمن شركات النفط الامريكية على جزء اساسي منها . ومن هنا كان اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بتعزيز نفوذها في ايران وتقوية تلك الدولة بوصفها دولة حاجزة بين الاتحاد السوفييتي والخليج العربي وحسبما تظهر لنا الوثائق الامريكية التي كشفت حديثاً فان الاوسط الحاكمة في واشنطن كانت تعتقد ، بعد الحرب مباشرة ، ان الاتحاد السوفييتي مصمم على مد قوته ونفوذه الى الخليج العربي عبر ايران من خلال تركيز الجهود على تحطيم هذا الحاجز الجنوبي . وكانت تلك الوسائط ترى ان حصول مثل هذا الامر يعني كارثة ليس بالنسبة للمصالح الامريكية في المنطقة حسب ، بل وعلى الموقف الامريكي العام في مواجهة الاتحاد السوفييتي .

ان متابعة سجل العلاقات الايرانية – الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية يظهر لنا تقدماً مستمراً في تلك العلاقات حتى اواخر عهد الشاه محمد رضا بهلوي . فقد ارسلت الولايات المتحدة بعثات استشارية عديدة الى ايران بناء على طلب من الاخيرة وقد استمر عمل تلك البعثات ، ولاسيما العسكرية منها ، في ايران حتى نهاية عهد الشاه حيث كانت عقودها تجدد باستمرار . وكانت هذه البعثات العسكرية تتألف من ثلاث بعثات ، اولها البعثة العسكرية الى الجيش الايراني ومهمتها تقديم المشورة والمساعدة الى وزارة الحربية الايرانية والاجهزة القيادية العليا وقادة الجيش والبحرية والقوة الجوية فيما يتعلق بقضايا التخطيط والتنظيم والادارة والتدريب . اما الثانية فهي لجنة المساعدة العسكرية التي تشرف على برنامج المساعدات العسكرية الامريكية في ايران . والثالثة هي بعثة الدرك اي الجندرمة، ومهمتها تنحصر في تقديم العون والمشورة لوزارة الداخلية بغية تنظيم قوات الدرك الايراني وتحسين عملياتها .

وبعد انتهاء الحرب العالمي الثانية مباشرة دعمت الولايات المتحدة الامريكية موقف ايران في نزاعها مع الاتحاد السوفييتي بشأن موضوع سحب القوات السوفييتية من ايران . كما ان البعثة العسكرية الامريكية الى الجيش الايراني ، وكان يترأسها انذاك الميجر جنرال روبرت كرو قدمت المشورة للجيش الايراني اثناء عملية اعادة احتلال اذربيجان في نهاية سنة 1946 . في حين اشرفت قوات الدرك ، بقيادة بعثة الجندرمة الامريكية التي كانت يترأسها الكولونيل شوارتزكوف على اقامة الأمن في المناطق التي انسحبت منها القوات السوفييتية في اواسط تلك السنة ايضاً . وفي سنة 1953 دبرت وكالة المخابرات المركزية الامريكية انقلاباً اطاح بحكومة مصدق وعاد الشاه الى السلطة في ايران ، كما ذكرنا وقد اشتركت البعثة العسكرية الامريكية في ايران في ذلك الانقلاب ايضاً كما اعترف بذلك رئيسها فيما بعد . ومنذ ذلك الانقلاب اصبحت ايران مرتعاً لنشاط وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، وبذلك ارتبطت كلياً بأمريكا حيث سمح لها الشاه بتدريب وتعيين الضباط في الجيش واجهزة الشرطة وحتى في منظمة السافاك . وكانت كل الاقتراحات التي صدرت من السفارة الامريكية ، مهما صغر شأنها ، تطبق فوراً . ومن الجدير بالذكر ايضاً ان الصحافة الامريكية كانت تتجاهل ممارسات نظام الشاه القمعية بعد سنة 1953 ، وعندما كانت تشير ليها في بعض المناسبات فأنها كانت تبرز هذا القمع بالتاكيد على ان الشاه ليس لديه من خيار اخر سوى استخدام الشدة ضد العناصر (الرجعية) و(المتخلفة) و(المؤمنة بالخرافات) . وكانت تحرص في الوقت نفسة على تصوير الشاه بأنه (قائد شعبي) ومتحمس بقوة لتحديث بلادة .

في الوقت ذاته ازداد حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية الامريكية لايران ، فبينما كان مجموع المساعدات العسكرية الامريكية لايران خلال السنوات 1947 – 1952 ما قيمته

16,7 مليون دولار فقط فان ارتفع الى ما قيمتة 436 مليون دولار خلال السنوات 1953 – 1961 . اما المساعدات ن الاقتصادية فقد ارتفعت من 16,5 مليون دولار خلال السنوات 1949 – 1952 الى 611 مليون دولار خلال الفترة 1953 -1961 ، منها فان 345 مليون دولار على شكل منحه والمتبقي على شكل قروض ووفقاً لتعبير احد الباحثين فان سقوط مصدق كان اعلاناً عن (بدء جريان الاموال الامريكية الى ايران بصورة لم يسبق لها مثيل).

وعلي اية حال فأن زيادة حجم المساعدات الامريكية لايران في هذه الفترة كان يعكس ايضاً استجابة ايران لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة بصورة عامة . فقد انضمت ايران الى حلف بغداد سنة 1955 والذي ضم ايضاً كلاً من العراق وتركيا وباكستان . وكان هذا الحلف جزءاً من خطة وزير الخارجية الامريكي جون فوستر والاس لاحتواء ما اسماه النفوذ او التهديد السوفييتي في الشرق الاوسط . كما ايدت ايران بقوة تصريح الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور في كانون الثاني 1957 بخصوص سياسة ملء الفراغ في الشرق الاوسط . وبعد انسحاب العراق من الحلف بغداد اثر ثورة 14تموز 1958 تم توقيع اتفاقية دفاعية بين ايران والولايات المتحدة في اذار 1959تألزمت الاخيرة بالدفاع عن ايران ، اما على الصعيد الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي فقد تم توقيع معاهدة صداقة وعلاقات اقتصادية وحقوق قنصلية في 15 أب 1955 ، وبدأ العمل بها اعتباراً من حزيران 1957 ولمدة عشر سنوات قابلة للتجديد . كما توثقت الروابط الثقافية بين الدولتين من خلال تبادل الطلبة والاساتذة والباحثين والمتخصصين فيما بينها.

ومنذ اواخر الستينات تدعمت العلاقات الايرانية –الامريكية نتيجة لمتغيرات دولية عدة في مقدمتها قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي والذي صدر في 16 كانون الثاني 1968 . فقد كانت وكيل الامبريالية في المنطقة ، آخذة في اعتبارها علاقات ايران الوثيقة مع الغرب عموماً ومعها بصورة خاصة . وجاء هذا الاختيار متوافقاً مع ما كان يطمع اليه الشاه من تأكيد لدور ايران ونفوذها في الخليج العربي . وضمن هذا السياق بدأت الولايات المتحدة الامريكية بالموافقة على الطلبات الايرانية لشراء الاسلحة والمعدات العسكرية الامريكية ، بل ان الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون وافق في ايار 1972 على بيع ايران اية اسلحة تقليدية تريدها . وقد كشف وزير الخارجية الامريكية هنري كيسنجر في مذكراته التي نشرت حديثاً دافعاً آخر وراء تقوية ايران بهذه الصورة وهو منع بروز العراق بوصفة قوة مهمة في الخليج العربي .

ومع صدور قرار الرئيس نيكسون والزيادة المفاجئة الهائلة في عوائد النفط منذ سنة 1973 عقدت ايران صفقات ضخمة ببلايين الدولارات لشراء الاسلحة والمعدات العسكرية

الامريكية . وصارت القوات المسلحة الايرانية تمتلك اسلحة ومعدات حتى من الانواع التي لم يكن قد تم تجهيز الجيش الامريكي بها . وكان استخدام بعض هذه الاسلحة والمعدات العسكرية المتطورة جداً متعذراً بدون الاستعانة بخبراء ومستشارين ومدربين امريكان ، وقد وصل عدد كبير جداً من هؤلاء الى ايران في السبعينات . كما شهدت هذه الفترة تطوراً مهماً في العلاقات الاقتصادية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية ، فقد سعت الاخيرة الى تنمية العلاقات التجارية والانشطة الاقتصادية الاخرى مع ايران لأجل امتصاص تحقيق هذا الغرض تشكلت لجنة اقتصادية ايرانية –امريكية مشتركة في سنة 1957 . ويمكن النظر الى مبيعات الاسلحة الامريكية لإيران في السبعينات من هذه الزاوية ايضاً بالإضافة الى الاعتبارات الامنية .

وفي مقابل هذا التقدم المستمر في علاقات الصداقة مع الولايات المتحدة الامريكية فان العلاقات الايرانية – السوفييتية تميزت ، عموماً ، بالتوتر بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اوائل الستينات . وكان ذلك نتيجة لرفض ايران مطالب السوفييت بإقامة شركة نفطية – سوفييتية مشتركة سنة 1947 واتباع ايران سياسة خارجية موالية للغرب عموماً ،وللولايات المتحدة بشكل خاص من جهة وشكوك ايران في نوايا السوفييت ، ودعم السوفييت لحزب توده . ولم تشهد الفترة الواقعة بين نهاية سنة 1947 وبداية الستينات اية اتصالات ايرانية –سوفييتية مهمة باستثناء توقيع اتفاقية تجارية في 13 أيلول 1953 بين البلدين ، واتفاقية اخرى في 2 كانون الاول 1954 بخصوص تسوية بعض النزاعات الحدودية واعادة السوفييت ما بذمتهم من ديون ايرانية تعود الى سنوات الحرب العالمية الثانية . وفيما عدا ذلك فان فترة الخمسينات شهدت حملة من الانتقادات القوية لإيران في الصحافة السوفييتية واحتجاجات متكررة من قبل الحكومة السوفييتية ضد دخول ايران الى حلف بغداد سنة 1955 وعقد اتفاقية الدفاع المتبادل مع الولايات المتحدة في اذار 1959 ، تذكير ايران ايران بان هذا يتعارض مع المعاهدات الايرانية – السوفييتية في سنة 1921 وسنة 1927 والتي تمنع ايران من جعل اراضيها قواعد لقوى معادية للاتحاد السوفييتي مع ما يترتب على ذلك من تعريض الامن السوفييتي للخطر .

ومنذ بداية الستينات بدأت مرحلة انفراج في العلاقات الايرانية – السوفييتية ، اثر اعلان الشاه في سنة 1962 بانه لن يسمح باقامة قواعد صواريخ موجهة ضد الاتحاد السوفييتي داخل الاراضي الايرانية . وقد لقي هذا الاعلان ترحيباً من قبل الحكومة السوفييتية . وخلال الفترة 1965 – 1966 قام الشاه بزيارة الاتحاد السوفييتي وبعض دول أوربا الشرقية واجرى مفاوضات بشأن بعض الصفقات التجارية المهمة ، ومن بينها اقامة السوفييت مجمعاً لصناعية الفولاذ سنة 1966 . وفي شباط سنة 1967 اعلن عن عقد صفقة لشراء ايران معدات عسكرية غير قتالية من الاتحاد السوفييتي بقيمة 110 مليون

دولار . وبالرغم من بعض الشكوك المتبادلة فان العلاقات الايرانية – السوفييتية الجديدة القائمة على عدم الاعتداء والتعاون الاقتصادي كانت احدى الوجوه الايجابية والمستقرة نسبياً في علاقات ايران الخارجية . وقد قدم الاتحاد السوفييتي قرضين لا يران في سنة 1973 والثاني في سنة 1975 بقيمة 188 مليون دولار و500 مليون دولار على التوالي لتوسيع مجمع الفولاذ . كما تم عقد اتفاقية تجارية بين الدولتين بقيمة 3 بلايين دولار تضمنت ايضاً منح ايران قروضاً للاتحاد السوفييتي ، كما تم توقيع اتفاقية اخرى بخصوص تزويد الاتحاد السوفييتي بشحنات كبيرة من الغاز الطبيعي الايراني . ويبدو ان سقوط الشاه بعد سنوات قليلة من عقد هذه الاتفاقيات مع تنفيذها بشكل كامل ، وترك الامر لترتيبات جديدة مع نظام الحكم الذي اعقب نظام الشاه في ايران سنة 1979 .

ان حرص الشاه على تحقيق انفراج في علاقات ايران مع الاتحاد السوفييتي في الستينات والسبعينات كان ناشأً عن امرين ، اولهما ظهور بوادر انفراج في العلاقات الامريكية – السوفييتية ، وثانيما توجيه اهتمامات ايران نحو المشاغل الاقليمية وفي مقدمتها بروز وانتعاش الحركة القومية العربية التي كان الشاه يكن عداءً شديداً لها بحكم عوامل تاريخية وسياسية ، ومنها ايضاً الثورات الوطنية التي اطاحت بأنظمة موالية للغرب في المنطقة ، وبخاصة ثورة 14 تموز 1958 وما عقبها من تغيرات جوهرية في سياسة العراق الخارجية باتجاه توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والخروج من عضوية حلف بغداد . وفضلاً عن كل ذلك وجد الشاه في بروز الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر ومكانته في البلاد العربي امراً يتعارض وطموحاته الشخصية والسياسية لتأكيد الدور الايراني في المنطقة ولمواجهة هذه التطورات فان الشاه سعى الى تقوية علاقات بلاده مع الكيان الصهيوني على كافت المستويات مما زاد من حدة عداء العرب لشاه . ويأتي في سياق هذه المساعي ايضاً تقارب ايران مع شريكتها في حلف السنتو (حلف بغداد سابقاً) وهما تركيا وباكستان . ففي 21 تموز 1964 وقع محمد رضا بهلوي شاه ايران والرئيس التركي جمال كورسيل ورئيس الباكستاني محمد ايوب خان على ميثاق انشاء (منظمة التعاون الاقليمي للتنمية) بين الدول الثلاث في ختام لقاء عقد زعماء الدول الثلاث في اسطنبول . وقد سبقت ذلك اجتماعات تمهيدية بين وزراء خارجية الدول الثلاث لهذا الغرض بغرم من المظهر الاقتصادي والثقافي لهذه المنظمة ، الا ان تأسيسها جاء نتيجة قناعات مؤسسيها بان حلف السنتو لا يمكن ان يقدم لدولهم اي ضمانات الا فيما يخص تعرضها لخطر أو عدوان سوفييتي . وبعبارة اخرى فان الغرض الحقيقي من تأسيس هذه المنظمة هو توفير ضمانات للدول الثلاث في حالة مواجهتها تحديات اخرى غير الاتحاد السوفييتي ، بالاضافة الى تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول الاعضاء فيها . ويتضح الجانب الامني لهذه المنظمة بشكل اكثر من اقتراحات الشاه المتكررة خلال سنة

1975 لأقامة صناعة عسكرية مشتركة بين الدول الثلاث بهدف تحقيق اقصى درجة من الاكتفاء الذاتي في ميدان التسلح .

ومع تحقيق الانفراج في العلاقات الايرانية – السوفييتية وتأسيس منضمة التعاون الاقليمي لتنمية ، بدأت ايران بتركيز اهتماماتها على منطقة الخليج العربي ففي اذار 1965 اعلن الشاه بان (استعدادات ايران العسكرية سوف تتركز من الآن فصاعداً على الخليج العربي) . وقد جاء هذا الاعلان في اعقاب تصريحات ايرانية متكررة بعد ثورة 14 تموز 1958 في العراق بشأن ضرورة تأكيد هيمنة ايران على الخليج العربي . كما صحب هذه التصريحات عملية بناء القوة العسكرية الايرانية ، لا سيما القوة البحرية ، في الخليج العربي . وتأكدت النزاعات التوسعية الايرانية هناك بشكل اكثر وضوحاً في اعقاب صدور قرار الانسحاب البريطاني . فقد كرر الشاه في اكثر من مناسبة بأن ايران هي حامية المصالح الغربية في الخليج العربي والقوة التي بأمكانها ضمان استمرار تدفق النفط عبر مضيق هرمز الى دول الصناعية المتقدمة في اوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة الامريكية . وقد استغل الشاه هذه الحجة لاحتلال الجزر العربية الثلاث ، طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى ، في نهاية سنة 1971 . كما اعتمد الحجة ذاتها لتدخل عسكرياً في سلطنة عمان لضرب الحركة المسلحة في اقليم ظفار خلال السنوات 1973 – 1975 . كما شجعت ايران هجرية مواطنيها الى دول الخليج العربي لاغراض سياسية معروفة . وبالرغم من هذه السياسة التوسيعية ذات النوايا العدوانية الصريحة فان دول الخليج العربي لم تظهر ردود فعل قوية تجاه ايران ، بل ربما لا نجانب الصواب كثيراً اذا قلنا ان تلك الدول رحبت ضمناً او علناً بالدور الايراني في الخليج العربي باعتباره ضمانة للاسر الحاكمة هناك في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها . ولكن ايران واجهت مقاومة قوية لسياستها في الخليج لعربي من قبل دولة خليجية واحدة هي العراق .

لقد اشرنا في صفحات سابقة الى الاطماع الايرانية في مياه العراق واراضيه واستغلالها كل فرصة ممكنة للتدخل في شؤونه الداخلية ، وكيف انها استغلت ظروفاً دولية واقليمية وداخلية معينة لفرض معاهدة سنة 1937 على العراق . وقد اعقب ذلك فترة هدوء في العلاقات بين الدولتين بسبب انشغال ايران بمشكلاتها الداخلية بدءا من الاحتلال البريطاني – السوفييتي لها سنة 1941 وانتهاء بانقلاب سنة 1953 الذي اطاح بحكومة مصدق . كما ان انضمام ايران والعراق الى حلف بغداد كان عاملاً مضافاً للهدوء في العلاقات . لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً ، فبعد ثلاث سنوات فقط قامت ثورة 14 تموز 1958 التي اطاحت بالنظام الملكي وادت الى انسحاب العراق من الحلف المذكور . ويمكن اعتبار تلك الثورة نقطة تحول جديدة في العلاقات العراقية – الايرانية . فقد عاد التوتر تدريجياً بين الدولتين نتيجة افتعال الجانب الايراني مشكلات حدودية مرة . اخرى مستغلاً ظروف

العراق السياسية الداخلية بعد الثورة مباشرة . ولعل اهم تصريح صدر عن الشاه في هذا الاتجاه هو ذلك الذي ورد على لسانه في مؤتمر صحفي عقده في طهران بتاريخ 28 تشرين الثاني 1958 عندما وصف معاهدة سنة 1937 بان بنودها غير محتملة ولا سابقة لها في التاريخ واعلن عن رغبته في الغائها . وكان هذا التصريح اول بادرة تدل على استثناء ايران المطامعها في المياه العراقية . وقد اعقب هذا التصريح حملة دبلوماسية واعلامية ايرانية ضد العراق . كما حشدت ايران قواتها عند حدود العراق الجنوبية الغربية . على الضفة الشرقية من شط العرب ، ووضعت جميع قواتها المسلحة في حالة انذار ووضعت السلطات الايرانية مدفعيتها ودباباتها واسلحة اخرى في مواقع حصينة على الضفة الشرقية من شط العرب شمال وجنوب مدينة عبادان ، وارسلت اسرابا من قواتها الجوية الى قاعدة دزفول ، وحشدت في ميناء المحمرة قوة عسكرية كبيرة قدرت بثلاث فرق . وفي مثل هذه الظروف ساد العلاقات العراقية – الايرانية في شط العرب توتر كبير وبات الوضع بنيء بالا نفجار في اية لحظة .

وفي ايار 1959 لجأت الحكومة الايرانية الى مناورة اخرى لتحقيق اطماعها في مياه شط العرب . ففي السابع من ذلك الشهر ابلغ وزير ايران المفوض في بغداد الحكومة العراقية ان بلاده اعلنت ميناء خسرو آباد منياء بحرياً ملحقاً بميناء المحمرة . وكان الغرض من هذه المناورة كسب مرسي جديد قبالة الميناء المذكور في شط العرب على غرار ما حصلت عليه ايران قبالة ميناء عبادان في معاهدة سنة 1937 . وقد رفض العراق هذا الاعلان الايراني وابلغ الحكومة الايرانية في 9 حزيران سنة 1959 ان خسرو اباد لا يصلح ان يكون ميناء بحرياً من الناحية البحرية فضلاً عن عدم جواز ذلك من الناحية القانونية لان جميع مياه شط العرب خاضعة للسادة العراقية بموجب اتفاقيات ومعاهدات الحدود السابقة باستثناء مسافة محدودة قبالة مينائي الحمرة وعبادان.

وازاء رفض العراق لهذا المطلب الايراني بدأت التجاوزات الايرانية على حقوق العراق في السيادة على شط العرب . فأخذت السفن الايرانية تخالف تعليمات ميناء البصرة وتدخل مياه شط العرب متجهة نحو خسرو اباد بحراسة زوارق ايرانية مسلحة دون استحصال موافقة سلطات الموانيء العراقية ، ودون استصحابها مرشداً عراقياً كما تقضي الاصول المرعية المعترف بها ، كما عادت حوادث الحدود الى ماكانت عليه قبل عقد معاهدة سنة 1937 . ولم تفلح دعوات العراق لانهاء الخلافات بالاساليب السلمية المباشرة وغير المباشرة ، من خلال عرضها على هيئة الامم المتحدة او محكمة العدل الدولية ، في وضع حد للتجاوزات الايرانية المتكررة . كما لم يتوصل الطرفان الى نتيجة ملموسة على الرغم من اجراء مفاوضات بينما في اكثر من مناسبة بين سنة 1961 – 1966 وبالرغم من قيام بعض كبار المسؤولين العراقيين بزيارة طهران في سنة 1967 – 1968 .

وبعد ثورة 17 – 30 تموز 1968 وتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق ، جرت محاولة للدخول في مفاوضات مع ايران بهدف تسوية الخلافات القائمة بين الدولتين ، وقدم الى بغداد وفد ايراني رسمي لاجراء مفاوضات بهذا الصدد في شباط 1969 . وقد قدم الجانب العراقي مشاريع اتفاقيات التنظيم العلاقات وحل الخلافات القائمة بين الدولتين ، من بينها مشروع اتفاق لتنظيم شؤون الملاحة في شط العرب وصيانتها . اما الوفد الايراني فقد قدم مشروعاً جديداً لمعاهدة حدود تحل محل تلك المعاهدة في سنة 1937 ، وبروتوكولاً ملحقاً بها ينص على ادارة شط العرب والملاحة فيه بصورة مشتركة بين العراق وايران ، وكان من الطبيعي ان لا يستجيب الوفد العراقي للمشروع الايراني مما ادى الى قطع المفاوضات . وعادت ايران الى تجاوزاتها في شط العرب ، وعندما احتج العراق على تلك التجاوزات اعلن نائب وزير الخارجية الايراني في مجلس الشيوخ الايراني بتاريخ 19 نيسان 1969 الغاء حكومة المعاهدة سنة 1937 من جانب واحد . واعقب ذلك اتخاذ اجراءات استفزازية من جانب الحكومة الايرانية كان من ضمنها حشد قوات عسكرية على طول الحدود المشتركة مع العراق وخاصة في منطقة شط العرب . واخذت السفن الايرانية تبحر في شط العرب تحت حراسة السفن الحربية والطائرات المقاتلة وهي ترفع العالم الايراني وبقيادة ادلاء ايرانيين ، خلافاً للقوانين المرعية بوجب استخدام ادلاء عراقيين ورفع العالم العراقي لانها تبحر في مياه عراقة . وقد ترتب على كل ذلك تأزم العلاقات بين الدولتين بشكل حاد واصبح الموقف يهدد بوقوع صدام مسلح بينما ، وقد لفت العراق من خلال مندوبه الدائم في الامم المتحدة نظر مجلس الامن الدولي واحاطة علماً بخطورة الوضع القائم على الحدود بين الدولتين .

استمر التوتر في العلاقات العراقية – الايرانية خلال السنوات التالية بسبب عدم تخلي ايران عن ممارستها التي تتعارض وسيادة العراق . فقد استمرت التجاوزات الايرانية في شط العرب ، كما تدخلت ايران في الشؤون الداخلية العراقية من خلال دعم الحركات السياسية والمسلحة المناوئة للحكومة العراقية . وكانت هناك عوامل مضافة للتوتر في العلاقات بين الدولتين ، ومنها موقف العراق الحازم من سياسة ايران التوسعية في الخليج العربي وقطع الحكومة العراقية علاقاتها الدبلوماسية مع ايران في نهاية سنة 1971 بسبب اقدام الاخيرة على احتلال الجزر العربية ابثلاث في الخليج العربي ، كما قدم العراق ، بالاشتراك مع الجزائر وليبيا واليمن والجنوب ، شكوى الى مجلس الامن الدولي ضد تلك العملية . ومن العوامل الاخرى ايضاً موقف العراق الرافض لمشروعات تسوية القضية الفلسطينية ، الامر الذي كان يدفع الولايات المتحدة الامريكية الى توجيه ايران الافتعال المشاكل على حدودها مع العراق ومن ذلك ما وقع من اشتباكات حدودية في سنة 1974 .

واثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الاعضاء في منظمة الدول المصدر للنفط (الاوبك) في الجزائر في اذار 1975 قام الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين بمبادرة لحل الخلافات العراقية – الايرانية ، من خلال اجتماع مباشر بين السيد صدام حسين (كان نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة انذاك) وشاه ايران وبحضور الرئيس الجزائري في 6 اذار 1975 . وانطلاقاً من مبدأ حسن الجوار وتطبيقاً لمباديء سلامة تراب الوطن وحرمة الحدود لكل دولة من الدولتين الجارتين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين تم الاتفاق بينما على مايأتي :

1- اجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناءً على بروتوكول الاستانة لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914 .
2- تحديد حدودهما النهرية حسب خط التالوك .
3- ان يعمل الطرفان على اعادة الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، ويلتزمان من ثم على اجراء رقابة مشددة وفعالة علة حدودهما المشتركة وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل عمليات التسلل ذات الطابع التخريبي من حيث اتت .
4- اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها بوصفها عناصر لاتتجزأ لحل شامل ، وبالتالي فان اي مساس باحدى مقاوماتها يتنافى ، بطبيعة الحال ، مع روح اتفاقية الجزائر . وسيبقى الظرفان على اتصال دائم مع الرئيس الجزائري بومدين الذي سيقدم ، عند الحاجة ، معونة الجزائر الاخوية من اجل تطبيق هذه القرارت .

ووفقاً لما سبق قرر الطرفان اعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة ، كما علنا رسمياً ضرورة بقاء المنطقة بمنأى عن اي تدخل خارجي . وفي 15 اذار 1975 اجتمع في طهران وزراء خارجية العراق وايران والجزائر حيث تم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان فرعية ، تقوم الاولى منها بتخطيط الحدود البرية وفقاً لبروتوكول الاستانة لسنة 1913 ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة 1914 . وتقوم الثانية بتحديد الحدود المائية بين الدولتين على اساس خط التالوك ، وتقوم الثالثة بمهمة الرقابة على الحدود ومنع السلل واعمال التخريب . وفي 13 حزيران 1975 تم التوقيع في بغداد على معاهدة الحدود وحسن الجوار والبروتوكولات الثالثة المحقة بها والتي تتعلق باعمال اللجان الثالث المذكور . وفي 26 كانون الاول 1975 تم التوقيع في بغداد على جملة اتفاقات وهي ، اتفاق قومسيري الحدود ، واتفاق قواعد الملاحة في شط العرب ، واتفاق استثمار المياه الحدودية ، واتفاق بشأن الرعي ، ورسالتان متبادلتان بخصوص تشكيل لجنة خاصة لغرض وضع انظمة الملاحة في شط العرب ، ومحضر مشترك بالتعهد بوضع قائمة نهائية بالمسائل والمطالب المتقابلة . وقد انجز الطرفان وضع انظمة النلاحة في شط العرب واجتمع مكتب التنسيق المشترك ، وهو الهيئة التي اوكل اليها مهمة تسيير وادارة الملاحة في الجزء المشترك من شط العرب ، لاول مرة في مقره المؤقت في البصرة

بتاريخ 6 تشرين الثاني 1976 . وعلى اية حال فان التطورات الداخلية التي شهدتها ايران ابان السنوات 1977 – 1978 وسقوط الشاه سنة 1979 أدت الى وقف تنفيذ بنود اتفاقية الجزائر . وتلت ذلك تطورات معروفة لدى الجميع اضطر العراق على اثارها الى اعلان الغاء تلك الاتفاقية في 17 أيلول 1980.